



۲۵۸
مجموعه

۲۵۸
۲۱۰۶۴۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب تحریر القواعد المنطقية شرح شهید

مؤلف قطب رازی


مترجم

شماره قفسه ۲۵۸

۲۱۰۶۴۲

۲۵۸
۲۱۰۶۴۲

۲۵۸
۲۱۰۶۴۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب تحریر القواعد المنطقية شرح شمسه		
مؤلف	قطب ازی	شماره ثبت کتاب
مترجم		
شماره قفسه	۲۵۸	۲۱۰۶۴۲

بسم الله الرحمن الرحيم
 من قرأ هذا الدعاء قبل المطالعة ليصير عالما



من قرأ هذا الدعاء قبل المطالعة ليصير عالما

بسم الله الرحمن الرحيم

مجموع كتب مشكلات از بهر آید واقع میشود

دعا اینست بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اخرجني من ظلمات النور واكرمني بنورا

الفهم اللهم افتح لنا ابواب رحمتك واسر علينا

خزان علمك اللهم وفقني في المطالعة من جميع نيكاتك

المشكلات المسائل من الكتب من حيثها بالاسم

تمت الكلام بعون الملك الوهاب

۹۵۲
 ۱۰۸۰

اللهم اني اسألك
 الخيرية الملائكة

تصوران بکفی تصور واحد

وهدى لستعين

وبدلتعين

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الجيوش نظم بيان البيان وانه من همة نشر في
اذن الاذهان حمد مبدع انطق الموجودات بايات
وجوب جوده وشكر منعم اعرق المخلوقات في بحار انصاف
وجوده تلاء في الظلم اللباني انوار حكمت الباهرة واستقام
عاصمات الايام انا سلطنة الظاهر تحرك عظاما
اولا من نعم ما ترحمت حياضها ولسان يقين
من حسن الاكل هذا ليدروا فحقا للعروج سبي

وان يخص رسول محمد اشرف البرية افضل
الصلوة وآله المنجيين باكمل النقيات فتدب
ابحاح المشتغلين على متردين الى المالك اسبح الى
الشسبية فابين فيه القواعد المنطقية على اسمهم
عريفاً ماهراً واسم صرا واصحاباً ماهراً وله اذكار
طامع قوماً اسمهم بعد قوم واسوف الامم في من
يوم الى يوم الاستعمال بال قد استوي على سلطانة وعلامة
حال قد تبين الذي ببرها الا انهم كلما اوردت مطلق
وتسويقاً او طردوا حشوا وتشريفاً فلم يجدوا من اسما
بما افترحوا وايما لهم الى الفاية ما لا تسوف وجهت
التوالي مقاصد مسائلها ردت مطارفا لبيان في مسالك
ولا يلها ويشرفها من كاشف لا صديق عن وجوه في ايد

فوائد هارفاط اللطيف على معارف قوام سميت الميامر الخ
 الشريفة والملك اللطيفة ما خلعت عنه ولا بد منه ^{بها}
 رابعة سابقة تجتبت استماعها الاذان وسميتها ^{بها}
 القواعد النطقية والرسالة الشمسية وحديد
 عالم ^{بها} فضة اللين بالنفس القدسية والرياسة
 الاثنية وجعله بحث يصا عدد تبتته مراتب الدنيا
 لذات وتباطا طاء حرك سر لاد فادولة وقابا المولى
 والسلاطين وهو الحروم الاعظم ومستودع اعظم ^{بها}
 في العالم صاحب السيف والعلم سباق الغايات خضبت ^{بها}
 السعادت البالغ في اشاعة العدل باقعة النهايات
 طوبى بوزار عينا الامادة اللامع من
 عنقه بالعمرة الراجحة السادة الابدنية الفاتح من همتا ^{بها}



لذات العناية السرمديّة محمد قوام الملتدات باية مؤ
 سر ميانتي الدولة السلطانية القابضات جلالا ^{بها}
 اقباله القاتل لبيات لاجبال ايات جلاله ضلالا ^{بها}
 مجا الافاضل والعالمين شرف الحق والدولة والدين
 بشيد الاسلام ومن شيد المسلمين ^{بها} صبر احدا
 لقبه من عنده شرف لانه شرفك دبره للهنا
 يقيم الامارة باهتار يستنبت ^{بها} والحج عموما
 مشتق منه سمه لان اعلام العدل في ايام دولة
 عاليه وفهمت العلم من افاد من تشب عاليه ولجاد
 يعلو اهل الحق فليضه لعاد ^{بها} من بين
 الخلق غاجضة فهو الذي عم اهل التي ما بافاضه
 العدل والاحسان وخضر اهل العلم من بينهم ^{بها}

ودلت على مقدمته وثالث مقالاً وخاتمة معتمدة كبل التوفيق
من الهدى العقل متوكل على وجوده المنفصل للغير والعدل ان خير موفق
ومعنى ان المقدمة ففيها بحثان الاول في ماهية المنطق وبيان
الحاجة

منوا اليه وفضائل غير مناهية ودفع لاهل العلم
مراتب الكمال ونصب الدعاة الذين مناصب الاجل

وخفض لاهل الاجل افضل جناح الافضل حق جلت

الزهية رفعة بفايع العلوم من كل مرجى يحوى

وجه تلقاء صديق دلت مطاباً الاموال من كل فح

عميق اللهم كما ابنته لاعداء كليلة فائدة كما حوت

خلده نظم مصاحح خلقك قلته من قال امين ابقي

محبته فان هذا الدعاء ليشمل البسنى فان وقع

حق القبول فهو غاية المقصود ونهاية الاموال

والله اسئل ان فتق للصراف والصور

يحيتى عن الخلل ولا يضطر اسئل وبلى التوفيق

وليد ازمة التحقيق قال ودلت على مقدمته

وثالث

وثالث مقالاً وخاتمة اما المقدمة ففيها بحثان الاول
في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه

واما المقالات فاوليها في المفردات والثانية في القفا

واحكامها والثالث في القياس واما الخاتمة فتقوم

الاقيسة واجزاء العلوم وانما دلتها عليها لانها

يجب ان يحلم في المنطق اما ان يتوقف الشروع فيه

عليه اولاً فان كان الاول فهو المقدمة وان كان

الثاني فاما ان يكون البحث فيه عن المفرد وهو

المقالة الاولى او عن المركبات وح لا يحج اما ان

يكون البحث فيها عن المركبات الغير المقم بالذات

وهو المقالة الثانية او عن المركبات التي هي

بالذات فلا يحج اما ان يكون النظر فيها من حيث

بالذات فلا يحج اما ان يكون النظر فيها من حيث

بالذات فلا يحج اما ان يكون النظر فيها من حيث

بالذات فلا يحج اما ان يكون النظر فيها من حيث

بالذات فلا يحج اما ان يكون النظر فيها من حيث

هذا هو المتن الذي كتبه في نسخة بخطه في سنة ١٢٠٤ هـ

هذا هو المتن الذي كتبه في نسخة بخطه في سنة ١٢٠٤ هـ

الصورة في المقالة الثالثة اور حيث المادة في
 الخاتمة والمركب بالمقدمة ههنا ما يتوقف
 عليه الشرع في العلم ووجه توقف الشرع اما
 لتصور العلم فلان الشارع في العلم لوله يتصور اذ
 ذلك العلم كان طالباً للجهول مطروحاً وهو محتمل
 توجه النفس نحو الجهول المطلق وفي نظر لا
 الشرع في العلم يتوقف تصوره ان اداد به التصور
 بوجه ما فنسلم لكن لا يلزم منه ان لا بد من تصوره
 برسمه فلا يتم التغريب اذا المقام بيان سبب ايراد
 في دفع الكلام وان العلم فلا نسلم انه لو لم يكن العلم متصوراً بوجه من الوجود
 اذ لا يه التصور وهو ممنوع فلا يلح ان يقال لا بد من تصور العلم
 ليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور
 العلم برسمه

في قوله تعالى
 وما من شيء الا عن عنده خزائنه
 من قبل ان نبعثه من نوره
 في قوله تعالى
 وما من شيء الا عن عنده خزائنه
 من قبل ان نبعثه من نوره

العلم برسمه وفيه على جميع مسائل احوال الحق
 كل مسألة لتر عليه علم الله من خالات العلم كان كل
 مسألة من اراد سلوك طريقه ليشاهد لكن في
 اما انتم فهو على بصيرة في سلوكه واما على بيان الحجة
 اليه فلا انه لوله يعلم غاية العلم والغرض منه كان
 طلبه عبثاً واما على موضوعه فلان تمام الامر
 بحسب الموضوع فان علم الفقه مثلاً انما امتداد
 عن علم اصول فقه لان علم الفقه انما يبحث فيه
 من افعال المكلفين من حيث انها تحل وتحرم
 ولتقسد وعلم اصول الفقه ما يبحث عن احوال الكافة
 الشرعية من حيث انها تستنبط عنها الاحكام
 الشرعية فلما كان لهذا موضوع ولذا كان موضوع
 العلم برسمه

العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشئ في العقل او تصور حكمه وهو
اسناد الى امر ايجابا او سلبا ويقال للجوهر تصديق مت

اخر ما اظهره من بين منفردا كل واحد منها عن
الاخر فلو لم يعلم الشارح في العلم ان موضوعه اي شئ
هو لم يثبت العلم المظهر عنده ولم يكن له في طلبه بصيرة ولا
كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفة برسمه
او دد في بحث واحد و صدر البحث بتقسيم
لعلم الى التصور والتصديق لتوقف بيان الحجة
اليه عليه **قال** فالعلم اما تصور فقط **اقول**
العلم اما تصور فقط اي تصور لا حكم معه و
يقال له التصور والشارح كتصور الانسان
من غير حكم عليه نبقى اذنبات واما تصور
معه حكم ويقال للجوهر تصديق كما اذا تصورنا
الانسان وحكمتنا عليه بانه كاتب او ليس بكاتب
اما تصور

اما تصور المطلق فهو حصول صورة الشئ في العقل
فليس معنى التصور الانسان الا ان يرسم منه
صورة في العقل بها يمثل الانسان عند العقل عن
غيره كما ثبت صورة الشئ في المرأة الا ان المرأة
لا تثبت فيها الا مثل الحسوسات والنفس مرة
تنطبع فيها مثل المحقولة والحسوسات فتقول وهو
حصول صورة الشئ في العقل اسنادا الى تعريف مطلق التصور
دولة التصور كانه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر امرين
احدهما التصور المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما
التصور فقط اي الذي هو التصور الساذج فذاك
الخير اما ان يعود الى المظهر التصور او الى التصور
فقط لا جأ من ان يعود الى التصور فقط لصديق حصول

لان المقيد ان كان المذكور كان المطلق

صورة الشيء في العقل على التصور الذي معكم
 فلو كان تعريفا للتصور فقط لم يكن ما نعاله
 خولا غير فيه فتعين ان يعود الضمير الى
 التصور فيكون حصول صورة الشيء في العقل
 تعريفا له وانما عرفنا التصور دون التصور
 فقط تنبيها على التصور كما يطلق فيما هو المشهور
 على ما يقابل التصور اعني تصور السانج كذلك
 يطلق على ما يرادف العلم ويعم التعم وهو مطلق
 دائما الحكم فهو اسناد امر الى الآخر ايجابا او سلبا ^{حاجب}
 هو ايقاع النسبة والسلب انتزاع النسبة فاذا قلنا
 الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد اسندنا الحكم
 الى الانسان واقعنا نسبة بثبوت الكتابة اليه

وهو

وهو ايجاب او دفعا نسبة بثبوت الكتابة عنه
 وهو السلب فلا بد ههنا ان يدرك اول الاشارة
 نعم المفهوم الكاتب ثم الملاحظ بثبوت نسبة الكتابة
 الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة او لا وثوبها
 فادراك الانسان هو تصور الحكم ^{عليه} والاشارة
 المتصور هو محكوم عليه وادراك الكاتب ^{عليه} تصور
 المحكوم به والكاتب التصور محكوم به وادراك النسبة
 بثبوت الكتابة تصور النسبة الحكيمة وادراك
 نوع النسبة او لا وقوعها بمعنى ادراك النسبة ^{فئة}
 او ليست بواقعة هو الحكم وادراك النسبة
 الحكيمة بدون الحكم كمن يشكك في النسبة الحكيمة
 او توهمها فان الشك في النسبة او توهمها بدون

لتصورها حال لكن التمس لا يحصل ماله يحصل الحكم
 وعند متأخر المنطقيين ان الحكم اي يقطع النسبة وانما
 فعل من افعال النفس فلا يكون ادراكا لان الادراك
 انتقال والفعل لا يكون انتقالا فلو قلنا ان الحكم الذي
 يكون التصور مجموع التصورات اربع تصورات الحكم ^{عليه}
 وتصور الحكم به وتصور النسبة الكلية والتصور ^{التي}
 هو الحكم وان قلنا انه ليس بادراك يكون التمس مجموع
 التصورات الثلاث والحكم هذا على راي الامام واما على
 راي الحكماء فالتمس هو الحكم فقط والفرق بينهما من
 وجه واحد هو ان التصور يبيح على مذهب الحكماء
 ومركب على راي الامام واثانيها ان تصورا الطرفين ^ط
 التمس خارج عن قولهم ويشترط الداخل فيه قولهم ^{لها}

ان الحكم

ان الحكم نفس التمس على زعمهم وجزء على زعمهم ولعل ان
 المشهور فيما بين القوم ان العلم اما تصور واما تصور
 والمتم عدل عن الى التصور الساذج والى التصور ^{التي}
 العذر عنه هو ردا لا عن ارض على التقسيم المشهور من
 وجهين الاول ان التقسيم فاسد لان احدا لا امرين ^{المشهور} كذا
 وهو اما ان يكون قسم الشئ قسما له او يكون قسم
 الشئ قسما له منه وخالف لان التمس ان كان عبارة عن
 تصور مع الحكم والتصور مع الحكم ^{قسم} ^{الناطق في الواقع ٣}
 في التقسيم قسما له فيكون قسم الشئ قسما له وهو الامر الاول
 وان كان عبارة عن الحكم فقط فالتمس قسما له التصور
 وقد جعل في التقسيم قسما من العلم الذي هو نفس
 التمس فيكون قسم الشئ قسما منه وهذا امر الثالث

وهذا الاعتراض إنما يريد لو قسم العلم الى مظهر التصور
 والتصور يتوكل هو المشهور وما اذا قسم العلم الى تصور
 لتأويله الى التصديق كما فعله المصنف فلا بد له
 لا فاعلم ان التصديق عبارة عن التمسك مع الحكم وقوله
 التمسك مع الحكم قسم من التمسك قلنا ان ادلجتم به انه قسم
 ليس كالثالث وان اردتم تصور الساذج المقابل للتمسك فظاهر انه قسم من مظهر
 التمسك قسم لكن قسم التصديق ليس التمسك بل التمسك الساذج
 فلا بد ان يكون قسم الشيء قسمه له والثاني ان اهل
 بالنسبة اما الحضور الذي هي مظهر او المفيد بعدم
 لزم القسام الشيء الى قسمين وان كان مظهر العلم
 غيره لان الحضور الذي هي مظهر العلم
 ح يكون معتبرا في التصور ولو كان التمسك معتبرا في التصديق

ليس كالثالث وان اردتم تصور الساذج المقابل للتمسك فظاهر انه قسم من مظهر التمسك قسم لكن قسم التصديق ليس التمسك بل التمسك الساذج

لزم القسام الشيء الى قسمين وان كان مظهر العلم غيره لان الحضور الذي هي مظهر العلم

وليس العلم من كل منهما بل هو بالآلة لا بغيرها شيئا ولا نظريا ولا لاداء وتسلسل من

معتبر فيه

كان عدم الحكم والحكم معتبرا فيه ايضا فليزم اعتبار
 الحكم وعدمه في التصديق والتسليم وجوابه
 التصور يطلق بالاشارة الى علومه اعتبار فيه
 عدم الحكم وهو التصور الساذج وعلم الحضور
 الذي هي مظهر كما وقع التشبيه عليه والمعتبر في التمسك
 ليس هو الاول بل الثاني والحاصل ان حضور
 الذي هي مظهر العلم والتصور اما ان يعتبر بشرط
 شيء اي الحكم ويقال له التصديق او بشرط لا شيء
 اي عدم الحكم ويقال له التصور الساذج او لا بشرط
 شيء هو مظهر التصور المقابل للتصديق هو التصور بشرط
 لا شيء والمعتبر في التصديق بشرط لا شيء هو التصور لا بشرط
 شيء فلا إشكال في ان ليس العلم من كل منهما بل هو بالآلة

والأجلنا شيئاً ولا نظرياً ولا لغاداً ^{فقط}
 لتسلسل **أقول** العلم أمابدي ^{فقط} وهو الذي لا يتوقف
 حصوله على نظر وكسب كتحصيل المعرفة والبرودة
 وكما يتبين أن الشيء والادوات لا يمكن أن لا يتوقف
 وأما نظر ^{نظر} هو الذي لا يتوقف حصوله على
 وكسب كبقية العقل والنفس ^{نظر} كالتصديق بالعلم بأن العالم
 حادث أو عرفت ^{نظر} منقول ليس كل واحد من كل واحد
 من التمس والتصديق بدقيقاً فانه لو كان جميع تصورات
 والتصديق بدقيقاً لما كان شيئاً من الأشياء مجهولاً
 لنا وهو باطل وفيه نظر لجواز أن يكون الشيء بدقيقاً
 ومجهولاً فأن البدقيق وان لم يتوقف حصوله على ^{نظر}
 وكسب لكن يمكن أن يتوقف حصوله على شيء آخر من

والم

توجه العقل اليه أو الاضمار به ^{بما لا يتوقف على} أو غير ذلك
 ذلك فلم يحصل ذلك الشيء الموقوف عليه ^{بما لا يتوقف على} كتحصيل العلم
 فالأجل ^{بما لا يتوقف على} لا يستلزم الحصول فالقول لو ان يقال
 كان كل من التمس والتصديق بدقيقاً لما احتجنا في
 تحصيل شيء ^{بما لا يتوقف على} الأشياء الى وكسب نظر وهو ناسد و
 طرفة احتجنا في بعض التصورات ^{بما لا يتوقف على} والتصديق
 الى الفكر والنظر ^{بما لا يتوقف على} فأي ليس كل واحد من كل واحد
 من التصورات والتصديق ^{بما لا يتوقف على} فانه لو كان جميع التمس و
 التصديق ^{بما لا يتوقف على} فأي ليس كل واحد من كل واحد
 الشيء ^{بما لا يتوقف على} ما يتوقف عليه من جهة واحدة ذلك الشيء
 أمابدي كما يتوقف على ^{بما لا يتوقف على} وبالعكس اي به انب
 كما يتوقف على ^{بما لا يتوقف على} وبالعكس اي به انب

بما لا يتوقف على
 بغيره
 بغيره

بما لا يتوقف على
 بغيره
 بغيره

يتوقف
 هو امور غير متناهية واللان م بطا فاما
 مثل اما الملازمة فلا تة على ذلك التفسير
 حاولنا تحصيل شئ منها فلا بد ان
 يكون حصوله بعلم آخر وذلك العلم الاخر
 ايض نظري فيكون حصوله بعلم اخر فلهذا
 جازما ان يند بسلسلة الاكتساب الى غير النهاية وهو
 لتسلسل وتعود فيلزم التعداد ولما بطلان
 اللان ذلك تحصيل التصور ^{معرفة} والتقدير
 كان بطريق الدوط والتسلسل لا يمنع التحصيل
 والاكتساب اما بطريق الدود فلا تة يقضي الى
 ان يكون الشئ حاصل قبل حصوله لانه اذا
 توقف حصوله على حصول ب وحصول

ب على

ب على حصول ا اما ب شية او ب لانب كان حصول
 وحصولا سابقا على حصول ب
 ب سابقا على حصول ا والتا بق على السابق على
 شئ سابق على ذلك الشئ فيكون حاصل قبل حصوله
 وانه يح واما بطريق التس فلا تة حصول العلم المط
 يتوقف ح على استحضار ^{معرفة} لا نهايته واستحضار
 ما لا نهاية له مع والموقوف على المحج فان ^{تلك} ان
 بقولكم حصول العلم المط يتوقف على ذلك التقدير
 على استحضار ما لا نهاية له انه يتوقف على استحضار
 الامور الغير المتناهية دفعة واحدة فلا تة نسيم
 ان لو كان الاكتساب بطريق التس يلزم توقف
 المط على حصول امور غير متناهية دفعة واحدة
 فان كل مورد الغير المتناهية معد بحصول المط
 والمعادات ليس من لوازمها ان يجمع في الوجوه مع مطلوب

الامور غير متناهية بانه يتوقف على استحضارها في الارادة الغير المتاهية واما الاستحصال
فان من غير متناهية فسلم ولكن لا سلم
ان الاستحضار لا يورث الغير المتناهية
فذلك لو كانت النفس واحدة فانها لو كانت قديمة يكون موجود

في الأثر في غير النجاشية فقول هذا القليل مني على أحد ما تقر

وقد برهن عليه في قول الحق **فان** بل البعض من كل منهما قد

اقول اما ان يكون جميع الصور والنصود بقا بدهيان

يكون جميع المقصورات والتقديرين نظرياً ويكون بعض

التصور والنقد بقايد حقا والبعض الآخر منها نظريا

ولا فاسد من غير فيها ولا يابطل القسم الا بالان نعتين

الثالث وهو ان يكون البعض على منها بديهيًا والبعض

الآخر نظرا والنظر يمكن تحصيله من البدن بطريق الفكر لان

۷۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبل

المسابقين، وهذا العلم من العلوم التي لا يوجد لها نظير في العلم

وَقَدْ تَمَّ الْعَمَلُ فِي هَذِهِ الْمَقَالَةِ بِإِذْنِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ

بطانة الفكر له كما العا الف الف العطن

الاشارة الى حصول بطون اللؤلؤ

هو من كتب اهدى معارفه للتأدي الى الجهد

كالاجزاء الخاصة مع نتائجها

الاجتهاد الحاصل في الزاوية وبتناه لابلالة التمر

الانسان الناطق ذو قوى تفكير الذكاء من القوى

١٤١٠

الملك والامير المستديرون العام
الملك المستديرون العام

وسقطنا السورين الصغيرين من سورى السورين

بانعام تعبیر و کلی تعبیر حد حاصل شد

يحدون العالم والترتيب في اللغة جعل كل شيء في
رتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة
بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها
نسبة الى بعض بالتقديم والتأخير ^{وهو} والملازمة
ههنا ما فوق الامر الواحد وكذلك كل جمع يستعمل
في التعريف في هذه النظم وانما اعتبرت الامور
لان التي تليها في هذه النظم لا يمكن الا بين الشئين فها
هذا هو الملازمة بالمعلومة الحاصلة من صور
عند العقل هي تناول التصديقات والتصديقات
والنفي والظن والجهل فان الفكر كما يجري
في التصديق يجري ايضا في التصديق كما يكون
في النفي يكون ايضا في الظنون والجهالات

اما الفكر

اما الفكر في تصور والتصديق اليقين فها ذكرنا
واما في الظن فكل قولنا هذا محال ينهدم لانه ينشئ منه
الترتيب في كل محال ينشئ منه الترتيب ينهدم وانما في العمل
فكل قيل العالم قديم لانه مستغن من المؤثر وكل مستغن
عن المؤثر قديم والعالم قديم لا يقال العلم لا لفظ
المشئ كنهانه كما يطلق على الحصول العقل كذلك
يطلق على الاعتقاد المجازم المطابق للواقع ^{الذي}
وهو اختصار الاول من شرط ان التعريف في الفكر
عن الاستعمال اللفظي المشرك لا يستعمل في لانا نقول لفظا لشركه
التعريف لا اذا قامت قرينة دل على تعين الملازمة
من معانيها وههنا قرينة دالة على ان العلم المذكور
في التعريف الحصول العقل لانه ليس في هذا لفظ
الا بدواتنا اعني الجمل في الموضع حيث قال المتأخر
الاجمعي لا يستعمل استعمال معلوم و

وتحصيل الحاصل وهو ان يكون تصورا او
تصديقا اما الجهول التصوري فاكساب من
التصورية والتجربة فحينئذ واما الجهول التصديقي
فان الامور التصديقية من بطايف هذا النوع
انتم مستعمل على العلل الاربع والترتيب اشار
الى العلة التصورية بالمطابقة فان صورة
الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات
لا جزاء السري في اجتماعها وتقسيمها الى العلة
الفاعلية بالانتماء اخلا بذكر ترتيب مرتب
وهي ههنا هي القوة العاقلة كالنفاذ للسري
المتجه اشار الى العلة المادية كقطع الخشب
للسري وللتأدي الى الجهول اشار الى العلة
القائمية فان الغرض من ذلك الترتيب ليس
ان يتأدي ذهن الى المثل الجهول كجلوس

السلطان

ذلك سموه بانه آلة فان نسبة لنعم مراعاتها الفهم عن الخطا والكل من

السلطان مثلا للسري ويرى ذلك الترتيب اي الفكر
ليس بصواب وانما لان بعض العقل يناقض بعضا
في مقتضى افكاره فمن واحد يتأدي فكره الى التسلط
العالم واخر الى التصديق يقدم بالاكتساب المتناقض
بحسب الوقتين فقد يفكر ويتأدي فكره الى التصديق
بقدم العالم ثم يفكر فينساق الفكر الى التصديق
فالفكر ليس بصوابين ولا في اجتماع النقيضين
فلا يكون كل فكر صوابا فستلحاجة الى قانون يفيد
طريق اكتساب النظريات التصورية والتصديقية
ضد رافتها والاحاطة بالافكار الصحيحة والنا
الواقعة فيها اي في تلك الطرق حتى يعرف منها
كل نظري باي طريق ينسب واي فكر صحيح واي فكر
فاسد وبذلك القانون هو المنظم وانما مقتضى ذلك هو
القوة المنطقية انما يحصل بسببها وسموه بانه آلة **قال**
فونية نعم مراعاتها انهم عن الخطا في الفكر فالله هي اقول

مختص به وصار ذلك العقل
السلطان واما ان يقول السلطان
ليس بصواب وانما لان بعض العقل
يناقض بعضا في مقتضى افكاره
فمن واحد يتأدي فكره الى التسلط
العالم واخر الى التصديق يقدم
بالاكتساب المتناقض بحسب الوقتين
فقد يفكر ويتأدي فكره الى التصديق
بقدم العالم ثم يفكر فينساق الفكر
الى التصديق فالفكر ليس بصوابين
ولا في اجتماع النقيضين فلا يكون
كل فكر صوابا فستلحاجة الى قانون
يفيد طريق اكتساب النظريات
التصورية والتصديقية ضد رافتها
والاحاطة بالافكار الصحيحة والنا
الواقعة فيها اي في تلك الطرق
حتى يعرف منها كل نظري باي طريق
ينسب واي فكر صحيح واي فكر
فاسد وبذلك القانون هو المنظم
وانما مقتضى ذلك هو القوة المنطقية
انما يحصل بسببها وسموه بانه آلة

الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه
 كالمنشاد للجار فاته واسطة بينه وبين الخشب في وصول
 اثره اليه وهو القطع وانما الاخير لا يخرج العلة ا
 المتوسطة فاقوا واسطة بين فاعلها ومنفعليها اذ علة ه
 حلة الشيء له بها الواسطة فان اذ كان له لب
 وب علة لم يكن له علة لم يكن بواسطة بل لا
 انها ليست بواسطة بينهما في وصول اشي الى العلة ا
 لبعيد الى المعلول لان اشي العلة البعيد لا تصل
 المعلول فلهذا ان يتوسط في ذلك شئ اخر وانما
 الواسط اليه اثر العلة المتوسطة لا ان الفاعل منها
 وعلى من البعد والفاصول هو امر كلي منطبق على جميع
 جزئياته التي يتعين احكامها منه كقول النجاة الفاعل
 مرفوع فانه امر كلي منطبق على جميع جزئياته يتعين
 احكام جزئياته من حيث يتعين ان زيداً امر في قولنا
 مرفوع بانه لا يخرج زيداً وانما كان المنظم آتية واسطة بين

القوة

القوة العاقلة ويبي المطالب الكسبية في الاشياء انما كان
 قانون لا ان مسائله فاذ كان كلية منطقة على ما يميز جزئياتها
 كما اذا عرفنا ان السالبة الضمنية تنكسر الى سالبة دائمة
 عرفنا منساة قولنا لا شئ من الاشياء بحرها القوية تنكسر الى
 قولنا لا شئ من الاشياء دائماً وانما فال نعلم مراعاتها ان
 لان المنطق ليس نفسه عما من الخطاء ولا لم يعرض للمنطق خطأ
 اصلا وليس كذلك فانه وبما يخطا ولا حاشي الا ان هذه المنهج
 التعريف وانما احسن اذ ان لا لا بد بمنزلة الجنس وما القاد
 فيه يخرج الا لا يصلح كونه للذات الصلايح وقد نعلم من
 ان هو من الخطا وفي الفكر يخرج العلوم القانونية التي لا
 نعلم مراعاتها ان هو من القل في الفكر بل في المفاصل كالعلوم
 العربية وانما كان هذا التعريف دسما لان كونه آتية
 من عوارضه فان الثاني ينبغي انما يكون له في نفسه فاك
 للمنطق ليس له في نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم حكيم
 وكلاهما تعيد بالثانية ان غاية المنطق العصة من الخطا

وغاية الشيء ما يكون خارجة عنه والتعريف بالحق
 ربح رسم وهما فائدة جليدة وهي ان حقيقة كل علم مسئل
 كماله العلم لانه قد حصل تلك المسائل ولا يتم وضع العلم
 بالتمام بل يكون لعمامة حقيقة ذلك تلك المسائل في نفسه
 بحقيقة حقيقة لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله وليس
 ذلك مقدمة للشيء فيموتها المقدمة مع ذلك في نفسه
 فلهذا امرح بقوله ووسمى بعد ان يقول وحقق الى
 غير ذلك من العبادات بينها على ان مقدمة الشئ في كل علم
 رسمه لاحته فان قلت العلم بالمسائل التصديق بها وهو
 العلم بتصديق والتصديق لا يستفاد من التصديق فنقول
 العلم هو التصديق بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع
 المسائل حصل العلم المطلق لكن تصديق العلم بحدوثه يتوقف

قوله هذا التصديق يتوقف
 على التصديق بحدوثه
 في التصديق بحدوثه
 ولا يفتقر التصديق

نظري

نظري يستفاد منه ان هذا اشارة الى جواز معارضة
 تودر ههنا وتوجهها ان يقال المنط بدوي في الحقيقة الى قوله
 بيان الاول انه لولا كون المنط بدوي لما كان كسبياً ما حقق في محصل
 الى ما هو يتوقف على ذلك الفاعل ان يحتاج الى تلك الحقيقة في نفسه
 بدوي الاكتساب او يتسلسل وهما حال لا يقال لا يتم في يوم الا
 او التروا بما يلزم ما لك لولم لينتبه الاكتساب الى الفاعل
 بدوي وهو ممنوع لا فاعل المنط مجموع قولنا ان الاكتساب فاعل
 فرضا التكتبي وحاصلنا اكتسابا فاعل منها والتقدير ان
 الاكتساب لا يتم الا بالمنط فيتوقف اكتسابه على ذلك الفاعل
 على فاعله اخر فهو ايضا كسبي هذا ذلك التقدير والتدبر
 التسلسل لازم وتقرير الجواب ان المنط ليس بجميع
 اجزائه بدوياً ولا يستغنى عن نفسه ولا يجمع اجزائه
 كسبياً وان فيم الدور والتشريك ذكره المعنى من بل بعض
 اجزائه بدوي كما الشكل الاول والبعض الاخر كسبي كما
 في الاشكال والبعض الكسبي تماماً يستفاد من بعض البدائي

اولا في موضوع المنطق العلم التصوري والتفصيلي لان المنطق يبحث عنها من حيث انها موضوع
للمتصورات وتصديق ومن حيث يتوقف عليها الوصول الى التصور كقولها كلية وجبرية
ومساوية وفصلية ومن حيث يتوقف علمه الاول على التصديق بوقا ما توفيقا اقربا كقولها اقصي
وانما توفيق بعينها كقولها موضوعات ومجولات متين

فلا يلزم التدور ولا شلل واعلم ان فهمنا مقامين الاول الاحتمال
الى المنطق والثاني الاحتياج الى تعلمه والتدليل انما ينتهي على وجوب
الاحتياج اليه لا الى تعلمه والمعارضة المنكورة فان في هذا
اتماها لان ذلك لا على الاستغناء عن تعلم المنطق وهذا لا ينافي
الاحتياج اليه فلا يبعد الاحتياج الى تعلم المنطق كونه من ذلك
جميع اجزائه ولو كانت معلوما بالالهام بشي آخر ويكون المتأخر
ما سئمت الى نفسه في تحصيل العلوم العقلية المذكورة في معرض
المعارضة لا يصح المعارضة لانها المقابلة على ميسيل البرهنة

قال البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه

الاول قد سمعت ان العلم لا يتبين عنه العقل الا بعد العلم بموضوعه

كان موضوع المنطق اخفى من مطلق الموضوع والعلم بالخاص متوقف
بالعلم بالعام وجبا ولا توفيق الموضوع العلم حق كحصوله في
موضوع المنطقية فموضوع كل علم ما يبحث فيه من الله العلم من
عوارضه الذاتية كبدن الانسان علم الطبيعة فيبحث في
عن احواله من حيث الصحة والمرض وكلها علم الحقون لله

يبحث

يبحث فيه عن احواله من حيث الاعراب والبناء والعوارض
الذاتية في التي تحقق الشيء لما هو هو اي لذاته كالتعجب
الواقع للاشياء او تحقق الشيء كونه كالحركة بالادارة والاحتياج
للاشياء ان هي اسطة امر خارج عنه مساوية كالتعجب في
عناشيه في اسطة التعجب والتفصيل هناك العوارض ستة
لان ما يقع في الشيء فاما ان يكون عن نفسه لذاته او كونه اي
لغيره خارج عنه والآخر الخارج عن المعنى واما اوجه مسا
له او لغيره مسا واخصا ومباين فالثلاثة المذكورة في القاموس
لذات المعروض والعارض لم يكن له والعارض لما ليسا فيه
شئ اعراضا ذاتيا لاستنادها الى ذات المعروض اما
العارض لذات فمسا واما العارض للشيء فلا ان للشيء داخل
في الذات والمستند الى ما في قلبي مستند الى
الذات في الجملة واما العارض للامر المساوي فلا ان المساوي
ولا يكون مستندا الى ذات المعروض والعارض مستند
الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء المستند الى

التي يكون العارض انظر مستند الى الذات والقدرة الاخرى
 وفي العارض لا يخرج اعم من المعروف كحركة اللاحقة للابيض
 بواسطة التجمد وهو اعم من الابيض وغيره والعارض للآخر
 راجح الاخر كالنفس العارض للغير بواسطة ان الشاؤون
 اختار الحيرة والعارض بسبب المباين كالمادة العارض للمادة
 بسبب النار وهو مباينة للماء في اعراضا غريبة لما منها
 الغريبة بالقياس الى ذات المعروض والعلوم لا يبي فيها
 الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها فلهذا قال عن غوار
 التي لم يقدرها هو هو الى اخر اشارته الى الاعراض الذاتية
 ولقائمة احد مقام المحذور واذا تم هذا فنقول بوضوح
 المنظم للمعلومات التصورية والتقديرية لاني المنطقية
 عن علمها الذاتية وما يثبت في العلم من اعراض الذاتية هو موضوع
 ذات العلم تكون المعلومات التصورية والتقديرية موضوع المنطقية
 فلما ان المنطقية يبحث عن الاعراض الذاتية للعلوم التصورية والـ
 التصديرية لا يبحث منها راجح انها تؤول الى غير ضروري وتصرفي

عن الجنس

عن الجنس كالحياة والفصل ما لا تلوها معلوما مقدرها
 من حيث انها كيف من كان لبو الجوع المحول تصوري
 كالاتسار كما يبحث عن القضاة المتعددة كما يقال العالم متغير وكل
 متغير غير هوها معلوما تصديقيان راجح انها كيف يولفان
 فتصير قايما موملا الى المحول تصديقي كقولنا العالم متغير وكل
 بحيث وكذا كذا صنفها راجح انها يتوقف عليها الموصول الى
 التعم ككون المعلوم التصوريية كلية وجزئية وهذا يتوقف
 وجسما وفصلها صنفها راجح يتوقف عليها الموصول الى
 لتصديق اما توقفا في بيها اي بلد واسطة تكون المعلومات
 النصيرية فتنصير او تنصير فتنصير او تنصير فتنصير اما توقفا
 اي بواسطة كونها موضوعا ومحجوبان الموصول الى التفتيش
 على القضاة بالترتيب منها والفتايا موقوف على الموضوعات والمحولات
 فيكون الموصول الى التصديق موقوف على القضاة بالذات على
 والمجول بواسطة توقف القضاة عليها والجملة المنطقية
 يبحث عن احوال المعلومات التصورية والتقديرية

وخرجت العادة بان يسمى الموصول الى التصور قولاً ماثلاً والموصول الى التصديق بجملة ويجب تقدم
 الاول على الثاني وصحنا تقدم التصديق على التصور طبقاً لما ذكره في تصديق لا بد من التصديق المحكوم
 عليه بلانته او بامداد عليه والمحكوم به كذا لك والحكم المتضمن للحكم من اجل احد هذه الامور
 حتى

انفي اما لا يسمي الى المحركة والحوال التي بنوقد عليه
 الا حصول المحركة وهذه الاحوال عارضة لمعطية التصورية
 والتقديرية لانها فهو لا يستلزم الاعراض الا انية لها **فان**
 بالعادة **ان** قد عرفنا ان الغرض من العلم استحضار المحركة
 اما في الموصول الى التسمي والمجول اما تصوري او تصديقي فينطلي المنطقي اما في الموصول
 الى التصديق وخرجت عادة المنطقيين بان ليس قولاً للموصول
 الى التسمي في لا مشاركا اما يكون قولاً ماثلاً في الاغلب كعب
 في مطلقهم والقول بلادته واما كون مشاركا للمعجم وايضا حتماً
 الاشياء والموصول الى التصديق محتمل لان من تسك به المحرك
 لا على المطالب بغيره على تخلف من حجج الخاطب ويجب تقدم
 مبلص الاول اي الموصول الى التصور من حجة علمها حث
 الثاني اي الموصول الى التصديق كسب الوضوح لان الموصول الى التسمي
 التصورات والموصول الى التصديق التصديق والتصديق
 عند التصديق طبقاً لتقدم عليه وضو البواطن الوضع الظاهر واما
 قلنا التصور م على التصديق م لا به التسمي هو

ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون
 علة له والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق اما
 انه ليس علة له قطراً ولا لزم من حصول التصور
 حصول التصديق ضرورة وهو بغير وجود العلة واما
 ان يحتاج اليه التصديق فلا ان كل تصديق لا بد منه
 من تلك تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته او بامداد عليه
 وتصور المحكوم به كذا لك وتصور الحكم للعالم الاول لا متناً
 الحكم من اجل احد هذه التصورات في هذا الكلام قد نبهنا
 اصلها ان استدعاء التصديق وتصور المحكوم عليه
 ليس معناه انه يستدعي على التصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة
 حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء يمتنع الحكم عليه بل المبدأ
 يستدعي تصوره بوج ما اما بكنه حقيقة او بامداد
 عليه فانما الحكم على الاشياء لا تعرف حقاً بقها الحكم على التسمي
 الوجود بالقدرة والعلم على شئ ^{شأنه} بعيداً ^{عن} ^{العلم} ^{بالتسمي}
 الى غير ذلك وان الحكم يستدعي تصورات الحكم عليه بكنه حقيقة

لم يصح هنا امسال هذا الحكم والثانية ان الحكم
 فيما بينهم مقول بلا اشتراك على معنيين احدهما النسبة
 اليجابية المتصورة بين الشيئين وثانيها ايقاع تلك
 النسبة او انتزاعها فغني بالحكم حيث حكم بان لا بد
 في التصديق من تصور الحكم النسبة اليجابية وحيث
 قال لا امتناع الحكم ايقاع النسبة ^{منه} ^{او انتزاعها} والنسبة الحكيمة
 تنهل على تغاير معنى الحكم ولا فان كان المراد بالنسبة
 اليجابية في الموضوعين لم يكن لقول لا امتناع معنى بل
^{هنا اصل القول} معنى او ايقاع النسبة فيها فليزم استدعاء التصديق بتصور
 الايقاع وهو باطل لا اذا ادركنا ان النسبة واقعة
 او ليست بواقعة يحصل التصديق ولا توقف له
 على ذلك ^{تصور} الادراك فان قلت هذا مما يمتد الى الحكم
 ادراكا عما اذا كان فعلا فالصديق يستدعي التصديق
 الحكم لا لتفعل ^{تصور} الادراك الاختيارية للنفس والافعال
 الاختيارية انما تصد عنها بعد شعورها بها

والفصل الثاني

والفصل الثاني اصلاد ما يحصل الحكم موقوف على تصور
 وحصول التصديق موقوف على حصول الحكم ^{تصور} ^{تصور}
 موقوف على تصور الحكم على ان المعنى في معنى المختص ^{تصور}
 به وجعله شرطاً حتى لا يميز بين الجزاء التصديق على ^{تصور}
 فتقول قوله لان كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم ^{تصور}
 على ان التصور الحكم من جزاء التصديق ولو كان المراد
 به ايقاع النسبة لزم ان التصديق على ادعاء وهو ممتنع
 بخلاف حال الامام في المختص كل تصديق لا بد له من تلك
 تصديق المحكوم عليه وبه والحكم قبل فرق ما بين قوله
 قوله المقم ههنا لان الحكم فيما قاله الامام تصور له ^{تصور}
 بخلاف ما قال المعنى فانه يجوز ان يكون لا فائدة قال لا
 فيه من الحكم وتجب ان زعم منه ان يكون تصور وان
 يكون معطوفاً على المحكوم عليه فيكون الحكم ^{تصور}
 وفيه نظر لان قوله والحكم لو كان معطوفاً على ^{تصور}
 المحكوم عليه ولا يكون تصور لا يجب ان تقول

قوله والحكم معطوفاً على المحكوم عليه فيكون الحكم تصوراً

وهذا القول الثاني في المقام وفيها اربع فصول الاول في ان اللفظ على المعنى يتوسط
 الموضوع لمطابقة كدلالة اللفظ على المعنى في الناطق ويتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالة اللفظ
 على المعنى في مطلق فقط او على الناطق فقط ويتوسط لما خرج عن الزام كدلالة اللفظ على قابل العلم ومطابقة
 الكتابة من

للمتناع الحكم من جعل اللفظ من غير ان يكون له معنى في نفسه
 احد هذه الامور على هذا نظر الفاساد من وجه آخر وهو
 ان اللزوم من ذلك استدعاء التصديق بقصور الحكوم عليه
 وبه والمتع استدعاء التصديق بين الحكم فلا يكون له
 واراد على النحو اي دايم ذكر الحكم يكون مستدك اذا
 بيان تقدم التمس على التصديق فاذا لم يكن تصور له يمكن له

قال واما المقالة فثلث الاول في المقدمات وفيها اربعة فصول
اقول لا شغل للمنطق من حيث هو منطقي بالالفاظ فانه
 يبحث عن النوازل الشارح والحجة وكيفية ترتيبها وقول
 يتوقف على الالفاظ فان ما يوصل الى التصور ليس لفظ
 للجنس والفصل بل معنى يوصل الى التصديق
 مفهوم ما التقابل بالالفاظها ولكن يتوقف فائدة المعاني
 واستعدادها على الالفاظ ما راقى فيها مقصودا بالعرض
 من حيث انها لا تباين المعاني غنة الحكم في التلاوة وهي كون
 الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بغيره والشيء الاخر

هو اللزوم

هو اللزوم والثاني المعنى قول والثالث ان كان لفظا فانه لا يلتزم
 لفظية ولا تغير لفظية كدلالة اللفظ والتعبير
 والدلالة اللفظية اما يجب جعلها على المعنى كدلالة
 اللفظ على المعنى الناطق والوضع هو جعل اللفظ بازاء
 المعنى او لا يخفى اما ان يكون بحسب تنافس اللفظ
 وفيه الطبقة كدلالة آخ على الوجود فان الطبع الانفة
 التلطف به عند من وضع ذلك المعنى له او لا وفي العقلية كدلالة
 اللفظ على المعنى من وراء الجواز على وجود الدلالة
 هنا هو الدلالة الوضعية وهي كون اللفظ بحسب معنى
 فهم معناه للعلم بوضع في اما مطابقة او تفنن او الزام
 والدلالة لان اللفظ اذا كان حائلا في الموضوع على المعنى فذلك
 المعنى الذي هو مدلول اللفظ اما ان يكون عين المعنى
 الموضوع له او حائلا فيه او خارجا عنه ندالة اللفظ
 على معناه فواستعمل ان اللفظ موضوع لذلك المعنى مطابقة
 كدلالة اللفظ على المعنى الناطق ودلالة اللفظ على معناه

كانت دلالة لفظ المكان المتخاض مطابقة وعلا المكان
 العام نفسا ويصدق عليها انها دلالة لفظ على الموضع
 للاق الامكان العام ما وضع له ايض لفظ الامكان
 فيدخل في حد دلالة المطابقة دلالة النظم
 الحد ما نفاذا في حد ناه بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة
 عن دلالة دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك
 الصورة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له لكن
 ليس بواسطة ان اللفظ الموضوع للامكان العام لتحقيق اي
 لفظ وان فرضنا اننا وضعنا له بارادته بل بواسطة ان اللفظ
 موضوع للامكان المتخاض الذي يدخل في الامكان العام الانفا
 بدلالة الانفا مسلكا اذا اطلق لفظ التفرع به الجرم كما لا بد
 عليه مطابقة على التفرع الذي ايج انه يصدق عليها انها دلالة
 اللفظ على ما وضع له فلو لم يقيد حد دلالة المطابقة بتوسط الوضع
 دخل لان لم يحد ولما قيد به خرجت عنه لان تلك الدلالة كانت
 دلالة اللفظ على وضع له الا انها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع له

و يفتقر الى الدلالة لا لتامية كون الامر المتخاض
 لا تمنع فيه من اللفظ ولا يفتقر فيها كون بحاله يلزم من تحقق المسعى في الخارج تحقيقه فيه
 كدلالة لفظ العي على المجرى لعدم الملازمة بينهما في الخارج متم

لانا اذا فرضنا ان ليس موضوع لفظ المكان باللفظ بل بالدلالة
 بل بسبب وضع اللفظ لجزء الملتزم وكذا لم يقيد حد دلالة
 فانه اذا اطلق لفظ الامكان ولعب به الامكان العام كان دلالة
 عليه مطابقة ويصدق عليها انها دلالة لفظ على ما دخل في الامكان
 المتخاض وهو معنى وضع اللفظ بانها ايتيم ولذا قيل في التفرع
 الوضع خرجت عنه لانها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع
 لما دخل في الدلالة المعينة فيه وكذا لو لم يقيد حد دلالة الامكان بتوسط الوضع

لا يفتقر بدلالة اللفظ بفتقنا اننا اطلق لفظ التفرع
 بدلالة التفرع كانت دلالة التفرع مطابقة وصدق عليها انها دلالة
 اللفظ على ما خرج عن المعنى للموضوع له في دلالته في حد
 الامكان لولا التقييد بتوسط الوضع ولذا قيد به في حد
 لانها ليست بجهة بواسطة ان اللفظ موضوع له في حد
 المعنى عنه وانما يفتقر في دلالة التامية الى الامكان
 الدلالة لان التامية دلالة اللفظ على الخارج عن المعنى
 له فلا خلاف في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن فلك

فلا بد للذات لانه ^{استلزام} لا بد من شئ وهو الذي هو الذي هو اي
 يكون الامر الخارج ^{استلزام} لا بد من تصور المستحق لقصوره فانه لو
 يتحقق هذا الشئ لا مستحق فم الامر الخارج من اللغز لا يمكن
 عليه ذلك لانه رآه اللفظ على المعنى يجب الوضوح لا حذرا
 من ^{اما} ^{استلزام} الجلال انه موضوع بان له ذلك حل انه يلزم من فهم
 المعنى الموضوع له فهم اللفظ ليس بموضوع للامر الخارج
 فلو لم يكن بحيث يلزم من تصور المستحق لقصوره لم يكن
 الامر الثاني اذ هو محققا فم كل اللفظ لا عليه ولا يشرط
 فيها اي في اللفظ ^{استلزام} المستحق للامر الخارج وهو
 الامر الخارج ^{استلزام} بحيث يلزم من تحقق المستحق في الخارج
 فتخرج كان التزم ان ^{استلزام} هو كون الامر الخارج بحيث
 يلزم من تحقق المستحق في ان هو لانه ^{استلزام} هو
 لزوم الخارج ^{استلزام} بحيث لا يتحقق لانه التزم بدونه واللازم
 باطل فاللزم مثل ذلك اما الملازمة فلا امتناع تحقيق الشرط
 بدون الشرط ولما بطل اللفظ فلا ان العلة كالشيء يدل على الملك
 كالبحر

شرطه

واللغة لا يستلزم النفي كما في البسائط واما استلزامها الا لزام فغير متيقن لانه
 وجود اللازم على ماهية يلزم من تصورها قصوره غير معلوم وما قيل ان تصور
 كل ماهية يستلزم قصورها انها ليست غير ما منوع ومن هذه التبيين عدم استلزام
 التيقن الا لزام واما انها فلا يوجد ان الامع المطابقة لاسمها لوجود الثاني حيث
 انه قابع بدون المتوجب متى ^{استلزام}

كما البحر دلالة التزم لانه عدم البحر عما من شأنه
 ان يكون بغير امع المعاهد ^{استلزام} ما في الخارج فان قلت
 البحر جز من مفهوم الهي فلا يكون دلالة عليه بالامر
 بل بالنظر فنقول العي عدم البحر لعدم
 والعدم المضاف الى البحر ^{استلزام} يكون البحر خارجا
 عنه ^{استلزام} والمطابقة لا يستلزم النظر ^{استلزام} بالانه
 اورد لبيان نسب الدلالة الثلاث بعضها مع بعض
 بالاستلزام وعدمه في المطابقة لا يستلزم النظر
 اي ليس متى تحققت المطابقة فهو متيقن ^{استلزام}

بما لا بد من ان يكون اللفظ موضوعا لشيء لا لغيره

فبغيره ^{استلزام} واما استلزام المطابقة لالتزام فغير
 متيقن لان الالتزام ينوقف على ان يكون المعنى
 لازم ذم بحيث يلزم من تصور المستحق لقصوره
 فكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذا كذا
 معلوم يجوز ان يكون من الماهيات مالا يستلزم

شيئاً كلاً له فاذا كان اللفظ موضوعاً لتلك الماهية كان
 ملائمة عليها مطابقة وللالتزام لا انتفاء شرط ومنه
 الامام ان المطابقة مستلزمة للالتزام لان تصور كل
 ماهية يستلزم تصور ماهية لازم من لوازمها
 وافله انها ليست غيرها واللفظ اذا دل على الملتزم
 بالمطابقة دل على الالتزام في التصور بالالتزام وجهاً
 اولاً لان ان التصور كل ماهية يستلزم تصور انها
 ليست غيرها فيكثر ما مقصود ماهيات ^{للمفهوم} ^{اللفظ}
 غيرها فضلاً عن انها ليست غيرها ^{ان يكون} من هذا تبين

استلزام التصور الاسم لا يتكلم به وجوده ولا
 فيه كل ماهية بسيطة لم يستلزم وجودها
 فيكون ماهية مركبة خارج من كونها من ماهيات
 المركبة فلا يكون للالتزام ذهنية فاللفظ الموضوع
 بالاسم لا يدل على الالتزام بالتصوير بل على
 التمسك به فان الالتزام متادكي ليس بغيره

استلزام

استلزام التصور الالتزام بل عدم تبين استلزام التصور
 الاستلزام لا يتكلم به وجود لازم ذهني كل ماهية
 بسيطة لم يعلم ايها وجود لازم ذهني كل ماهية
 مركبة خارج ان يكون من الماهيات المركبة لا يكون له
 لازم ذهني فاللفظ الموضوع اذا دل على الجزأ
 بالتصوير ولا التزام وفي عبادة المقام فان الآ
 مما ذكره هو تبين عدم استلزام التصور الالتزام بل
 عدم تبين استلزام التصور التزام والفرق بينهما ظاهر
 وانما هو الى التصور والالتزام يستلزم المطابقة
 لا محالة بوجدنا الامور الانشائية تابعة لها لان
 التابع من حيث هو تابع لا يوجد بالتبوع وانما قية الحثية
 احراز ان التابع الالهي كالخرادة للناد فاعها تابعاً
 قد يوجد به وفيها كمال التمسك والحركة هما من حيث
 انها تابعة للناد فلا يوجد به وفيها في هذا الدنيا نظر
 لان المتابع الصغرى ان قيد بالحيثية منها ما لا

مع المتبع من المتبع
 لا يوجد به من المتبع

والدال بالمطابقة ان قصد بجزء الدلالة على جزء معناه فهو المركب كراحي
الحجارة فلا فهو المفرد مع

لم يفيد به انه يتكرر الحد الاوسط فلم ينفذ المطر ويكون
ان يجاب عنه بان الحيشية في الكبري ليست في حد الاوسط
بل في غيرها يتكرر الاوسط نعم اللان من المنفذ متين بان
النظير من حيث انه متابع لا يوجد به وان المطابقة
وهو غير مطر والمطوب ان النظير مطلقا لا يوجد به
المطابقة وهو غير لازم **قال** والدال بالمطابقة ان
قول اللفظ الدال على معناه بالمطابقة اما ان يقصد بجزء
منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كراحي الحجارة
فان الذي مقصوده الدلالة على معنى منسوبا الى
ما والحجارة مقصودها الدلالة على المعنى المتيقن وجوب
المعنى معنى راجعا الى الحجارة فلا بد ان يكون اللفظ جزء وان
يكون جزءه دالة على معنى فان يكون ذاك المعنى جزء المعنى
المعنى بين اللفظ وان يكون دالة على اللفظ على معنى المعنى
مقصوده يخرج عن الحد ما لا يكون له جزء كقوله الاسته
وما يكون له جزء كقولنا دالة على معنى كمن ي وما يكون له

جزء

جزء كقولنا دالة على معنى كمن ي وما يكون له جزء دال على معنى
كقولنا المعنى لا يكون جزء المعنى المقسم كقوله ان لا يكون له جزء
كقوله ولا لخط الخط كالعبودية لكنه ليس جزء المعنى المقسم ^{التي}
المستحصنة وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقسم
كقولنا لا يكون دالة على مقصوده كالحبوة والناطق اذا سئل به
تخبرنا اننا في مع التخييل والاهبة الانسانية مجموع مفهوم ^{الحبوة}
والناطق ما الحبوة مثلا الذي هو جزء من اللفظ وان يكون له
المعنى الذي هو الشخص الانساني لانه حال على مفهوم
الحبوة ان مفهوم الحبوة جزء لما هيته الانسانية
وهي جزء اللفظ المعنى المقسم ولكن دالة الحبوة
على مفهومه ليست مقصودة في حال التسمية بل
ليست المقسم من الحبوة الناطق الا ان كانت
لشخصه واما اي وان لم يقصد بجزءه ^{الدلالة}
على جزء معناه فهو المفرد سواء لم يكن له جزء
او كان له جزء لانه معناه او كان له جزء دال

ويعرف ان لم يصلح لان يحذف واحد فهو لا حاة كلف ولا وان صلح لان ذلك
 فان دل بهبته على ان معني من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل
 وهو اسم من

الى المعنى المتضمن احكاما لا يفي الا بالتحقق الا اذا تحقق بالنسبة
 الى المعنى المطابق اما في الغنى فلا اذا حاد جزم اللفظ على جزم
 معناه المتضمن دل على جزم المعنى المطابق لان المعنى المتضمن
 جزء للمعنى المطابق في جزمه ايسر وجزءا في اللان في ذلك
 اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتي في بالان لئلا
 فقد دل على جزم المعنى المطابق لا امتناع التحقيق الالتي
 بدع المطابقة فقد يتحقق المفرد التركيب بالنسبة
 الى المعنى المطابق لان بالنسبة الى المعنى المتضمن والالتي
 كما في المسالين المذكورين فلهذا خصص القسم
 الى افراد والالتي كيب بالمطابقة الا ان هذا الوجه ينفذ
 اولوية اعتبار المطابقة في جزم القسم والالتي
 للقول ان تم ينفذ وجوب الاعتبار **قال** وهو
 ان لم يكن يصلح لان **الوجه** ان يجمع
 بجزم **الوجه** **قال** اللفظ المفرد اما
 الكلمة اذا سمع للغة الجزيه وحده او لا يصلح فاذله

يصلح

لان لم يصلح لان يحذف واحد فهو لا حاة كلف ولا وان صلح
 مسالين لان ما لا يصلح لان يحذف واحد اصل كلف في الخبر
 في قولنا زيد في النار حاصل ولا مدخل كلف في الاخبار
 فاما ان يصلح للاخبار فهو لا يصلح للاخبارية وعد ذلك
 بان الخبر في قولنا زيد لا حجر هو لا حجر ولا المدخل
 في الاخبارية وتعلقه ان تقول الافعال الناقصة لا
 يصلح لان يحذف لها وحدها بل يزم ان يكون اطلقت فنقول
 لا بعد في ذلك حتى انهم قسموا الازمنة الى زمانية
 وغير زمانية والالتي زمانية وفي الافعال الناقصة
 غاية ما في الباب ان اصطلحوا بلفظ **اللفظ**
 وذلك غير لازم لانه فيهم في اللفظ من حيث **اللفظ**
 فيها رجب اللفظ نفسه وعندنا فاني قسمين الجوز
 لا يلزم تطابق الاصطلاح وان صلح لان يحذف واحد
 فاما ان يدل بهبته ومفيدة في زمان معين من الازمنة **اللفظ**
 كقولنا زيد وهو الكلمة اذ لا يدل وهو اسم كقولنا

ايضا بالتوقيه ذلك له فيساي ولافراد بل كان حصوله في بعضها
اولا وانقدم او اشد من البعض الآخر سمي مشتركاً والتشكيك
على ثلاثه اوجبا التشكيك بالاولوية وهو اخذوا ^{قوله}
بالاولوية وعددها كالوجود فانه في كل واجب اتم بالثبت
وافهم منه في الممكن والتشكيك بالنقدم والتأخر وهو
يكون حصول معناه في بعضها مقدمه فاعه حصوله في
بعض الآخر كالوجود ايضاً فان حصوله في الواجب

1

فلهذا سمى بهذا الاسم والكان الثاني ايراس كان
لمعنى اوله وسمي لوحظ فالك المعنى ووضع المعنى آخره
فيجاء اوله يتخلل فان لم يتخلل النقل بل كان اوضعه لتلك
المعاني في التوبة ايراس كما يجمع موضوعا لهذا المعنى كمنه
لما كانت المعنى غير نظر الى المعنى الاول فهو المنكر لا يشترك
بمعنى تلك المعنى في جميع موضوعات لها صفة والماء والندى
والتركية وان يتخلل نقل فاما ان يترك اسمها في المعنى

اول اول فان تركت سمي لفظا منقولاً لفظاً
 المعنى الاول والثاني هما السمع فيكون منقولاً
 سماعياً كالقول والقصم فانها في الاصل اللذان
 ومطلق الامسك ثم لفظاً بضم الهمزة الى الازدكان
 لخصوصه والامسك لخصوصه مع النية
 اما غير السمع وهو اما العوض العام فهو المتول
 العوض كدابة فانها في اصل اللفظ لكل ما يربط
 اللدغ ثم نقله العوض العام الى اللفظ العام الذي
 من الجبل والبقال والهمزة والعوض الخاص وسمي
 واللفظ اما اصطلاحاً في الكلام

واللفظ اما اصطلاحاً في الكلام

فيكونان فانه لو كانت الكلمتان متوافقتين

في الدار

وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر لانه متوافق في المعنى
 لانه مختلف في اللفظ

في الاول وهو المتقول عنه ومجازاً ان يستعمل في الثاني
 وهو المتقول اليه كالسند فانه وضع اللفظ للشيء المتقول
 ثم نقل الى محل الشجاع لعلاقة بينهما وهي الشجاعة
 الاستعمال في الاول بطريق المجاز اما الحقيقة فلاها
 من حوقله في الاصل هي النسبة او من حقيقته
 كنت منه على يقين وان كان اللفظ مستعمل في موضع
 الاصل فهو سمي شئيت في مقامه معلوم لانه لفظ
 المجاز فلا تارة من جاز شئيت يجوز ان يقال ان
 اللفظ في المعنى المجازي فقد جاز مكان الاول وهو

الاصلي وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر

لما تشبهوا بالنظر لنفسه وعنه ولفظاً باللفظ

ما من لفظين لفظ كان في التميز الى غيره من اللفظ
 في اللفظ اذا تشبهوا الى لفظ آخر فسمي اما ان يشبهوا
 في المعنى او في اللفظ او في كليهما واحداً او مختلفاً في المعنى
 لاحدهما معز ولاخر معز آخر فان كانا متوافقين فهو
 لفظ واحد واللفظان من لفظ واحد

واما ان كان فيهما ما قام بهو لانه يوجب السكون عليه واما غير التام والتمام ان احتمال الصدق لا الكذب فهو الجواب وان
 لم يحتمل الجواب لا نشأ فان دل على طلب الفرد لا اولية اي وضعية فهو مع الاستعداد امر يقولنا انما في
 ومع ان خصوص سبيل الدعاء ومع التماس وان لم يبدل قول التنبية ويندج فيه الفهم والتميز والتميز
 والتشاور واما غيرهما فهو انما يقيد كالمحيوان الناطق واما غير مقتضى كالمركب من اسم واحدة الكلمة من غير

هو مركوب احد خلف آخر كان المعنى مركوب واللفظ
 والمكان عليه فيكونان مراد فيكون كاللبيد والاسد
 ان كانا مختلفين فهو مباحس ليس لفظان متباينان
 لان المتباينة هي التمايز بين اللفظين ومعنى اختلاف
 في المعنى لم يكونا مركوبين بل هو تحقق المفارقة بين
 للفرق بين المركوبين كالاشياء والفرق بين المركوبين
 ان مثل الناطق والصح ومثل السيف والتميز من اللفظ
 للترادف لصدقهما في نعت واحدة وهو فاسد لان
 تميزه هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في اللفظ
 من عدم الاتحاد في المفهوم بدون العكس قال
 واما المركب المحم **فان** لما فرغ من اللفظ وانما امره في
 في المركب وهو اما تام او غير تام لاننا اما ان يجمع
 السكونت عليه اي يقيد الخطاب فائبة تامه
 لا يكون مستجابا للفظ حتى يتغير الخطاب كما اخبرنا
 فيبقى الخطاب منتظرا للامور يقال تمام او فاسد مثلا

مختلف

مختلف ما اذا قيل زيد قائم واما ان لا يصح السكون عليه
 فانه مع السكون عليه فان صح السكون عليه فهو المركب
 التام والا فهو المركب الناقص وغير التام والمركب ناقصا
 اما ان يحتمل الصدق والكذب وهو الجواب لا يحتاج
 الاشياء فان قيل الجواب اما ان يكون مطابقا للواقع اكل
 فان كان مطابقا للواقع لم الكذب وان لم يكن مطابقا
 للواقع لم يحتمل الصدق ذلك خبر داخل في الحد فذكرنا
 عنه بان المراد بالوارد الواصلة بمعنى ان الخبر هو الذي
 يحتمل الصدق او الكذب وكل خبر صريح يحتمل الصدق
 وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخل في الحد وهي الجواب
 غير مرئي لان الاحتمال المعقول ومع بل يجب ان يقال انما صدق
 او الكذب والمعقول في جواب ان المراد احتمال الصدق والكذب
 كخبر النظر المفهوم الخبر ولا شك ان قولنا **الصدق** المستعمل
 قولنا ان جرت لنا النظر المفهوم للفظ ولم يغير الخارج احتمل
 عند العقل الكذب وقولنا اجتمع التفسيرين موجودا يحتمل تصديق

الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو خير من حقيقة ان امتنع لغيره صورة من فروع
الشركة فيه ولا ان لم يمنع واللفظ الذي عليها يستعمل في كل ما وكلما بالعرض من

جعد من التبيية لانه استعمال ما صلب الخاطا لا ينبيه على ما صلب
 التكم **و** لما التكم فاعلم دخله تحت الامر لانه قال على الخاطا
 لا على الطالب لصل بكر الخاطا وارج الاستغفار تحت التقييد لم بعض الناس
 اللغو تية والاشي تحت الامر لانه ان التركيب هو كلف
 النفس لا عدم الفعل عما من شأنه ان يكون فاعله ودواد
 ابرار هيا في القضية فلما اللا تشاء اما ان لا يدل على طلب
 شئ بالوضع وهو التبيية او يدل فلا يخ اما ان يكون ^{بال}
 الفهم وهو الاستفهام او خبر فاما ان يكون مع الاستفهام
 فهو الثمن ان المطب الفعل ونهى ان كان المطب ^{استفهام}
 اي عدم الفعل او يكون مع التساوي وهو التمام
 ان يكون مع الخسوع وهو السؤال واما التركيب الغير التام
 فاما ان يكون جزء الثاني منه فبدا للفعل فهو التقييد
 كما يحويان التام فاما لا يكون وهو غير التقييد كما مركب
 من اسم واحدة او كلمة **قال** الفعل الثاني في المعاني المفردة
اقول المعاني هي الصود والذهنية من حيث انها وضع

جول

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها
البلاد في ذلك الوقت من الزمان

افلا يجدون ان الله على كل شيء قدير

والله اعلم بالصواب

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

لا يخلو أن يكون له تمام الماهية ما تحت من امر تلك أو خلافا لها أو خارجا عنها ولا ذلك هو الذي احتج به سواد
 مستعد الأشخاص في قولهم في جواب ما هو بحسب التسمية الشخصية معاملة الأشخاص في مستعد الأشخاص وهو التسمية
 في جواب ما هو بحسب الشخصية الشخصية كالتس في قوله لا يخلو على واحد أو على كثيرين متفقين بالحق في جواب ما هو

تسمية الدال باسم للدلول أو الكمال ما ان يكون الى
 تمام الماهية ما تحت من امر تلك أو خلافا لها
 أو خارجا عنها انك قد عرفت ان الذي في موضع
 معتمد هذا لما لا يخلو كيفية اقتناع الجمهور من التصورات وهي
 لا تقتصر بالمرئيات بل لا يمتثل عنها في المعلوم بغيرها وهذا
 طها فلهذا ما نرى في النظر المظنة مقصور على بيان الكليات وضمها امثالا
 فالحال ان نسب الماهية من التسمية ما اما ان يكون نفس ما هي
 او خارجا عنها او خارجا عنها والذاتية ذاتيا والمخارج يسميها
 ويرى على الذات على ما ليس بمخرج ولا اول اى الكلى الذي يكون
 نفس ما هي ما تحت من امر تلك هو النوع كالانسان فان نفس ما هي
 من غير ذلك وبكر وفيها من جزئيات وهي لا تزيد على الانسان
 على شخص آخر بمواضع شجرة خارجة عن مجازها شجرة ثم النوع لا يخلو
 لما ان يكون مستعدا الأشخاص في الخارج ولا يكون فان
 كان مستعدا الأشخاص فهو المفعول في جواب ما هو بحسب
 التسمية والمخوذة تملان السؤال بما هو من الشيء واحد

يطلب به تمام ماهية حقيقة فان سئل سئل

كان

وحقيقة

كان طالبا لتمام الماهية المختصة به وان جمع بين الشئين
 او شيئا في السؤال كان طالبا لتمام ماهيتها وتمام ^{واحدة} ماهية
 المختصة به الاشياء يكون تمام الماهية المشتركة بينهما
 ولما كان النوع مستعدا الأشخاص كالأشياء هو تمام ماهية
 كل واحد من افرادة فاذا سئل عن زيد مثلا بما هو تمام
 كان المفعول في جواب الاشياء لانه تمام الماهية المختصة به
 وان سئل عن زيد وعمر وما هي الكليات الاشياء
 لانه كمال ماهيتها المشتركة بينهما فلا يكون مفعولا
 في جواب ما هو بحسب خصوصية والتسمية معا
 وان لم يكن مستعدا الأشخاص بل يمتنع نوعه في شخص
 واحد كالتس كان مفعولا في جواب ما هو بحسب
 خصوصية المختصة لان السائل بما هو عن ذلك
 الشخص لا يطلب لتمام ماهية المختصة به والمفعول
 في السؤال حتى يحجب بينه وبين ذلك الشخص
 في السؤال حتى يكون تمام الماهية المشتركة ولذا

١١

وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر فهو المقتول في جواب ما هو بحسب المشتركة
المختصة ليست جنباً ومصره بانه على المقتول على كثر من مختلفين باللقاب في جواب ما هو من

وهو فاسد **قال** فان كان الثاني فان كان **اه** **اقول**

الكلي الذي هو جزء الماهية منصرف في جنس الماهية و
فصلها بانه اما ان يكون تمام الجزء المشترك وبين نوع
آخر ولا يكون والمولد بتمام الجزء المشترك الجزء المشترك
الذي لا يكون وذلك جزء مشترك بينهما اي جزء مشترك
لا يكون جزء مشترك خادجاً عنه بل كل جزء مشترك بينهما
اما ان يكون نفس ذلك الجزء او جزء منه كالحصول فانه تمام
لجزء المشترك بين الانسا والانس اخذ من المشترك
بينهما الا الحيوان وهو ما نفس الحيوان او جزء منه كالحصول
والجسم الثاني والحساس والحيوان بالاولاد فلو انها
وان كان مشترك بين الانسا والانس من الله ليس بتمام
المشترك بينهما بل بعضه فاما تمام المشترك هو الحيوان
المشترك على القول وبما يقال المولد بتمام المشترك مجموع الكمال
المشركة بينهما كالحصول فانه مجموع الجوهر والجسم الثاني
والحساس والحيوان بالاولاد هي اجزاء مشتركة بينهما

الانسا

بين الانسا والانس وهو مقتضى بالاجناس البسيط
مجموع الاجزاء المشتركة

فقبولنا استد هذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى
ما كنا فيه ونقول جزء الماهية ان كان تمام المشتركة بين
الماهية ونوعاً آخر فهو مشترك في الفصل اما لا
مادة من الماهية ان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين
نوع آخر يكون مقتولاً في جواب ما هو بحسب المشتركة المختصة
لانه اذا سل عن الماهية وفلست النوع كان الحكم تمام
الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء واذا افردنا
الماهية بالسؤال لم يصح ذلك الجزء لان يكون
مقتولاً في الجواب لان المطرح تمام الماهية المختصة
والجزء لا يكون على تمام الماهية او هو ما يكتسب
اشي عنه وعن غيره فذلك الجزء اما يكون مقتولاً
في جواب ما هو بحسب المشتركة فقط ولا يقتضي
الا هذا كالحصول فانه مشترك في الجزء المشترك بين
الماهية الانسا وبين نوع آخر كالفرد مثلاً

وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية ومن يفتي ما يشاء فيها فهو الجواب عنها ومن يفتي ما يشاء فيها
 لا يفتي بالنسبة الى الانسان ويبيد ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاء فيها من الجواب عنها ومن
 يفتي بالآخر يكون هناك جواب ان كان بعيدا بمرتبة كالمثلث بالنسبة الى الانسان وثلاثة اجوبة ان
 كان بعيدا بمرتبة كالمثلث بالنسبة الى الانسان ان كان بعيدا بمرتبة كالمثلث بالنسبة الى الانسان
 حتى لا تسأل عن الانسان والفرق بينهما ان كان الجواب الحيواني ولذا اوردنا
 بالسؤال له يعلم الجواب للان تمام ما هيته الانسان الحيواني
 للحيواني لانه قد سمعوا بان لا يقول على كبر من مختلفين بل
 في جواب ما هو فلفظة التي مستندة لمقوله كذا من جنس
 للحيواني يخرج بالكلية عن المثلث لان مستند على كبر من
 على تحقيق بالاعتناء والجواب ما هو يخرج الكثير
 البهاقي **قال** وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية
الاول انه قد وجدنا كذا حتى تسمى لهم التمثيل
 على المثلث المستند في موضع اللسان الجواب عن الجواب
 شدة الجسم المعلق شدة الجوز ولا انسان نوع كما عرفت
 جنس له لا تمام الماهية المستمرة بين الانسان
 والفرس وكذلك جسم نامر جنس له لا تمام الماهية
 المستمرة بين الفيل حتى ارسل عنها بما هما
 الجواب **الجواب الثاني** وكذلك الجسم المطلق جنس له لا
 تمام الماهية المستمرة بين الفيل والفرس المستمرة
 العقل

العقل فقد ظهر انه يوجد بكون الماهية واحدة
 بخلاف بعضها فوق بعض ولذا انقش هذا على صحيفة
 الخاطر فنقول الجنس اما في سبب بعيدة ان كان
 الجواب عن الماهية وعن بعض مثلكا تاني لان
 الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيم فهو الجواب
 فانه الجواب عن السؤال عن الانسان والفرس وهو
 عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانسان في الجواب
 كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك
 غير الجواب عنها وعن بعض مشاركتها في الجواب
 فانه التباينات والمشاركات لا تشارك في الماهية
 عنه وعن المشاركات التباينية لا المشاركة الجواب
 ويكون هناك جوابان كان الجنس بعيدا بمرتبة كالمثلث
 الانسان فانه مشترك بين الجنس بالنسبة الى الانسان فان
 الجواب وهو جواب عن وثلاث اجوبة بها
 بعيدا بمرتبة كالمثلث بالنسبة الى الانسان فان الجواب
 بالنسبة الى الانسان

ان قيل الجواب عن الماهية هو الجواب عن الماهية
 ان قيل الجواب عن الماهية هو الجواب عن الماهية

الجواب عن الماهية هو الجواب عن الماهية

فان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر فلا يقان لا يكون مشتركاً أصلاً او كان بعضاً من تمام المشترك مساوياً لعدد
 الاقسام مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر فلا يجوز ان يكون تمام المشترك بالاشبة الخالصة للنوع لأن
 المقيد خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي له ما يساويه فيكون فصل وجنس وكيف ما كان بمقتضى الماهية
 مشدداً لا يقال في جنس او وجوده في فصله من

ولكن التام في جوابان وهو جواب ثالث ^{دعوة} ^{جواب} ثالث وهو
 والجوابين كان بعيداً بل في رتبة كالجوابين ^{جواب}
 ولكن التام في الجوابين ^{جواب} بل في رتبة ثلث وهو جوابان
 وهذا لقيام من كل ما من رتبة البعيد من رتبة الجوابين
 ويكون عند الجوابين في رتبة عند رتبة البعيد من رتبة الجوابين
 الجنس القريب جواب كل رتبة من البعيد جواب آخر
قال فان لم يكن تمام المشترك ^{القول} ^{القول} هذا بياناً لشيء
 من التام ^{القول} ^{القول} هو ان جزء الماهية لا يمكن تمام المشترك
 وبين نوع يكون فصلاً وذلك لأن احداً لا يمكن للآخر
 على ذلك فتدبر وهو ان ذلك ليس تاماً ان يكون مشتركاً
 بين الماهية ونوع آخر ويكون بعضاً من تمام مشتركاً مساوياً
 لمواياً ما كان فصلاً أما لزوم احداً لا يمكن للآخر ان
 يكن تمام المشترك تاماً ان لا يكون مشتركاً أصلاً وهو
 الاقسام ويكون مشتركاً كما لا يكون تمام المشترك بل بعضه
 البعض اما ان يكون مبايناً لتمام المشترك او بعضه
 او لتمام احصاؤها لا لاجل ان يكون مبايناً لأن

الكلام

لذلك الكلام في الاجزاء والحول ومن الماهية ان يكون
 الحول على الشيء مبايناً لتمامه اخص لوجوده لتمامه
 الاخص فيلزم وجوده المحل به ^{القول} ^{القول} ولا يتم
 لأن بعض تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر لو
 كان اعم من تمام المشترك لكان موجوداً في نوع آخر
 بدون تمام المشترك كتحقيق المعنى العملي العموم فيكون مشتركاً
 بين الماهية وهذا النوع الذي هو باقياً تمام المشترك
 فيها فاما ان يكون تمام المشترك بينهما وهو مع لأن المقيد ان
 ليس تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الانواع
 ان لا يكون تمام المشترك بل بعضاً منه فيكون الماهية
 تماماً للمشارك احد الماهية المشترك بين الماهية والنوع ان
 باقياً لتمامها وللتام في تمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني ان باقياً
 تمام المشترك للقول وحده لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية
 والنوع الثاني اعم منه كما موجود في نوع آخر بدون تمام المشترك
 الثاني فيكون مشتركاً بين الماهية وهذا النوع الثاني ان

بانواع تمام المشترك الثاني ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه
 تمام المشترك الثالث وهم آخر كما ان يوجد تمام المشترك الى غير
 النهاية او ينهي الى بعض تمام المشترك مساو له والاول
 على كبر الماهية عن اجزاء غير متناهية فقولنا لا تسلسل ليس
 ما ينفي ان التسلسل هو من بابا مورخى متناهية وتوليقي
 من الابد ليس في السور اجزاء الماهية وانما يرى لو كان تمام المشترك
 الثاني من تمام المشترك الاول وهو غير لازم فلهذا
 لا تسلسل وجودا مورخى متناهية في الماهية كذا خلق الثاني
 وانما بطلنا الاقسام الثلاثة تعين ان يكون بعض تمام المشترك
 مساويا له وهو الامر الثاني وانما ان يكون اثنان فصل
 كل واحد من الاسري من الثاني لم يكن صنفها اصلا يكون
 فيكون مبرا للماهية عن غيرها ان تمام المشترك مساويا لغيره
 فصل تمام المشترك للاختصاص به تمام المشترك جنس
 فصل جنس يكون فصلا للماهية لانه يما بين الجنس والماهية
 وجميع اعيان الجنس بعضا اعيان الماهية فيكون مبرا للماهية

عن بعض

هو بعض اعيانها ولا يعنى بالافضل الا مبرا للماهية
 والى هذا اشار بقوله وكيف كان مبرا للماهية أي سواء
 لم يكن اثنان من جنسها اصلا او يكون بعضها من تمام المشترك
 مساويا له فهو مبرا عن مشاركتها في جنسها في وجوده فلا
 ولما قال في جنس اثنان وجود لان لازم من الابد ليس
 ان يخرج اذا لم يكن تمام المشترك يكون مبرا للماهية
 انه مبرا عن المشاركة الجنسية حتى اذا كان للماهية فعل
 ان يكون لها جنس لا فصلها كان فصلها بين اعيانها
 الجنسية وان لم يكن لها جنس فلا اقل ان يكون لها مشاركة
 والشيء زوج يكون فاعلمها بين اعيانها ويمكن اختصار
 بحذف النيب بان يقال بعض تمام مشترك ان لم يكن مشترك
 بين تمام مشترك وتخرج اخر يكون مختصا بتمام المشترك
 فيكون فصلا للماهية وان كان مشترك بينهما لم يكن تمام الجنس
 بين الماهية وذلك النوع فيكون بعضا من تمام المشترك
 بينهما وهكذا لا يقال حصر الماهية في الجنس والفصل باطل

الانسان

17

لأننا لم نذكر ما يثبت من جميع الأخبار فإن طلبنا من الجملة
سواء كان من جميع الأخبار فلا يكون أو من بعضها لا يحسن
الشيء من بعضها فيجب أن يكون صالحا للكل فلا يخرج عن
فصول لا يمكن في الجواب أي متى هو في جوهره بالثمة
في الجملة بل لا بد منه من أن لا يكون تمام اشتراك بين شي
وبين نوع آخر خارج عن التعريف ولما كان هذا
أن الفصل لا يمكن أن لا يكون مقولا في جواب ما هو ويكون
الشيء في الجملة ظهورها ما هيته بتركيب من اثنين متساويين أو اثنان
متساوية كما هيته الجبر العا لا الفصل لا يمكن أن كل منها فضلا
لله بجهن ما هيته بجهن جوهرها كالم أن قد ما لا يفتقر في ظهوره
كل ما هيته لها فضل وجبان يكون لها جبر حتى لا يفتح بينهم في
وعدا فصله لا في مقول على الشيء في جواب أي متى هو في جوهره
وإلا لم يبا على ما في ذلك لثمة ^{المستمر} على هذه المشاركة
في الوجود وان كانا البراءة هذا الاحتمال ثانيا **قال** والفصل
المتين **نعم** الفصل ما يثبت من المساواة كان الجبر لا من المساواة

الوجودي قال كان ممثلا من المسألة الجسدية فما في قلوب
 لانه ان ممثله عن مشاركا في الجسدية قريب كالمثلث فانه
 غير من مشاركا في الجسدية فان ممثله عن مشاركا في الجسدية
 فهو مثل بعد كالحساس للامانة فانه ممثله عن مشاركا في
 جسم النامي واعا اعتبر القرب والبعد في الفعل ممثله في الجسدية
 الفصل العز في الوجود ليس عتقا الوجود في الخارج بل هو محال
 ممكن ان يكون ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركب ما حقيقة
 تارين متساويين فاما ان لا يحتاج احدهما الى الآخر وهو محال
 وجوب احتياج بعض اجزاء المادية الحقيقة الى البعض الآخر
 فان احتياج كل منهما الى الآخر يلزم التسوية والابتنان في جميع
 رتبه لانها لثباتان متساويان فاحتياج احدهما الى الآخر ليس
 احتياج الى البطلان بل لو تركب جسدي على كجوهه متساويين
 فاما ان يكون كجوهه على كجوهه بالضرورة وهو محال فاما
 ان يكون كجوهه نفسه فيكون ان يكون القوس جزءا من دائرة
 فيه وهو ايضا محال كمنع الكتاب شي من نفسه وعين

ان هذا محال

او كما رجعت فيكون عارضا لكن ذات الجسدية عارضا
 بل يكون العارض بالحقيقة وهو الجسدي فلا يكون العارض
 بنامه عارضا ولا محال في هذا المقام فانه من ملاحح
 دكيا قال واما الثالث فان امتنع انكاره من المادية فانه
 الالام والاشياء المحسوسة الحادق واللام في ذلك يكون
 للوجود كالمسود للجسدي وقد يكون للام المادية كالمسود
 هو اما يتقن في الذي يكون تصور من صورها
 في جنس الذهني بالذات بينهما كالاتفاق المتساويين
 والمافون بين وهو الذي يقتضي جنس الذهني بالذات بينهما
 وسط كاتفاق بينهما في الالام المتساويين للمثلث وفيد
 البين على الالام الذي يلزم من حضور المثلث وتصوره
 اعم والعرض اعاد في اشراج الزمان الجسدي وصفه
 ولا يعطيه كالمسود والاشياء اقول الثالث ان
 خادعها من المادية هو يمكن فكاه ولا اول
 كالمادية للمثلث والمثلث هو عارضا كالمسود

كما ان الثاني

بالنسبة الى الانسان والاذن اما لازم للوجود كالسواد للحيث
 فانه لازم للوجود وتقتضي الماهية لان ماهية الانسان
 ولو كان سواد لازم للانسان كان كل انسان اسود
 ليس كذلك ولما لازم الماهية كان وجبة الاربعة فانه تحقق
 ماهية الاربعة اشغ انفا كما في وجبة الاربعة لا يقول هذا لتقسيم
 المتعدد والاشغ لان لازم على ما عرف ما يمنع انفكاكه
 من الماهية وقد قمت الى ما لا يمنع انفكاكه عن
 وهو لازم الوجود للماهية وهو لازم الماهية لاننا نقول لازم ان لازم الوجود
 لا يمنع انفكاكه عن الماهية غايه ما في الماهية لا يمنع
 انفكاكه عن الماهية من حيث هو لكن لا يلزم من ان
 لا يمنع انفكاكه عن الماهية في جملة فان منع الاربعة
 عن الماهية الوجودية وما يمنع انفكاكه عن الماهية للوجود
 حدة فهو يمنع الانفكاك عن الماهية في جملة
 يمنع انفكاكه عن الماهية في جملة اما ان يمنع انفكاكه
 عن الماهية من حيث انها موجودة او يمنع انفكاكه

وهو لازم الوجود للماهية
 انفا كمن الماهية

عن الماهية

عن الماهية من حيث هي والمآل لازم
 الماهية فالاول لازم الوجود في الوجود والقسم
 متساو في القسمين ولو قال اللازم ما يمنع انفكاكه
 عن الشيء لم يرد عليه سوا ان لازم الماهية
 بين او غير بين اما لازم للحيث لازم البين فهو
 يكفي في تصور مع فتور وهو من جرم العقل
 باللازم بينهما كالانقسام بمساويين والاربعة
 فان تصور الاربعة وتصور الانقسام
 بمساويين جرم المتصور بحمد تصورهما
 بان الاربعة منقسمة بمساويين وانما
 اللازم في البين فهو الذي يفتقر جرم
 ان هن في التقدم بينهما الى وسط كمتساوي
 التوا بالثلث للقاء متين الثلث فان جرم
 الثلث وفتور متساوي التوا بالقاء متين
 لا يكفي في جرم ان هن بان الثلث متساو

الاربعة
 متساويين
 بالثلاث

في التوحيدي للماضي بل يحتاج الى وسط
 وهو ما نظر وهو ان الوسط على ما ضاع الفوق
 ما ^{يقال} يقولنا لانه حين يترك لانه كذا
 مثلا اذا قلنا العال موجود لانه متغير فالحال
 يقولنا لانه هو المتغير ~~وهو~~ واسطو ليس
 يلزم عن عدم افتقار التوحيدي الى وسط
 انه يكفي فيه مجرد تصور الانتم والتم
 يجوز توقفه على شيء آخر من حدث او
 يجوز توقفه على شيء آخر او غير ذلك
 لانه فلو اعترضنا الافتقار الى الوسط
 في مفهوم غير البين ^{يخص} لا يلزم الماهية في البين
 وغيره بل يوجد قسم الثالث وقد يقال ان الانتم التوحيدي
 يلزم من تصور ^{يقال} ومنه يمكن الاشيء فغا ^{يقال} لا يلزم من تصور
 ادعاءه ضعفه لو لم يكن ^{والمتن} لا يلزم ان يكون ^{يقال} في التوحيدي
 الملتزم بكون تصور الانتم مع تصور الملتزم ^{بكون}

بكون

وكذا يلزم من افتقار ان ^{يقال} افتقار ^{يقال} واحدة فقط فهو لانه كالتفاح والافوا ^{يقال} انتم
 لا يلزم من افتقار الماهية ^{يقال} واحدة فقط فهو لانه كالتفاح والافوا ^{يقال} انتم
 على مقوله على اورد حقيقة ^{يقال} واحدة فقط فهو لانه كالتفاح والافوا ^{يقال} انتم

كلما يكفي تصور ان يكفي تصور واحد والعرض المفارق
 اما سبغ التوحيدي كجملة النحل وصفة الوجع واما بطيء
 التوحيدي كالشيب والشباب وهذا التقسيم ليس بجامد
 لان العرض للمفارق وهو لا يمنع انفكاكه عن الشيء
 ولا يمنع انفكاكه عن الشيء لا يلزم ان يكون منفكاً
 حتى يختص في سبغ ^{انتم} الانفكاك ^{انتم} وبطبيعة الجواز لا يمنع
 انفكاكه عن الشيء ^{انتم} ويدوم ^{انتم} وكل واحد من الانتم و
 المفارق ^{انتم} الكلي الخارج عن الماهية سواء كان لانها او
 مفارقا اما خاصة او غير عام لانه ان يختص بافراد حقيقة
 واحدة فهو الخاصة كالضاحك فانه يختص بحقيقة الا
 وان لم يختص بما يلزمها وغيره فهو العرض العام فاما شيء
 فانه شامل للامان وغيره ^{يقال} اسم الخاصة بانتم ^{يقال} مقوله

٤٢
 ٤٣

واحدة
 على افراد حقيقة فقط قولاً عرضياً فالكليات ~~مستندة~~ ^{مستندة} ~~على ما مر~~ ^{على ما مر} مرة
 وقولنا فقط يخرج الجنس والعرض العام لا هما مقولان على
 مطابق ~~مختلف~~ وقولنا قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل لان قولنا
 على ما تحتها ذاتي لا عرضي وبرهم الا تعرض العام بانه كل
 مقول على افراد حقيقة واحدة وغيره قولاً عرضياً وقولنا
 وغيره يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا تبقى الا على حقيقة
 واحدة فقط وقولنا قولاً عرضياً يخرج الجنس لان قولنا ذاتي
 لا عرضي وانما كان هذه التعريفات رسوماً للكليات يجوز
 ان يكون لها ما هيئات وادعنا تلك المفهومات لمزومات
 متساوية لها فحيث لم يتحقق ذلك اطلق عليها اسم التسم
 وهو يفتقر عن التحقيق لان الكليات اسود اعتبارية حصلت
 مفهوماتها اولاً ووضعت اسماؤها بازانها وليس لها معان
 غريبة

غير تلك المفهومات فيكون هي حدودها على ان عدم العلم
 باحد وجه لا يوجب العلم بالآخر ومكان المناسب ذكر
 التعريف الذي هو اعرف في تمثيل الكليات بالنطاق
 والضاحك والمأشوق لا بالنطق والفهم والشيء الذي هو
 قايده وهي ان التعريف محل الكل على جزئياته محل المواطاة و
 هو محل هو محل الاشتقاق وهو محل هو ذو هو والنطق
 والفهم والشيء لا يصدق على افراد الانسان بالمواطاة
 فلا يبقى زيد نطق بل زيد ذو نطق او ناطق واذا قد سمعت
 ما نالوا عليك ظهر لك ان الكليات مضمرة في خبر
 نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام لان الكل محقق
 اما ان يكون نفس ماهية ما تحتها من الجزئيات او
 خلاصتها او خارجاتها فان كان نفس ماهية ما تحتها من الجزئيات

الفصل الثاني في ما يستلزمه البرهان في البرهان
معلوم الغرض كذا لا يبارر وقد يكون ممكن لوجه لا يبرره لفظا وقد يكون المبرر منه وهذا
مفهوم مع امتناع غيره كالبرهان مع الكلمة كالتس وقد يكون المبرر منه كثيرا اما متناهيما
كما في الكواكب الباردة او غير متناهية كالتفليس الناطقة

متن يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر هو الجنس ولا يكون

وهو الفصل وان كان خارجا عنها فان اختص باخر حقيقة

واحدة في الخاصة والآلهة العرض العام واعلم ان المقسم

الكلي الخارج عن الماهية ~~لها~~ الى اللازم والمفارقة

قسم كل منهما الى الخاصة عن الماهية والعرض العام

فيكون الخارج منقسم الى اربعة اقسام فيكون اما

الكلي سبعة على مقتضى تقسيمه لا خمسة فلا يصح قوله

بعد ذلك والكتابات اذ خمسة ~~لها~~ الفصل الثالث في

مباحث الكلي والجزئي **اه** **اف** قد عرفت في اول الفصل الثاني

ان ملحق في العقل هو حيث انه حاصل في العقل

ان لم يكن ما نفا من اشراكه بين كثيرين فهو الكلي وكان

ما نفا من

ما نفا من الاشراك بين كثيرين ~~لها~~ فهو الجزئي

فناطه كحقيقة الجزئية انما هو الوجود العيني واما ان

يكون الكلي منسج الوجود في الخارج او ممكن الوجود ^{نقول} فيه

ولما فاما خارج عن مفهومه والى هذا اشار بقوله

والكلي قد يكون منسج الوجود في الخارج لا لنفسه

اللفظ يعني ان امتناع وجود الكلي او امكان وجوده

في الخارج شيء لا يقتضيه نفس مفهوم الكلي بل اذ اجرد

العقل اطلق اليه احتمال منه ان يكون منسج الوجود

في الخارج وان يكون ممكن الوجود فيه ~~لها~~ اذ اصبحت

لها الوجود والخارجي اما ان يكون منسج الوجود

او ممكن الوجود فيه والاول كسرك الباري

عن قاسم والثاني اما ان يكون موجودا في الخارج

في الخارج

الشيء الثاني اذا قلنا اننا مثلنا امورا غريبة كحيوان من حيث هو وهو مركبة كليا ولكن منها
 مثلا كسر كليا طبعا والثاني منطقيا والثالث عقليا فما اطلق الطبع من مجرد الوجود في الخارج لا بد من وجوده في
 الموجود في الخارج وجزء الموجود في الخارج من مجرد ما اما الكمية الاخرى في وجودها في الخارج في الخارج
 وانظر فيه خارج في الكليات المنطقية في

او لا يكون متعدد للأفراد فيه
 فانه فان لم يكن متعدد ولا افراد في الخارج بل يكون شخصا
 في فرد فلا يخفى اما ان يكون مع امتناع غيره من الافراد
 في الخارج او يكون مع امكان غيره ولا اول الباري تعالى
 والثاني كالتقسيم ان كان له افراد متعددة موجودة
 في الخارج فاما ان يكون افراده متناهية او غير متناهية
 ولا اول الكواكب لتبارك فانه كل افراده محدودة
 في الكواكب السبعة السيارة والثاني كالتفويض في
 فان افرادها غير متناهية على من ذهب بعض **قال**
 الثاني اذا قلنا بالحيوان مثلا انه كذا **قال** اما قلنا بالحيوان
 مثلا كذا فانه ثلاث امة امورا كحيوان من حيث
 هو وهو مفهوم الكلي من غير اشارة الملاحظة من الملاحظة

والحيوان



والحيوان الكلي وهو المجموع المركب منها اي من الكليات
 وهي الكليات والتعابير بين هذه المفومات ظاهري
 فانه لو كان المفهوم من احد هاتين المفومات من
 الاخر ^{منها} ففعل احد هاتين المفومات ليس
 كذلك فان مفهوم الكلي ما لا يمنع نفس تصور
 من وقوع الشراكة ومفهوم الحيوان الجسم النامي
 احساس الحركة بالارادة ومن البين جواز تفعل
 احد هاتين المفومات من الماخز فالاولى تبين
 كليا طبعا لانه طبيعية من الطبائع او لانه موجود
 في الطبيعة اي في الخارج والثاني كليا منطقيا
 لان المنطق انما يبحث عنه وما قال ان الكلي
 المنطقي كونه كليا فبمساهلة اذا الكلية

أي صيد الكل الطبيعي وهو ما
 يتبع نفس لقوره من وقوع
 التشكك

انما هي مبدأة والثالث كلب عقليا لعدم
 تحققة الثاني العقل وانما قال الحيوان مثلا لان
 اعتبار هذه الامور الثلاثة لا يختص بالحيوان
 ولا بالمفهوم الكل بل يتناول سائر الماهيات
 ومفردات الكليات حتى اذا قلنا الانسان
 نوع حصل عندنا نوع طبيعية ونوع منطوية
 ونوع عقلي وكذا كنت في الجنس والفصل وغيرهما
 والكل الطبيعي موجود في الخارج لان هذا الحيوان
 موجود في الخارج والحيوان جزو من هذا الحيوان
 الموجود وجزء الموجود موجود في الحيوان
 وهو الكل موجودا في الكليات أي الكل الطبيعي
 والحق السلف من وجودها في الخارج خلقه في نفسه
 خارج

الثالث الكليات المتأويلية ان صحت في الامور منها على ما صدق عليه الاخر كالانسان وان طرقت ومنها على
 وتخصيص مطلق الى صدق اصلها على كل ما صدق عليه الاخر غير كس كالحمار والاربع وسائر حيوان
 من وجهه لان صدق كل واحد منها على بعض ما صدق عليه الاخر فقد كس كالحمار والاربع وسائر حيوان
 شيئا منها على ما يصدق عليه
 الاخر كالانسان والنزول

خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباشة
 عن احوال الوجود من حيث انه موجود وهذا مشترك بينهما
 وبين الكل الطبيعي فلا وجه لايبراد واحالتهما على علم اخر
 الثالث الكليات المتأويلية التي النسبة بين الكليات مختصة في
 اربع الشاوي والعموم والتخصيص المطلق والعموم والتخصيص
 من وجبه والتباين وذلك لان الكل اذا ثبت على كل آخر فاما
 ان يصدق على شيء او لا يصدق فاما ان لا يصدق فاعلى شيء
 اصلا فاما متباينان كالانسان والفرس فانه لا يصدق
 شيء من افراد الانسان على شيء من افراد الفرس اصلا و
 بالعكس وان صدق على شيء فلا يخلو اما ان يصدق كل واحد
 منهما على كل ما صدق عليه الاخر او لا يصدق فان صدقا
 فهما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما يصدق

عليه الانسان ان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم
 يصدق فاما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر
 من غير العكس او لا يصدق فان صدق كان بينهما عموم وخصوص
 مطلق والصادق على كل ما يصدق عليه الاخر اعم مطلقا ^{واخر} اخص
 مطلقا كالانسان والحجر فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان
 انسانا ~~فان كل حيوان انسان~~ وان لم يصدق كان بينهما اعم و
 خصوص من وجبه وكل واحد منهما اعم من الاخر من وجبه واضق
 من وجبه فانهما لهما صدق على شيء ولا يصدق احدهما على كل ما
 يصدق عليه الاخر كان هناك ثلث صور احدهما ما يجتمع
 فيها على الصدق والثانية ما يصدق فيها هذا دون ذلك
 والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا كالحيوان و
 لا يبيض فانهما يصدقان معا على الحيوان الابيض ولا يصدق
 الحيوان

الحيوان بدمه الابيض على الحيوان الاسود بالعكس بالجماد ^{سفر}
 فيكون كل واحد منهما شاملا للاخر وغيره فالحيوان شامل
 للابيض وغيره والابيض شامل للحيوان وغيره فباعتبار ان يكون
 كل واحد منهما شاملا للاخر وغيره يكون اعم منه وباعتبار
 انه مشمول له يكون اخص منه فجميع الشاين الى سائر كليتين
 من الطرفين والتساوي للموجبتين كليتين والعموم والخصوص
 المطلق الموجبة كلية من احد الطرفين ومالبة جزئية من
 الطرف الاخر ومن وجبه له سالتين جزئيتين وموجبة جزئية
 وانما اعتبر النسب بين الكليتين لان المفهومين اما كليان او
 جزئيان او كلي او جزئي والنسب الاربع لا يتحقق في الضمائر
 الاخرين اما الجزئيان فلا فاما لا يكونان الامتثاليين والامتثاليين
 والكليتين الجزئيين ان كان جزئيا لذلك الكليتين يكون اخص منه

ونقيض المساويين متساويين والاشياء احدها ما يكتب عليه لا وهو في نفسه الاسم من شئ من اشياء
 في نفسه الاخص من صدق نقبض الاخص على ما يصدق عليه نقبض الاسم من غير ان يكون له اول ولا اخر
 لصدق عليه الاخص على ما يصدق عليه نقبض واما ان كان مستلزما لصدق الاخص به من كلامه وهو في نفسه
 فلا خلاف ان لا يصدق نقبض الاسم
 عليه ما يصدق عليه نقبض الاخص
 واما ان كان مستلزما لصدق الاخص على
 كل الاخص وهو في نفسه والاعم من شئ من شئ
 ليس بين نقبضها قوم الحلال لا محقق
 من هذا القول بين علي بن الاخص
 من نقبض الاخص مع الشان
 الاخص ونقيض المساويين متساويين
 شانهما نقبض الاخص على ما يصدق عليه نقبض الاخص
 اولا ما لا يصدق عليه نقبض الاخص على ما لا يصدق عليه نقبض الاخص
 شانهما نقبض الاخص على ما لا يصدق عليه نقبض الاخص
 المساويين مع نقبض الاخص
 فما المساويين المتساويين لانهم من شئ من شئ

المساويين اما في ما في النيب بين العينين شرع في
 كتب بين النقيضين فنيقضا المتساويين متساويين المتساويين المتساويين
 كل نقبض المساويين على ما يصدق عليه نقبض الاخص والا
 احد النقيضين
 نقبضين عليه غيره والا فالكذب النقيضان فيصدق عين
 احدا المتساويين على بعض نقبض الاخر وهو مستلزم لصدق
 المتساويين به في الاخره متساويين لصدق وكل الا

ولا ان كان لا ناطق الا انسان والا لكان بعض الا انسان ليس بال
 ناطق فيكون بعض الا انسان ناطقا فبعض الناطق الا انسان
 وهو صحيح ونقيض الاعم من شئ مطلقا اخص من نقبض الاخر
 مطلقا اي يصدق نقبض الاخص على ما يصدق عليه نقبض

الاعم

ويبين كل ما يصدق عليه نقبض الاخص
 عليه نقبض الاعم

الاعم اما الاول فلا لوله فيصدق نقبض الاخص على
 كل ما يصدق عليه نقبض الاعم لصدق عين الاخص
 على بعض ما يصدق عليه نقبض الاعم فيصدق الاخص
 بدون الاعم انه مع كقول يصدق على كل الاحياء
 الا انسان والا لكان بعض الاحياء انسان فيصدق
 الا انسان لحيوان اهد واما الثاني فلا لولا
 يصدق قولنا ليس كل اصدق عليه نقبض الاخص بعد
 عليه نقبض الاعم لصدق نقبض الاعم على كل ما يصدق
 عليه نقبض الاخص ويصدق الاخص على كل افراد الاعم

بعكس النقيض وهو في نفسه ليس كل انسان لحيوان والا لكان كل الا انسان
 وينعكس الى كل حيوان انسان فيقول اي في نفسه
 ان كل نقبض الاعم نقبض الاخص فلو كان كل نقبض
 الاخص

نقيض الاعم كان النقيضان متساويان ويكون العيان ن
متساويين ^{التي} ههنا او نقول العام صادق على بعض نقيض الخاص
تحققا للعموم ^{المعظم} فليس بعض نقيض الخاص نقيض الاعم بل
وفي قوله لصدق نقيض الخاص على كل ما صدق عليه نقيض الاعم
من غير عكس نحاج لجعل الدعوى جزءا من الدليل وهو صادق على
المطلوب والامران اذ ان بينهما عموم من وجه ليس بين
نقيضيهما عموم اصلا اى لا مطلقا ولا من وجه لان هذا ^{العموم}
العموم من وجه متحقق العموم بين عين الاعم مطلقا ونقيضه ^{الخاص}
وليس بين نقيضيهما عموم اصلا اى لا مطلقا ولا من وجه اما
متحقق العموم من وجه بينهما فلا تنصا دقان في اخفى اخر
بصدق الاعم بدون نقيض الخاص في ذلك لا نقيض بالعكس
في نقيض الاعم كالحيوان او الانسان فانهما يجتمعان في المشي
والجوران

والحيوان لصدق بدونه الانسان في الانسان والاشياء لصدق
بدونه الحيوان في الجواد واما الله لا يكون بين نقيضيهما ^{اصلا}
فليكن الكمال بين نقيض الاعم وعين الخاص لا امتناع من
طائفة ^{واحد} فلا يكون بينهما عموم اصلا وانما قيد التباين ^{لما}
لان التباين قد يكون جزئيا ^{وهو} مختلف كل واحد من ^{الشيء}
بدون الاخرية الجملة فترجع الى سائتين جزئيتين كما ان
التباين الكلي سالبان كليتان فالتباين الجزئي اما عموم
من وجه او تباين كلي لان المفهوم عين العالم ينصا دقا
بعض الصور فان لم ينصا دقا في صورة اصلا فهو التباين
الكلي والا فالعموم من وجه فلا صدق التباين الجزئي
على العموم من وجه على التباين الكلي لا يلزم من تحقق
التباين الجزئي ان لا يكون بينهما عموم اصلا فان قلت

التكميلان الاثم ^{منه} من وجه ليس بين التقيضهما عموم أصلا بطريق
 الجوان اعلم ان الايض من وجه واخص منه وجه ويزيد تقيضا
 عموم وجه فنقول للمادة قد ليس بلزوم ان يكون بين تقيضهما ^{وجه} عموم
 فتدفع الاشكال لا نقول لو قال تقيضهما معنى لا فاد العنى
 في جميع الشؤون لان الاحكام المرددة في هذا الفن اتماما لكتابات
 فاذا قال ليس بين تقيضهما معنى كان ^{اصلا} في فعله لايجاب الكل
 وتحقق المعنى في بعض الصور لا يتأيد نعم لم يثبت مما ذكره
 التمسك بين التقيضه الامرين بينهما معنى ^{الربانية او اوطوم من يوم او يوم مطلق} وجه بل
 يثبت عدم التمسك بالعنى وهو يصدق ذلك فاعلم ان
 التمسك بينهما المبانيه الجزئية لان العينين اذا كانا
 كل واحد منهما بحيث يصدق بدون الآخر كان التقيضا
 انهم كذلك ولا نفى المبانيه الجزئية الا هذا القدر

نفذ السيل

و تقيض التباين متباينان متباينان تباينان
 اما ان يصدق فان معا ^{واحد} شي كما اللسان واللفظ ^{دقيق} الصا
 على الجاد ولا يصدق فان كالا وجود والعدم فلا ^{شيء}
 ما يصدق فان عليه اللا وجود يصدق عليه اللا
 وبالعكس واذا كان يتحقق التباين الجزئي بينهما
 اما ان لا يصدق فان شي أصلا كان بينهما تباين كل
 فيحقق التباين الجزئي قطعا واما اذا صدق فاشي
 كان بينهما تباين الجزئي لان كل واحد من المتباين
 يصدق مع تقيض الآخر فالتباين الجزئي ^{يصدق}
 لا يتحقق ^{لأنه من جمل} جزئي لان من جمل جمل في المتن ههنا
 ما لا يخرج البه ومنه ما يخرج البه ^{لأنه} أهلا
 فلا تفسد بعد ^{نقطه} قولهم فزود صدق

الرابع الجزئي الحقيقي كما بقي على المعنى المذكور المسبب بالاعتقاف فكذلك بقي على كونه اخص تحت الاسم ويستمر الجزئي
 الإضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي بحسب العكس اما العكس لانه لا يجوز ان يكون
 تحت ماهية المدركة من الشخص واما الثاني
 لميل كون الجزئي الإضافي متساو صدق احد المتباينين مع نقيض الآخر لا يدل على حقيقة ولا ما الثاني
 افتناع انه يكون الجزئي الحقيقي كذلك ^{كل واحد من المتباينين مع نقيض الآخر لانه المتباين الجزئي} ^{فلا بد}
 بين التقبيين صدق في كل واحد منهما صدق الآخر ^{ان يقول}
 المتباين الجزئي لا صدق واحد منهما صدق الآخر ليس
 يلزم من صدق احد التقبيين مع نقيض الآخر صدق في كل واحد
 منهما صدق الآخر فليس لفظ كل واحد ولا بد منه فالت
 تعلم ان الدعوى بنسب مجرد المقدم من الغافل لكل واحد
 من المتباينين يصدق في كل مع نقيض الآخر لانه يصدق
 في كل واحد من التقبيين بصدق الآخر لانه يستلزم
 من الصدق وهو المباينة الجزئية فبقي المقدم مستند
قال الرابع الجزئي **الجزئي** مقول بالاشترائك ^{بين}
 المذكور لسمي جزئيا حقيقيا لان جزئيه بالنظر الى حقيقة
 المانعة من الشركة وبانائه الكلي الحقيقي وعلا ذلك اخذ
 تحت اسم

تكملة
هو الله

تحت اسم كالاشارة بالنسبة الى الجوز وبني جزئيا ايضا
 لان جزئيه بالاشارة بالنظر الى شيء آخر وبانائه الكلي الإضافي
 هو لانه مرشح وفي تعريف الجزئي ان هذا الله والكلي الا
 مضايان لانه معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى الكلي الا
 العام وكلاهما الخاص خاص بالنسبة الى العام كذلك العام بالنسبة
 الى الخاص واحد المتباينين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتباين
 الآخر والكان بفضل قبل اقل لا معه وابق لفظ كل انما
 هو لا زاد والتعريف بالافراد ليس بجائز والاولى ان يقال هو
 الاخص من شئ وهو كل جزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقي لفظ
 ان كل جزئي حقيقي جزئي اضافي بصدق العكس الاول نلاحظ
 كل جزئي حقيقي وهو صدق تحت ماهية المدركة من الشخص
 كما لا يجوز ان يبدل الشخصيات لانه لها صا شخصيات

الخامس اثبت كما يقال على ما ذكرناه وبما في النوع الحقيقي كذلك يقال على كل ماهية بقول
عليها وغيرها الجنس في جواب ما هو قولنا او لئلا ويسمى النوع الاضافي من

للماهية الانسانية وهي عدمه فيكون كل جزئي حقيق هو
مندرجا تحت علمه فيكون جزئيا اضافيا وهذا مقوم
بواجب الوجود فانه شخصي متع ان يكون له ماهية كلية والا
فهو ان كان مجرد تلك للماهية الكلية يلزم ان يكون امرا واحدا
كلها وجزئيا وهو كذا وان كان تلك للماهية مع شئ آخر يلزم
ان يكون واجب الوجود معروضا للتحقق وهو كذا انكم الماهية
في الحكم ان تحقق الواجب ^{الوجود} في ذاته الثاني فالجواز ان يكون
الجزئي الاضافي كليا لانه لا يخص من شئ ولا يخص من شئ مجزئ
ان كليا تحت كل آخر بخلاف الجزئي الحقيقي وانه يمنع ان يكون
كلها **قال** الخامس النوع **اه** النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو
المقول على كثيرين متفقين بالتحقيق في جواب ما هو قولنا ^{يقال}
النوع الحقيقي لان نوعه انما هي بالنظر الحقيقة واحدة ^{المطلقة}
لا افراد

في افراده كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية بقول
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولنا او لئلا
اي بلا واسطة كالانسان بالقياس الى الحيوان فانه
ماهية بقول عليها وعلى غيرها كالفرس الجنس وهو
الحيوان حتى اذا قيل بالانسان والفرس فالجواب
ان الحيوان وحده هذا المعنى يستعمل ايضا لان نوعه
بالاضافة الى ما في نفسه للماهية من غير ان يكون له ماهية
الكل كما سمعت وذكر الكل لانه جنس الكليات ولا يتم حدودها
بدون ذكره فان قلت للماهية هي الصورة العقلية من الشئ
والصورة العقلية من الشئ كذا نذكر ما بغنى عن ذكر الكل
فتقول للماهية ليس مفهومها مفهوم الكل غاية ما في اليتا
ان من لوازمها لكن دلالة الالتزام بمجموعة في الحدود وقوله

في جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام فانه لا يخرج

عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو فان الجنس لا يقال عليها

وعلى غيرها في جواب ما هو اما ان يقيد القول بالاول فاعلم ان

ان سمي الكليات انما ينتهي الاشخاص وهو النوع المفيد

بالتميز فوقها الاضافات النوع المفيد بالصفات عن

كلية كالتركي والزمي وفوقها الانواع وفوقها الاجناس

واذا حمل كليات مرتبة على شيء واحد يكون حملها عليها

بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انما يصعد على

وعلى التركي بواسطة حمل الانسان عليها وحمل الحيوان

على الانسان فقولهم فولا اوليا احتراضا عن الصف فانه على

يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا سئل

عن التركي والفرس كان الجواب الحيوان لكن قوله الجنس

الصف

فعله ومرتبه الرابع لانه اما اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم او اخصه
وهو النوع السافل كالحجر والاشياء ليست نوع الانواع او اعم من السافل واخص
من العالي وهو النوع المتوسط كالحجر والجسم النامي او مباني وهو النوع
المفرد كالعقل ان قلنا ان

على النصف ليس باولي بل بواسطة حمل النوع عليه

فاعتبار الاوليه في القول يخرج النصف عن الحد ذاته

لا يستوي نوعا اضافيا او مرتبة اذ مع اه ان الامان

بشرطه الى مراتب النوع الاضافي هذه الحقيقه لانه لا

الحقيقه بتبسيط ان يترتب حتى يكون نوع حقيقه آخر

لذلك ان النوع الحقيقي جنسا وانتهى اما الانواع الاضافيه

فقد يترتب بجواز ان يكون نوع اضافي فوق نوع

اضافي لخل كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع

اضافي للجسم النامي وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع الجوز

فلذلك صار مراتب اربع لانه اما ان يكون اعم من الاشياء

الاعظم واعتمد بعضها واخص من بعضها ومباني الكمال

لاول هو النوع العالي كالجسم فانه اعتمد من الجسم الثاني

ومراتب الاجناس ايضا هذا الاربع لكن العالم كالجوهر في مراتب الاجناس ليس جنس الاجناس
للاستفاد كالجوهر ومثال للتوسط كالجسم النامي والجنس المفرد كالعقل ان قلنا ان
الجوهر ليس بجنس له مراتب

والحيوان او النبات والاشياء التي تنوع التوابع السافل كالاشياء فانها تنوع
سائر الانواع والاشياء تنوع التوابع المتوسطة كالحيوان فانه اخف من الجبل العالي
ولهم مراتب كالجسم النامي فانه اخف من الجبل العلو فله مراتب كالجوهر
والاشياء تنوع المفرد ولم يوجد له مثال في الوجود وقد يقال تبينه
انه كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل كونه متغير
القول السري في من حقيقة العقل متغيرة فهو كونه اهم
من نوعه ان ليس بجنس نوع بل اشخاص ولا يخص ان ليس نوعه
نوع بل الجنس وهو الجوهري فعلى ذلك التند برنوع
مفرد بجماله في التقسيم على وجه آخر وهو ان النوع اما ان
يكون فوق نوعه وكنه نوعه او لا يكون فوقه نوعه ولا
كنه نوعه او يكون نوعه نوعه ولا يكون كنه نوعه او يكون كنه
نوعه ولا يكون نوعه كنه نوعه فانه مراتب الاجناس

فان مراتب الاجناس
الاجناس
فانها

قول كالجوهر ان الانواع الاضافية ترتب بمقتضى كونها تكون قوة جنس
كذلك الاجناس ايضا قد ترتب متصاعدة حتى يكون جنس
قوة جنس وكما ان مراتب الانواع الاربعة كذلك مراتب
الاجناس ايضا تلك الاربعة لانها ان كان اعم الاجناس فهو
الجنس العالي كالجوهر وان كان اخصها فهو الجنس السافل كما
فانه اخص من سائر الاربعة مراتب ان كان
لحيوان او اعم او اخص فهو الجنس المتوسط كالجوهر النامي والاشياء المطلقة
او صائبا للكل فهو الجنس المفرد الا ان الثاني مراتب الاجناس ليس جنس العالي
الاشياء والسافل للتراتب الانواع ويسمى نوع الانواع
وذلك لان الجنس النامي انما هو بالقياس الى ما تحته فهو
انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعه في انما يكون
بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت
جميع الانواع وجنس المفرد يمثل بالعقل على ان لا يكون بغيره

محمد ادراس

والأخص اذ ليس فوقه الجوهر وقد فرض انه ليس بخارج الكلي لم احد

بما العقل ^{حيثما} لا يتقدّر به العلم ^{حيثما} العقل اذ لان جنسا يكون فحده انواع فلا يكون

نوعاً مفرداً بل عالياً فلا يبعث مثل الأول فان لم يكن جنساً لم يبعث

التمثيل الثاني ومضدرة ان ملا يكون جنسا لم يكن جنسا

لَا أَقُولُ التَّهْلِيلَ الْأَوَّلَ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْعُقُولَ الْعَشْرَةَ مُتَّفَقَةٌ

النوع والثاني على تقدير انها مختلفة والنسب يحصل بحرية

الغرض سواء طابق الواقع او لم يطابق **ال** والنوع الاضافي

موجود الى اخره **الف** لما شبه على ان النوع معينين اراد ان

بين النسخ بينهما وقد ذهب قداما الطبقين حتى الشئ في كتاب

الشفاء على أن النوع الإضافي اعم مطلقا من الحقيقي وقد لا

2002

[illegible]

273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532
 533
 534
 535
 536
 537
 538
 539
 540
 541
 542
 543
 544
 545
 546
 547
 548
 549
 550
 551
 552
 553
 554
 555
 556
 557
 558
 559
 560
 561
 562
 563
 564
 565
 566
 567
 568
 569
 570
 571
 572
 573
 574
 575
 576
 577
 578
 579
 580
 581
 582
 583
 584
 585
 586
 587
 588
 589
 590
 591
 592
 593
 594
 595
 596
 597
 598
 599
 600
 601
 602
 603
 604
 605
 606
 607
 608
 609
 610
 611
 612
 613
 614
 615
 616
 617
 618
 619
 620
 621
 622
 623
 624
 625
 626
 627
 628
 629
 630
 631
 632
 633
 634
 635
 636
 637
 638
 639
 640
 641
 642
 643
 644
 645
 646
 647
 648
 649
 650
 651
 652
 653
 654
 655
 656
 657
 658
 659
 660
 661
 662
 663
 664
 665
 666
 667
 668
 669
 670
 671
 672
 673
 674
 675
 676
 677
 678
 679
 680
 681
 682
 683
 684
 685
 686
 687
 688
 689
 690
 691
 692
 693
 694
 695
 696
 697
 698
 699
 700
 701
 702
 703
 704
 705
 706
 707
 708
 709
 710
 711
 712
 713
 714
 715
 716
 717
 718
 719
 720
 721
 722
 723
 724
 725
 726
 727
 728
 729
 730
 731
 732
 733
 734
 735
 736
 737
 738
 739
 740
 741
 742
 743
 744
 745
 746
 747
 748
 749
 750
 751
 752
 753
 754
 755
 756
 757
 758
 759
 760
 761
 762
 763
 764
 765
 766
 767
 768
 769
 770
 771
 772
 773
 774
 775
 776
 777
 778
 779
 780
 781
 782
 783
 784

والمدة التي هي اعم وهي ان ليس بينهما عموم وحضوم

مطلقاً فان كلّا منهما موجود بدون الآخر اما وجود

نوع الاضافي بدون تحقيق في كمال التوسط فانها النوع اضافي

ليست الأنواع حقيقة لأنها الجناس وأما وجود النوع

محققی بدون الاضافی کافی الحقایق البیطة والتفنی

لنقله فانها انواع حقيقه وليس انواعا اضافيه والـ

انست مركبة لوجود بلند راج النوع الاضافي تحت جنس

يكون مركبا من الجنس والفعل ثم بين ما هو الحق عند

عَوَاتُ بَيْنَهُمَا عَوَمٌ وَخُصُوصٌ وَجَبَرُ لِلَّهِ قَدَرٌ وَخِيَرَةٌ

منها بدون الاخر وهما يتبادران على النوع السائل

مع حقيقى حيث انه مقول على افراد متفقه الحقيقه و

مع الاضافي وحيث انه يقول عليه وعلى غيره الحسن

وهو القول في جواب ما هو ان كان من كونه بالذات بقية لشيء واقعا في طريق الماهي كالحيوان والناظر
بالنسبة الى الحيوان الناطق القول في جواب السؤال بما هو عن النسبة وان كان من كونه بالانتماء لشيء
واحدة في جواب ما هو كالجسم والناظر والمحملة في الحركة بالانتماء الى الذات عليها الحيوان بالانتماء لشيء

ما هو **قال** والجزء القول في جواب ما هو ان كان الى آخر **القول** ^{مذكور}

القول في جواب ما هو الدال على الماهية المستول عنها
بالمطابقة كما اذا سئل عن الانسان بما هو فاجبت بالحيوان
الناطق فانه يدل على ماهية الانسان بالمطابقة والما هو
فان كان مذكورا في جواب ما هو بالمطابقة اي لا يفظ بدل
عليه بالمطابقة يستحق واقعا في طريق ما هو كالجسم والناظر
فان معنى الحيوان جزء مجموع معنى الحيوان والناطق القول
في جواب السائل بما هو عن الانسان وهو مذكور بلفظ الحيوان
الدال عليه بمطابقة واقعا في طريق ما هو
لان القول في جواب ما هو هو طبعه وهو واقع فيه
وان كان مذكورا في جواب ما هو بلفظ بدل عليه بالانتماء
يستحق بالانتماء في جواب ما هو كلفهوم الجسد والناظر والحركة

والله اعلم

والمفصل العلة ان يكون له فعل بقية لشيء واقعا في طريق الماهي كالحيوان والناظر
فان كان من كونه بالذات بقية لشيء واقعا في طريق الماهي كالحيوان والناظر
فان كان من كونه بالانتماء لشيء واحد في جواب ما هو كالجسم والناظر والمحملة في الحركة بالانتماء الى الذات عليها الحيوان بالانتماء لشيء

والمتحرك بالانتماء فانه جزء معنى الحيوان الناطق القول

في جواب ما هو وهو جزء مذكور في بلفظ الحيوان الدال عليه
بالانتماء فانه انما يخص جزء مقول في جواب ما هو في العنصر
لان دلالة الاسم صحيحة في جواب ما هو لفظه لشيء واحد ^{المسئل}

مختارة لا يكون في جواب ما هو

عنها او هي اجزاها بالانتماء الى **القول** والجسم الناطق جازان
يكون لفظه الدال **القول** الفصل له فبشيء الى التفرع وشبهه
الى الجسم احسن لكلف التفرع فاما نسبة التفرع فبانه مقوم له
او جسم في قوامه وتفرعه له وانما نسبة الى الجسم في نفسه
او فصل قسم له فانه اذا انقسم الى الجسمين لم يبق قسم
الجسمين في نفس اللفظ او اذا انقسم الى الجسمين لم يبق قسم
في قوامه وما يشبهه ولذلك نسب الى الحيوان ما جازان لفظا وقسم
في جازان لفظا وقسم ولذلك نسب الى الحيوان ما جازان لفظا وقسم

والله اعلم

29

وإن كان كذلك فليس هو الذي يوجب الوجود بل هو الذي يوجب الوجود في ذاته
فإنه لا يوجب الوجود في غيره بل هو الذي يوجب الوجود في ذاته
فإنه لا يوجب الوجود في غيره بل هو الذي يوجب الوجود في ذاته

و يجب ان يكون له نفس الحق نفس لا يتبين كيف له بقية له وجوب

ان يكون تحته الزام وفصول الانواع ما يعيى الى الجنس مقدمات

والمسحوق الخ يجب ان يكون له فضل مضمون وبتسغ ان يكون له

جس سے قصود و غرض معلوم ہو

جنس و مال جنس لابد ان يكون له فضل متميزه عن جنس

حضره الله تعالى عشر ركاية في ماثل المحسن واما الله فله مستغفر ان يكون

فما لم يكن الله والمتنجات سواء كانت

الکتاب فی الزمانه الموقوتات لآل فرقه

الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر

الرفيعه في القضاة
الشمس في القضاة

४८

النتيجة: ادب الجسد العالي فهو يقوم الـ فل لان العالي يقوم الـ فل و

مقوم المقوم مع عجزه ای بس که مقوم است فل هو مقوم الله

لأنه قد ثبت ان جميع مقومات الحيا مقومات الالف فلو كان

جميع مقومات الآفل مقومات العالی لم یکن بین العالی والآفل

فرق و اما قال مرغی که گلی لای بعضی معنوم است داخل فیو معنوم

للإمام ذكره فيهم الجنبات على فهو مقسم العالمان معني

نفسه ان فاتح خاص في نوعه وكل من كماله ان قد يحصل العالمين

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلا

القائمة العامة في المصنف الموسوعي

بنگن ای بس کر عشم لغام معصم

لَا تَنْصُرُوا مَنْ يَنْقُصُ لِلَّهِ وَهُوَ لَا يَنْقُصُ شَيْئًا مِنْ عِزِّهِ

وذكر لي بعد ذلك ان بعض مضمون العالم مضمون مضمون

مقدم ان فل **قال** الفصل الرابع في التعريف **هـ** **ان** مدسلف

انما العلم وهو ينشأ من القوة العقلية
 من حيثها واما واقع الفاعل في
 المقدرة العقلية الخارج فقد جاز
 انه شئ فيه فالعقل الخارج وهو
 ثم ان نظر المطلق ايا في القول الشئ هو المعروف وهو
 ما يستلزم تصور الشئ او امتيازه عن كل ماعداه و
 ليس المراد بتصور الشئ تصور بوجه ما والا كان الاعم شئ
 او اخص منه معر فالانته قد يستلزم تصور تصور ذلك
 الشئ بوجه ما والكان قوله و امتيازه عن كل ماعداه مستدركا
 لان كل معرف يغيب تصور الشئ بوجه ما بل المراد بالتصور
 بكنه الحقيقة وهو الحد التام كما لحيوان الناطق فان تصور
 تصور حقيقة الانسان وانما قال و امتيازه عن كل ماعداه
 ليتناول الحد الذي تصور التروم فان تصوراتها لا يستلزم
 تصور حقيقة الشئ بل امتيازه عن جميع غيره ثم المعروف
 اما ان يكون نفس المعرف في غيره لا جاز ان يكون نفس المعرف
 لوجوب ان يكون معلوما قبل المعرف والشئ لا يعقل
 نفسه والا

نفسه لا يلزم على نفسه ان يعقل ان يكون للمعرف
 المعرف لان اما ان يكون مساويا له او اعم منه او اخص منه
 او مباين له لا سبيل الى انه اعم من المعروف لانه فاضل
 التعريف فان المقصود من التعريف اما تصور حقيقة المعرف
 او امتيازه عن جميع ماعداه والاعم من الشئ لا يغيب شئ
 ولا الى انه اخص لكونه لا خفي لان اقل وجود في العقل
 وجود الخاص بالخاص شروط تحقق الخاص ومعاندا اكثر فان كل
 ما هو شرط ومعاندا للعام فهو شرط ومعاندا للنس ولا يمكن
 يكون شروط ومعاندا اكثر يكون وقوعه في العقل
 اقل ما هو اقل وجود في العقل فهو اخص عند العقل و
 المعرف لا بد ان يكون اعم من المعروف ولا الى انه مباين لان
 الاعم والاخص لا يصح للتعريف مع قرنها الى الشئ والمباين

وهو المسمى في العقل مستلزم لوجود العام
 وقد بيا بوجه العام في العقل يكون الخاص

بطريق الاولى لانه في غاية البعد عنه فيجب ان يكون
 الموقوف مساويا للموقوف في العموم والمخصوص فكما صدق
 عليه الموقوف صدق عليه الموقوف وبالعكس وما قد وقع في عبارة
 القوم من انه لا بد ان يكون جامعاً مانعاً ومطرداً او متعكفاً
 راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون الموقوف متساوياً لكل
 من افراد الموقوف بحيث لا يثبت شيئاً من هذه المعنى ملازم
 الاولى والاخرى ^{بالجمع} ^{للكلمة} الثانية القائل كل صدق عليه الموقوف
 صدق عليه الموقوف ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء
 من افراد الموقوف وهو ملازم للكلمة الاولى والاخرى التذرع
 في الثبوت اي متى وجد الموقوف وجد الموقوف ^{وهو} ^{الكلمة الاولى}
 والانعكاس التذرع في الانقضاء اي متى انقضى الموقوف انقضى الموقوف
 وهو ملازم للكلمة الثانية فانه اذا صدق قولنا كل صدق

عنه الموقوف

وليس صانعه لان بالجنس والافعال القريبة لا الحيوان الناطق وحدها فحقا له كان بالافعال القريبة
 وحده او به وبالجنس البعيد ورساها ما ان كان بالجنس القريب وبالمعاملة ورساها فحقا ان كان بالجنس
 صدق الموقوف

عليه الموقوف فكما لم يصدق عليه الموقوف لم يصدق عليه الموقوف
 وبالعكس ^{للكلمة} ^{للكلمة} وبشيء ما ان كان الجنس ^{للكلمة} ^{للكلمة} الموقوف
 حدها ورسم وكل واحد منهما اما تام او ناقص فحده تام
 اربعة فالحده التام ما يتركب من الجنس والفصل القريب كتعريف
 الانسان والحيوان الناطق اما نسبية مضافا في اللغة
 المنع وهو لا يستعمل على الذاتيات مانع عن دخول غيرها
 الاجنبية فيه واما نسبية تاما فلا كذا لثبوتها في ذاتها
 وحده الناقص ما يكون بالفصل القريب وحده او به وبالجنس
 البعيد كتعريف الانسان بالناطق او بالحي الناطق اما ان
 حدها فاما ذكرنا واما ناقص فحده بعض الذاتيات عنه
 واما التام فحق ما يتركب من الجنس القريب والخاصة كتعريفه
 بالحيوان الناطق اما ان رسمه رسم الذاتيات
 ولما كان تعريفه بالانحياز الملازم الذي هو انتم في انتم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فان كان غير الدائيات

هو الدائم

او انظية اما المعنوية فبما تعرف بالشئ بما يلزم في المعرفة والجهالة اى يكون العلم
 بما هو مع العلم بالآخر والجل اى احدهما مع العلم بالآخر كعرف الحركة بالسير
 فانما أهم خبره واحدة من العلم والجهل فمن علم احدهما علم الآخر او حصل احدهما حصل
 الآخر والعرف يجب ان يكون اقدم معرفة لان معرفة العرف على كل صورة العرف
 ولا اعتد بتقدمه على العلول ومنها تعريف الشئ بما يتوقف عرفة عليه اى بمعرفة حله
 وبشيء هو ذا مصرنا او براتب وبشيء هو ذا مصرنا ومثالهما فى الكتب بكذا وبذا
 الاعتدال انظية فاما بقوله اذا ما اول الاثبات ان التعريف لغيره وذلك كما يتجمل
 فى تعريف **العلم** الذى انما له فى النسبة الى ذلك التعريف غير العلم
 العلمية العلمية
 كاستعمال الالفاظ مثل انى ان ترطس فرفن الاسطفت وكاستعمال الالفاظ

بیرگی مردم

الغربية الحديثة

كاستعمال الالفاظ مثل ان يجرى التفسير ففوق الاسطفا وكاستعمال الالفاظ

فقد تفرقت القضية وانما هي اللينة الصفة قولاً بوجه لفظاً لانه صافي او كاذب وعلى حلية ان اتممت بغيرها

اما من ينقولون ان يدعاهم ان يدليس بعلم وشبهة ان لم يحزن من
المجازية فان القاب بآخرة المقادير الفهم وكما يستعمل اللفظ

الشيء كونه ان الاشياء كقولهم المعنى للمعنى نعم لو كان ذلك مع عدم الفهم الحسية وكذا

هناك في بنية اللفظ على الراجح استعمالها **الفصل الثاني في القضايا**

التي هي فصول **الاول** في من حيث هو القول الشرح شرع في حيث هو القول لما توقع

معرفة على معرفة القضايا والحكامها وادخل في القضايا التي هي كونهها على معرفة

للفصول اما المقدم في تعريف القضية وافهما الاول الثاني اما في تعريف القضية الاول

فان القضية او لا يفتقر الى المحل في الشرطية ثم المحل في الشرطية والضرورية

مثلاً والشرطية الى الضرورية والقضية وان في المحل في الشرطية هي تمام القضية

لست تمام اولية بها بل تمام شرطية وانما يفتقر اليها ما يوجبها في المحل

ومن شرطية بقدر ان ايهاا كلف من وضع المقدم ذكر ان تمام الاول في تمام

القضية بالتمام الاول تمامها في القضية قولاً بوجه ان في لفظاً لانه صافي او كاذب

فالقول وهو اللفظ المركب في القضية معقولة او المفهوم العقلي المركب في القضية

المعقولة

في القول

المعقولة هي التي لا يقال ان تزدان قضية وان كانت ثابت كجانب الشرطية وقوله يقع ان يقع لفظاً لانه صافي او كاذب

والاستفهام في قولنا قضية وشرطية لانها اما ان يحصل بغيرها او لم يحصل بغيرها

القضية هما الحكم على الحكم والحكم به بمعنى الحكم لانه ان يحذف في الادوات

الدالة على ارتباط احد هما بالآخر فاذا حذف من القضية ما يدل على الارتباط المحكي

فان كان كل طرفيها مفردين فهو القضية **الفصل الثاني في تعريف القضية** والاول

فان القضية هي ما يوجب ان يحكم فيها بان احد هما هو الآخر كقولنا زيد مجنون

حكاكم فانها قضية لفظ هو الدالة على النسبة اليجابية في القضية الاولى **الفصل الثاني**

الدالة على النسبة سلبية في القضية الثانية يعني زيد وعالم وهما مفردان وان

لم يكن طرفيها مفردين في شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار

موجود وانما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً فانه اذا حذف في

الاتصال في كل واحد من الفاء في الشمس طالعة وانها موجود وهما

بمفردين وكذلك اذا حذف او انما الاتصال وهي اما او في هذا

العدد

نروج وهذه العدة فرد وعما يصح ليك بمفرده فان قلب الحيوان الذي
 يغفل بقل قديمه ونورنا زبد عالم بصاده زبد ليس عالم ونورنا الشمس طافية بزم
 انها موجود عليها مع ان المرافقة البتة لمفردات فاختص تعريفها بذكر
 ونكث فنقول المرافقة المرافقة المرافقة المرافقة المرافقة وهو الذي
 ان يعرف بلفظ مفرد والاطراف في الغضا بام المكونه وان لم يكن مفردا
 باللفظ الا انه مفردات ممكن ان يعرف بلفظ مفردة وان لم يكن مفردا
 فاذك او هو هو او الموضوع محمول الى غير ذلك عند في الشكيات فانه لا يمكن
 ان يغير عن المرافقة المرافقة مفردة فحاي فيها هذه القضية عند القضية
 ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية واما ان تحقق هذه القضية او تحقق
 تلك القضية واما ان تحقق هذه القضية او تحقق تلك القضية
 اذا امتلأ بالكون طرانا مفردة ولا خلاف في امكان ان يغير عن مفردا
 التحليل بغيره وانما ان يكون هذا المفرد له الكثرة وهذا ما كان في قوله لا

المفرد لا المفرد



في الشكيات اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصرف قضية او لا صدقها على فقد بره
 قضية اخرى كقولنا انه كان هذا انسانا فوجوان وليس ان كان هذا انسان فوجوان
 واما متصلة وهي التي يحكم فيها بالتناقض بين قضيتين لا الصدق والكذب معا او في احد
 فقط ان قضية كقولنا اما ان يكون هذا المعدن نورا او قويا او قويا وليس اما ان يكون هو
 والمفرد باللفظ والمفرد باللفظ دخلت الشرطية تحت الحكيمة فالأولان يحكم
 فيها لا يخلو من التعريف ويقال المحكوم عليه له في القضية ان
 كانا مفردين سميت حكمية والاشترطية هذه هو المطابق لما ذكره
 الشيخ في الشكيات وقيل صوابه ان بق القضية ان التحلكت الى قضيتين
 في شرطية والاشترطية كذلك لبره عليه مثل قولنا ان يد البوع فأنم فانه حكمية
 مع انه لم يخل الى مفردين لان المحكوم به فيه قضية وهو ليس بصواب من
 وجهين اما اولها في وجود بعض المقروض المذكور عليه واما ثانيا في
 انك لا القضية الى عامته من كنهها والشرطية لا يتركب من قضيتين
 فانه احوال الشرط والاعتاد اخرجت اهلها عن اهلها يكون تقا
 الا ترى اننا اذا قلنا الشمس طالعة كانت قضية متصلة للصدق ولكن
 ثم اذا قلنا ان الشمس طالعة قلنا ان كانت الشمس طالعة
 ان يكون قضية يحتمل الصدق والكذب نعم وبما يبق في الفقه
 الشرطية مركبة من قضيتين بخلاف من حيث ان كل فيها اذا
 فيها الحكم كانا قضيتين والاشترطية ليسا قضيتين لا عند التركيب
 ولا عند التحليل **قال** والشرطية اما متصلة **الاول** الشرطية

الانسان حيوان
 او اسود من

قول ان متصلة او منفصلة فالمنفصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية الوجود
 بعد قيامها بقدر صدق قضية الوجود فمن متصلة موجبة كقولنا ان كائنا
 ان لنا فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير صدق الانسانية
 وان حكم فيها سلب صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى فمن متصلة
 سلبية كقولنا ليس ان كان هذا ان لنا فهو جاد فان الحكم فيها سلب
 الصدق الجادية على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي
 يحكم فيها بالتساويين العقائديين الصدق والكذب معا اربابهما
 لا يصدقان ولا يكذبان لا لصدق فقط ربا شيئا لا لصدق فان و
 لكنهما قد يكذبان ان في الكذب فقط اربابهما لا يكذبان وربما يصدق
 او يفتيه اربابها ذلك لثبوت فان حكم فيها بالتساويين فمن متصلة موجبة
 لما اذا كان الحكم فيها بالتساويين الصدق والكذب معا فسميت حقيقة
 كقولنا اما ان يكون هذا الصدق بعد زواج او فراد فان قولنا هذا
 زوج وهذا بعد فرد لا يصدقان معا ولا يكذبان معا واما ان كان الحكم
 فيها بالتساويين الصدق فقط فمن عارضة الوجود كقولنا اما ان يكون هذا
 نجرا او جارا فان قولنا هذا الشجر وهذه الشجرة لا يصدقان معا

فان حكم فيها بصدق
 قضية على تقدير صدق
 قضية اخرى

وهو يكذبان

وهو يكذبان بان يكون هذا الشجر انا واما ان كان الحكم فيها بالتساويين الصدق
 فقط فمن عارضة الوجود كقولنا اما ان يكون هذا الشجر انا او لا جارا فان قولنا
 هذا الشجر لا يجزى وهذا الشجر لا يكذبان والا لكان الشجر انا او جارا معا
 يح كونه بعد فان بان يكون اننا وان كان حكم السلب المتساويين فمن متصلة سلبية
 فان كان الحكم السلب المتساويين الصدق والكذب كانت سلبية حقيقة كقولنا
 البنت ليس اما ان يكون هذا الاك اسود او كانيا فان يجرى اجتماعهما في
 ارتفاعهما وان كان الحكم السلب المتساويين الصدق فقط كانت سلبية عارضة
 الجميع كقولنا ليس البنت اما ان يكون هذا الاك شجوانا او اسود فانه
 يجرى اجتماعهما ولا يجرى ارتفاعهما وان كان الحكم فيها بالسلب المتساويين الصدق
 فقط سلبية عارضة كقولنا ليس اما ان يكون هذا الاك شجوانا
 لوزنجيا فانه يجرى ارتفاعهما دون الاجتماع لا بقى العارضة الحقيقية والمنفصلة
 والمنفصلة هي ما ذكرتم ما رفع فيها الحيل والافتقار والافتقار فلا يكون
 عملية ومنفصلة ومنفصلة لانها ما يشبه فيها الحيل والافتقار لاننا نقول ليس
 امر او هذا الاسرار على التوالي المحب مفهوم اللغة بل هي الاصطلاح و
 ومفهوماتها الاصطلاحية كما يصدق على المرحلات يصدق على الطب

ثم المناسبة المحققة ثابتة للتفكر اما في الوجوب فلتحقق معنى الخلق والافتقار
 والا فتصل واما في التوالب فتكسبها اياها في الماهية ولا يبق المقدم
 كانت مقصورة لذكر اقسام القضية الاولى والمتصلة والمنفصلة بسبب
 من اقسام الاولى بل من اقسام احد قسميها اعني الشرطية لاننا نقول لا
 ان المقسم بالتوابع وضع المقدم في الاوليات واعاد ذكر اقسام الشرطية
 قال الفصل الاول في الخلية وفيه اربعة مباحث الاولى في اجزائها واثباتها
 اثباتها باجزاء الثلثة المحكوم عليه وليس له في نفسه ولا في غيره
 بما يرتبط المحكوم بالموضوع واللفظ الذي عليه باسرها رابطة كونه فقولنا
 عالم وليس القضية حث ثلثية وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات شعورا انه غير متعلق
 والقضية حث ثنائية **في** الما قسم القضية الى الخلية والشرطية فتشع لثلاث
 وانما قدمها على الشرطية لبايتها والبسيط مقدم على المركب طبقا لخلية
 يلتمس من اجزاء الثلثة المحكوم عليه وليس موضوعا لانه قد وقع ليحكم عليه بشر
 والمحكوم به وليس محولا لخلية عاشر ولنية بينها بما يرتبط المحكوم بالموضوع
 وليس لنية حكمية وكما ان من حق الموضوع والمحمول ان يعبر عنها بلفظين
 كقوله حق النية الحكمية ان يثبت عليها بلفظ والتلفظ الذي عليه باسم رابطة

لذلك

لدلائلها على النية الرابطة نسبة المال اليهم للملك كونه فريضة به هو عالم فقلت
 المراد بالنية الحكمية اما نسبة النية من عند الداعي والسلب واما وقوع النية
 او لا وقوعها الذي هو الداعي والسلب فان كان المراد به الاول فيكون
 للقضية جزاء آخر وهو وقوع النية او لا وقوعها ولا بد ان تعلق عليها
 بعبارة اخرى وان كان المراد بها الثاني كانت نسبة النية اليه من
 الداعي والسلب جزاء آخر فليدل عليها بلفظ بلفظ آخر والما هو ان
 الاجزاء والخلية اربعة من جهة ان يدل عليها باربعة اللفظ فقول
 المراد الثاني وكان قوله بها يرتبط المحكوم بالموضوع لثمة فان نسبة
 عالم بغير منها لموضوع واللفظ وقوع لم يكن رابطة ولا فائدة لثمة
 على نسبة النية من عند الداعي والسلب فان اللفظ الذي
 وقوع لنية والعلية نسبة اليها فالجواب ان من القضية يتأخر ان
 بعبارة واحدة فلهذا اخذ جزاء رابطة حتى يصح صهر الاجزاء
 في ثلثة ثم الرابطة الالة لانها تدل على نسبة الرابطة ومن شرط
 مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه كنهها وقد يكون في غالب
 اللام كقوله مثلا المذكور وتسمى غير ماضية وقد يكون في
 غالب الكلمة لكان في قولنا زيد كان قائما وليس ماضية لم

معرفة النسبة ان كانت نسبة بها يقع ان يقع الموضوع محموله فالقضية موجبة كقولنا الان صديق
وان كانت نسبة بها يقع ان يقع الموضوع ليس محموله فالقضية سالبة كقولنا الان ليس صديق

والقضية الكلية باعتبار الرابطة اما ثنائية او ثلاثية لانه لا يشاء ذكر فيها ثلثية
لأنها لها ثلثية الفاظ لثلاثية معان ولها جذبت شعور الناس بمعناها
كانت لعدم ثباتها الا على جزئيات باثلاثية معينة وفيها بعض اللغات
لان الله مختلف في استعمال الرابطة فان لغة العرب ربما استعملت الرابطة
بجدة فما الشهادة القرائن المالة عليها ولغة اليونانية وجبت ذكر الرابطة
دون غيرها فاما لغة الشيخ ولغة العلم لا يستعمل القضية فابينة عنها اما بلفظ قولهم
هست وربه واما بركعة كقولهم زيد دبير الكثرة **قال** فمعرفة النسبة ان كانت نسبة

بها يقع ان يقع ان الموضوع ليس محموله فالقضية سالبة كقولنا الان ليس
بجواب انه لا يقع ان يكون القضية الكلية باعتبار النسبة الكلية التي بها
الرابطة فذلك النسبة ان كانت نسبة بها يقع ان يقع الموضوع محموله كقولنا
موجبة كنسبة الجسد الى الان فانها نسبة ثبوتية هي لان يقع الان
صديق وان كانت نسبة بها يقع ان يقع الموضوع ليس محموله كقولنا
كنسبة الجسد الى الان فانها نسبة سلبية بها يقع ان يقع الان ليس محموله
وهذا لا يشترط الفضايا او الكان لانه فانه اذا قلنا الان كان كقولنا
موجبة والنسبة التي فيها لا يقع ان يقع الان كقولنا الان كان
بجدة لان كانت القضية سالبة والنسبة التي فيها ليست نسبة بجدة

منها

يبلغ ان يقع الان ليس محموله فالقضية سالبة كقولنا الان ليس
محموله وان الموضوع ليس محموله او يقع الحكم فيها اما بالبقاء النسبة او
هذا **قال** وموضوع القضية ان كان مخصوصا سميت مخصوصة وقضية
وان كان كلية فان كان كلية لاواردا عليه الحكم كقولنا كورا محبت عليه

مخصوصة ومثورة وهو ان يقع ان يقع فيها ان الحكم على بعض الافراد من الافراد
فهو الجزئية اما موجبة او سالبة وبعضه فواحد كقولنا بعض الجسد او
من الجسد ان يقع او طاسا لانه ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا
ليكون جودا ان ليس بعض الناس محموله وبعضه كقولنا ليس بان
فان كانت الكلية باعتبار الموضوع فموضوع الكلية اما ان يكون جزئيا
حقيقيا او كلياً فبالا كان جزئياً سميت القضية شخصية ومخصوصة اما موجبة

كقولنا زيد ان او سالبة كقولنا زيد ليس محموله انما نسبتها شخصية فلا
شخص معين واما نسبتها مخصصة فليخص موضوعها ولا كان هي النسبة باعتبار
الموضوع ليعطى بها من الافاق حكم الموضوع وان كان كلياً فاما ان يبين
فيها كلية افراد الموضوع من الكلية والبعضية او لا يبين واللفظ للمال
عليها ان يكون كلية الافراد ليس كقولنا زيد ان او سالبة كقولنا زيد ليس محموله

والطبيعة ليس منها في جميعها بل في قسم النحل والافعال لان عدمه في بعضها بان يتناول
 في قسم شيئا ولا يتناول الاقسام ولا قسم منها لا يتناول الطبيعة بل يتناول الافعال
قال لو ان القوة البرزخية لانه من صفات الطبيعة في قسمها الا ان في قسمها
 صفات اخرى في قسمها في القوة البرزخية بمعنى انها تتناول ما في صفات فقولنا الا ان في قسمها
 غير الا ان في قسمها في القوة البرزخية لان صفات الطبيعة في قسمها في القوة البرزخية
 على افراد موضوع ومترصد في الحكم على الافراد فان صفات الحكم على جميع الافراد
 او على بعضها وعلى كل التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجبر والافعال
 فانه مترصد في الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد مطوع وهو العمل
قال اي من الثنائين تحقيق المحصول الذي قولنا كل ج ب يستلزم ج ب حقيقة
 ومعناه ان كل ما لو وجد كان ج في الافراد الممكنة وهو ج ب لا يوجد الا واحد كان ب
 الركن ما هو موضوع ج وهو موضوع ب وثلاثة في الخارج ومعناه ان كل ج
 في الخارج سواء كان كذا الحكم او قبله او بعد مغلوب في الخارج **قال** صدقت
 ان التسمية طرفي اسمها وهو الحكم عليه ليس موضوعا ولا ثانيا وهو
 من الموضوع الحكم به ليس كذا فاعلم ان عادة القوم قد مرت بانهم يعرفون الج ب من
 المحل ب ب من انهم انما قالوا كل ج ب اخبر من قولنا مكانهم قالوا كل
 موضوع

موضوع محمول وانما فعلوا ذلك لغايدتين احدهما الاختصاص به فان قولنا
 كل ج ب اخبر من قولنا كل انسان حيوان وهو كذا وثانيهما رفع نفيهم لا
 قالهم لو وضعوا الكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجروا عليه الاحكام
 ان بن هب الوهم الى ان تلك اعم في هذه المادة ذلك الموجبات الكلية **لاحكام**
 فتصوروا مفهوم القضية وجردها عن المواد تنبها على ان الاحكام الجارية عليها
 جزئيا لها غير مقصودة على البعض كما انهم في قسم التصورات اخذوا مفهومات
 الكلليات عن غير اشارة الى المادة من المواد بحثوا عن احوالها بحثا
 متناولا لجميع المباحيع الاشياء ولهذا صار مباحث هذا الفن قوانين كلية
 منطبقة على الجزئيات فاذا قلنا كل ج ب فهناك امران احدهما مفهوم
 ج وحقيقته والاخر ما صدق عليه ج من الافراد فليس بمعناه ان مفهوم
 ج مفهوم ب ولا لكان ج وب لفظين متساويين فلا يكون حمل في
 المعنى بل في اللفظ بل معناه ان كل ما صدق عليه ج من الافراد الممكنة
 فهو مفهوم ب فان قلت كما ان ج اعتبارا من كك لب اعتبارا من
 مفهوم وحقيقته وما صدق عليه الافراد فلم لا يجوز ان يكون المحمول
 للمحل ما صدق عليه ب لا مفهومه كما ان الموضوع لك فنقول ما
 يصدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول فلو كان
 المحل ما صدق عليه ب لكان ضروريا في الشبوت الموضوع ضرورة
 ثبوت الشيء لنفسه فينحصر القضايا في النظرية في ما يصدق بمكنة
 خاصة اصلا فقد ظهر ان معنى القضية كل ما صدق عليه ج من
 الافراد فهو ب لا ما صدق عليه ب لا يقال اذا قلنا كل ج ب فاما

ان يكون مفهوم ج عيني مفهوم ب او غيره فان كان عين مفهومه بلزم ما ذكرتم من ان الكل
لا يكون مفيد وان كان خبره امتنع ان يحددها هو الآخر لا يستحيل ان يكون الشيء نفس
ما ليس هو لانه يجاب عنه بان قولكم الكل على يشتمل على الكل فيكون البطلان للشيء بنفسه لا
في ولسان حال يعود ويقول لانه في الاجاب بل قد في الكل ليس مفيداً وان لم يكن ممكن
صدق التسالبة لا ينافي كذب سائر الوجبات والحق في الجواب انما يختص ان مفهوم ب
غير مفهوم ج قوله لا يستلزم جواب عاج فهو قلنا لا نسلم ذلك وانما يكون محله عليه كونه
الملازم به ان ج نفس ب وليس كذلك لا يبين ان الملازم ما صدق عليه ج لصدق عليه ب
ويجوز صدق الامور المتفاوتة بحسب المفهوم على ذات واحدة فصدق عليه ج يستلزم ذات
الموضوع مفهوم ج يستلزم وصف الموضوع وعنوانه لانه يترق ذات ج الذي هو الحكم
حقيقته كما يعرفنا لكتاب بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان
حيوان فان حقيقة الانسان عين ما هيته زيد وعمر وبكر وغيرهم من افراده وقيل
جزءها كقولنا كل حيوان حساس فان الحكم فيه يقع على زيد وعمر وغيرهما من افراد
وحقيقة الحيوانية انما هي جزء لها وقد يكون خارجاً عنها كقولنا كل ماش حيوان فان
الحكم فيها يقع على زيد وعمر وغيرهما من افراده ومفهوم الماشي خارج عن ماهيتها
فمفهوم القضية يرجع الى عقدين عطف الوضع وهو التقاف ذات الموضوع ولو
وعقد الكل وهو التقاف ذات الموضوع بوصف الجمل ولا دلالة تركيب لشيء
والتركيب خبري فيها لثلاثة اشياء ذات الموضوع وصدق وصف عليه وصدق
وصف الجمل عليه اما ذات الموضوع فليس الملازم به افراد ج مطابقة لافراد الشخصية
ان كان ج نوعاً او مائسا و به من الفصل الخاصة والافراد الشخصية والموقعية
كان ج جنساً او مائسا و به من العرض العام فاذا قلنا كل انسان او كل ناظر ان

لكن

او كل ضاحك كذا والحكم ليس الا على زيد وعمر وبكر وغيرهما من افراد
الشخصية وانما قلنا كل حيوان او كل ماش كذا فالحكم على زيد وعمر وغيرهما من اشخاص
الحيوان وعلى الطباع النورية من الانسان والفرس وغيرهما من ههنا السهم
يقولون كل بعض الاشياء على بعض اشياء هو على النوع وافراده ومن الغافض من الحكم
مطابقة افراد الشخصية في هو قريب الى التحقيق ذلك انما الطبيعة النوعية بالمولود
ليس بالاستقلال بل بالتصاف شخص من اشخاصها به اذ لا وجود لها الا في شخص
شخص وانما صدق وصف الموضوع على ذاته فبالا مكانه عند الفاعل حتى ان الملازم
عنده لم يما يمكن ان يصدق عليه ج سوله كان ثابتاً له بالفعال ومسلماً
عنده ما بعد ان كان ممكن الثبوت له وبالفعل عند الشيخ اي ما صدق ج عليه
بالفعل سواء كان ذلك السلوك في الحاضر والحاضر والمستقبل لا يدخل فيه ما
يكون ج جاعاً فاذا قلنا كل اسود وكل انسان والحكم كل ما يمكن ان يكون اسود
حق في جميعين مثلاً على مذهب الفاعل لا يمكن التصاقه بالسواء على ما صدق الشيخ
لا بشا ولم الحكم لعدم التقاف به بالسواء وفي هذا ما صدق وصف الجمل على
ذات الموضوع وقد يكون بالضرورة وبالا مكانه بالفعال وبالدوام على ما يسمى
في بحث الجمل اذ انما تفرق هذه الاصول فنقول قولنا كل ج ب بعد ثباته
بحقيقة ويستلزم حقيقة كانتها حقيقة القضية المستعجلة في العلوم وتسمى
الخارج ويسمى الخارج والملازم عن الخارج الخارج للشاعر اما الاول فيعني
به كل ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب فاما
الحكم في ليس على ماله وجود في الخارج فقط بل على كل ما هو موجود سواء
كان موجوداً في الخارج او معدوماً في ان لم يكن موجوداً فالحكم فيه على الافراد

عليه

المقدمة الوجود كقول كل عنق اطارد ان كان موجودا فالحكم ليس مقصودا
على افراد الوجودية بل عليها وعلى افراد الوجود ايضا كقولنا كل انسان
حيوان وانما هذا الافراد بالامكان لانه لو اطلقت لم يصدق موجبة وسبب
كلية اما الموجبة فلا نه اذا قبل كل ج ب بهذا الاعتبار فنقول ليس كل
لان ج ليس ب لوجوده لكان ج ب وليس ب تبعض ما لو وجد كان ج فهو
حيث لو وجد كان ب ليس لانه يافض كل ج ب بذلك الاعتبار لا وجب
ان ج ليس ب لوجوده كان ج ليس ب ولكن لان الله يصدق ج بعض
ما لو وجد كان ج فوحيث لو وجد كان ليس ب فان الحكم في القضية
انما هو على افراد ج ومن الجائز ان لا يكون ج ليس ب من افراد ج فانما اذا
قلنا كل انسان حيوان فالانسان الذي ليس بحيوان ليس من افراد الانسان
الذي هو الحيوان لان الحكم يصدق على افراد الانسان ليس بصادق على
الانسان الذي ليس بحيوان لاننا نقول قد سبق الاشارة في مطلع باب
نفسه الكلمات الى ان صدق الحكم على افراد ليس محتمل بحسب الامر بل بحسب
غيره الغرض وانما فرض الانسان ليس بحيوان وقد فرض انما انسان فيكون من
افرادنا وانما السالبة فلا نه اذا قبل لاسي من ج ب فنقول انه كاذب لانه
ج ب لوجوده كان ج ب تبعض ما لو وجد كان ج فهوحيث لو وجد كان ج ب
ولما قيد الموضوع بالامكان الله في الاعراض لان ج ليس ب في الجواب وج
فهو ب في السلب الكلية فان كان في الجواب كنهه يجوز ان يكون منعه الوجود في
الخارج فلا يصدق تبعض ما لو وجد كان ج ب من الافراد الممكنة فهوحيث لو وجد
فهو كان ليس ب ولا يصدق ما لو وجد كان ج ب من الافراد الممكنة فحيث لو وجد كان

وهو متفق قولنا لاسي
لو وجد كان ج ب فهوحيث
لو وجد كان ج ب

ب

ب فلا يلزم الكليتين فلا اعتبر في عقلنا موضع الاتصال وهو قولنا كل ما لو وجد كان
ج وكذا في عقل الحول وهو قولنا لو وجد كان ب والا تشارك قد يكون بطريقين
كقولنا ان كانت الشمس طافية فالتهار موجود وقد يكون بطريق الاتصال
كقولنا ان كانت الاضياء ناطقا والحمار ناهق فسر صاحب الكشف ومن تابعه ما
لزم فقالوا معنى قولنا كل الوجود كان ج فهوحيث لو وجد كان ب ان كل
ما هو ملزم ج فهو ملزم ب وبشعرهم لم يكتفوا بمطلوب الاتصال
حتى كثرهم خرج من الحق القضا بان تعينهم لانه لا ينطبق الاعراضية يكون في
موضوعها وصف محولها لانه من لذات الموضوع وانما القضا بان الواحد منها
او كليهما غير لازم فارجح عن ذلك ولزمهم اليه حصر القضا بان في الضرورية اذ
لا معنى للضرورية الا لزم وصف المحول لذات الموضوع بل في الحق من الضرورية
لا اعتبار لزم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم اعتباره في مفهوم
الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كمال الوجود وكان ج بالواو والعاطف
وهو خطأ فاحش لان كان ج لازم لوجود الموضوع على ما فسر به ولا من الواو
العاطف لا يعطف عليه وانما الثاني في باب كج في الخارج ب في الخارج ولكم
فيه على الوجود في الخارج سواء كان اتصافه ج حال الحكم او قبله وبعد لا
زعم لم يوجد في الخارج ان لا ابدا يستحيل ان يكون ب في الخارج فانما قال
سواء كان حال الحكم او قبله او بعد دفعا لتوهم من ظن ان معنى ج هو ب
هو ثبوت اتصافه ب بالبابية حال كونه موصوفا ببابية فان الحكم ليس
على وصفه بحتي بحسب تحققه حال تحقق الحكم بل على ذات الحكم فلا يستدعي
الحكم الوجود وانما اتصافه في الجمية فلا يجب تحققه حال تحقق الحكم

به بين القديم
والظن وم على انه
ليس بمشبهة ابدا
انها العربية فان
حر في الشرط ولا يزل
له من جواب وجوب
ليس قولنا فهوحيث
لانته غير مبتدأ بل
ج وجواب الشرط

فانما ان يكون الحكم مقصورا على الافراد الخارجية او متنا ولها والافراد المقيدة
 فان كان الحكم مقصورا على الافراد الخارجية يصدق في الكلية الخارجية دون الكلية
 الحقيقية كالاشكال الخارج في المربع فيصدق في كل شكل مربع بحسب الخارج
 وهو لا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق في كل ما لو وجد كان شكله فيكون
 لو وجد رتبنا لصدق قولنا بعض ما لو وجد كان شكله فهو بحيث لو وجد كان ليس
 مربع لا يمكن ان لا يكون رتبنا وان كان الحكم متنا لجميع الافراد المقيدة يصدق ان
معقولنا كل النساء حبوان فاذن بينهما عموم وخصوص من وجه قال وهاهنا
 نفس المحصول الباقية قال ما عرفت مفهوم موجبة الكلية امكثلة تعرف مفهوم
 باقي المحصول بالقياس عليه فانه الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم في
 الموجبة الكلية فالامور المعتبرة تحتجب الكل معتبرة ههنا بحسب البعض
 مع السالبة الكلية رفع الايجاب عن كل واحد والصدق في السالبة الجزئية
 لا يجاوز بعض الاحاد فكذا اعتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج
 كك يعتبر المحصول الآخر بالاعتبارين وقد تقدم الفرق بين الكليتين
 حقيقة وخارجية واما الفرق بين الجزئيتين فهو ان الجزئية الحقيقية اعم
 من الخارجية لانه لا يجاب على بعض الافراد الخارجية الجواب على بعض
 الافراد بل والعكس على هذا يكون السالبة الكلية الخارجية اعم من
 السالبة الكلية الحقيقية وبين السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية ذلك
قال البحث الثالث في العدول والتحصيل حرف السلب ان كان جزء من الموضوع
 كقولنا الله حي جزاء ومن المموت كقولنا الحي لا عالم او متواجبا للثبوت
 معدولة موجبة كانت او سالبة فلهذا لم يكن جزء الشيء منها مثبتا محتملة ان

فانما اذا قلنا كل كاتب ضاحك فليس من شرط كون ذات الكاتب هو صفا ان
 يكون كاتبا في وقت كونه موصوفا للضحك بل يكفي في ذلك ان يكون موضوعا للكاتبية
 في وقت ما حده يصدق قولنا كل دائر مستقيم وان كان النصف ذات النائم بالوصف
 انما هو في وقتين لا يبق ههنا قضا بالامكان اخذها باحد الاعتبارين وهو الذي هو
 عانها متحدة كقولنا شريك الباري متنع وكل متنع فهو معدوم والفرق بين
 قواعد عامة لا نقول ان القوم لا يبرعون في جميع القضايا وفي الحقيقة والخارجية
 بل نعلم ان القضية المشتملة في العلوم مأخوذة في الاغلب بل هو الاعتبارين فلهذا
 وضعها واستخرجوا احكامها ليستعملوا في العلوم واما القضايا التي لا يمكن
 باحد هذين الاعتبارين لم يعرف بعد احكامها وتقسيم القواعد انما هو بقول
 الطائفة الا لست اقول الفرق بين الاعتبارين قد فانه لو لم يوجد شيء من الزمان
 في الخارج فانه يصدق ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول دون الثاني ولا يوجد
 من الاشكال في الخارج الا المربع يصدق في كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون
 الاول اقول فنظركم انما يشاهد ان الحقيقة لا يستدعي وجود الموضوع في
 الخارج بل يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون واذا كان موجودا فالحكم
 فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل يتناولها والافراد المقيدة الوجود مجلا
 الخارجية فالأستدعي وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصور على الافراد
 الخارجية فال موضوع ان لم يكن موجودا فقد يصدق القضية باعتبار الحقيقة دون
 الخارج كما اذا لم يكن شيء من المربع موجودا في الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل مربع شكل
 اي كل ما لو وجد كان رتبنا فهو بحيث لو وجد شكله ولا يصدق بحسب الخارج
 لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض فان كان الموضوع موجودا لم يخلوا

اقال

كانت موجبة والبسطة ان كانت سالبة **ف** القضية اما معدولة او محصلة
 لان حرف السلب ما ان يكون جزءا من الشيء من الموضوع والمحل ولا يكون فان
 كان جزءا **ف** القضية من الموضوع كقولنا الذي جاد او من المحل كقولنا الجاد لا
 عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة اما المعدول
 ولذا الموضوع واما الثانية فمعدولة والحرف والماثلان في المعدول ولذا الطرفين
 وانما سميت معدولة لان حرف السلب ليس ولا وغيره وانما وضعت
 في المعدول للسلب وانما اذا جعل مع غيره كقوله واحد ثبت له او الشيء او
 ليس عنه او عن الشيء فقد عدل به عن موضوعه لا يصلح الا غير وانما
 اورد المصنف مثالا للثانية دون الثالثة لانه قد علم من المثال
 الاقل الموضوع المعدول ومن المثال الثاني المحل المعدول فقد علم مثال
 معدولة الطرفين جميعا معا وان لم يكن حرف السلب جزءا من الشيء من الموضوع
 والمحل سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد كاتب
 او ليس بكاتب وجه التسمية ان حرف السلب في المحل لم يكن جزءا من طرفيها فكل واحد
 من الطرفين وجودي محتمل لانهما يخص اسم المحصلة بالوجبة ويسمى السالبة
 بسيطة لان البسطة ما لا جز له وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس
 جزءا من طرفيها وانما يذكر لهما مثالا لان جميع الامثلة المذكورة في المباحث الستة
 ليحيط اليها ان يكون مثالا لهما والاعتبار بايجاب القضية وسلبها بالنسبة الترتيبية
 والسلبية لا يطرأ في القضية فان قولنا كل ما ليس بحجر فهو عالم موجبة مع ان طرفيها
 عدديان وقولنا لا شيء من الخشب ليس بالحيوان مع ان طرفيها وجوديان
 واما ما ذهب الوجود الى ان كل قضية ليست على حرف السلب يكون سالبة

او منها جميعا كقولنا
 الذي لا عالم

والمذكور

ولذا ذكر ان القضية المعدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد يكون موجبة
 ذكر معنى الايجاب والسلب حتى ينفع الاشتباه فقد عرفت ان الايجاب هو
 ابقاء النسبة والسلب هو نفيها فالمعتبر في كون القضية موجبة او سالبة
 بابقاء النسبة ولا يطرأ فيها لغيرها كانت النسبة واقعة كانت القضية
 موجبة وان كانا طرفا معا عدديين كقولنا كل ما ليس بحجر فهو عالم فان
 الحكم فيها بقوت اللاعالية على كل ما صدق عليه انه ليس بحجر فيكون موجبة
 فان اشتمل طرفا على حرف السلب ومنه كانت النسبة من نوعه في
 سالبة وان كانا طرفا معا وجوديين كقولنا لا شيء من الخشب ليس بالحيوان فان
 الحكم فيها بسلب الساكن عن كل ما صدق عليه الخشب فيكون سالبة وان لم يكن
 في شيء من طرفيها سلب فليس بالاشتراك في الايجاب والسلب الى الطرفين
 الى النسبة **ف** السالبة البسيطة اسم من الموجبة المعدولة للمحل المحل
 السلب عند عدم الموضوع **ف** السالبة الموجبة فان الايجاب لا يقع الا على
 موضوع موجود محقق كافي اتحادية الموضوع او معدولة الموضوع كافي
 الحقيقة واما ان كان الموضوع موجودا فافهما متلازمان والفرق بينهما
 في اللفظ اما في النال في القضية موجبة ان قد مت الرابطة على حرف
 السلب وسالبة ان اخرت عنه واما في الثانية في القضية او بالاداء
 في تخصيص لفظ النفي او بالايجاب العدولي ولا يطرأ على السلب البسيط والعكس
ف قولنا ان يقول العدول كافي جانب المحل لك يكون في جانب الموضوع
 على ما بيننا من ما شرح في الاحكام لم يخص كلامه بالعدول في المحل ثم ان المحصلة
 والمعدولة المحل كثير في الوجه في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة معدولة

لا بد من كونها موجبة
في كل موضع

الحول بالذكر فنقول اما وجه التخصيص الاول فهو ان المعتبر في الفن من العدول ما في كتاب
الحول وذلك لانك قد حققت ان مناهضة الحكم ذات الموضوع وصف الحول كاختلافه وان الحكم
في الشيء بالامور الوجودية بخلاف الحكم عليه بالامور العدمية فاختلاف القضية بالله
والتحصيل في الحول يؤثر في مفهومها بخلاف العدول والتحصيل انما يكون في مفهوم الموضوع
وهو غير المحكوم عليه لانه عبارة عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف قطعاً
باختلاف العبارات عنه واما وجه التخصيص الثاني فلان اعتبار العدول في
الحول يقع القسم لان حرف السلب ان كان جزء من المحول والقضية معدولة لمعدولة
فمحصلة كيف ما كان الموضوع واما ما كان فهي اما موجبة او سالبة فهنا اربع فئات
موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا زيد ليس بكاتب و
موجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا زيد ليس بكاتب
كاتب فلا تناسل بين القضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة
المعدولة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلعدم حرف السلب
في الموجبة وجوده في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة
فلوجود حرف السلب في المعدولة وند المحصلة واما بين الموجبة المحصلة
والسالبة المعدولة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدولة بخلاف
الموجبة المحصلة واما بين السالبة المعدولة والسالبة المعدولة فلوجود حرف السلب
في السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة المحصلة واما بين الموجبة
المعدولة والسالبة المعدولة فلوجود حرف واحد في الايجاب وخرفين
في السالبة واما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة بينهما
القياس من حيث ان حرف السلب لوجوديهما حرف واحد فان قيل زيد

سب

ليس لكتاب فلا يعلم انها موجبة معدولة او سالبة بسيطة فلهذا خصصتها بالذكر بين
القضايا والفرق بينهما معنوي ولغوي اما المعنوي فهو ان السالبة البسيطة اعم
من الموجبة المعدولة لانه في صدق الموجبة المعدولة صدق السالبة البسيطة
ولا ينعكس اما الاول فلانه في ثبوت الايجاب يصدق سلب الباعث فانه لو صدق سلب
الباعث ثبت الباطل فيكون الباطل لا باء الثابتين له فهو اجتماع التقيين واما الثاني
وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة فلا
الايجاب لا يقع على المعدول ومخرجة ان ايجاب الشيء لغيره فرع على وجود الثبوت له
بخلاف السلب فان للايجاب لالم يصدق في كل العدولات صح السلب عنها بالضرورة
فيكون ان يكون معدولاً وما وجد كصدق السلب البسيطة لم يصدق في الايجاب ^{المعدول}
كأنه يصدق في قولنا شريك الباري ليس بصديق لا يصدق في شريك الباري
غير بصديق لان معنى الاول سلب البصير عن شريك الباري ولما كان معدولاً
صدق في سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثاني ان عدم البصير ثابت لشريك الباري
فلا بد ان يكون موجوداً في نفسه حتى يمكن ثبوت الشيء له وهو يمنع الوجود
ولا يبق اصدق السلب عن معدول الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية تنافض
لانها لا يجمعان على التام فصح ان من الجايز اثبات المحمول لجميع الافراد المرجحة وسالبة عن
بعض الافراد المعدولة ومثلاً لنا نقل الحكم في السالبة على الافراد المرجحة كان الحكم في المرجحة على الافراد
المرجحة الا ان صدق السلب لا يتوقف على المرجحة الافراد وصدق الايجاب يتوقف عليها فان صدق المرجحة
الكلية ان جميع الافراد الموجبة ثبتت سلباً فلا شك انها انما يصدق ان كانت الراجحة موجبة و
معنى ان ثبت ليس كذلك اكل واحد من الافراد المرجحة لم يثبت سلباً وصدق في بعض الراجحة ثمة
بان لا يثبت شي من الافراد الموجبة واخرى بان يثبت موجبة ثبتت الايجاب ولها معنى لا يتحقق

التناقض ما اذا فاقوله فان الايجاب لا ينفك الاعم بوجود محقق كما في الخارجية
 الموضوع او مقدرة كما في الحقيقة الموضوع فلا دخل في بيان الفرق اذ يكفي
 فيه ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع دون السلب وانما ان الموضوع
 موجود في الخارج محققا او مقدرا فلا حاجة اليه فكانت جواب السؤال بان كره
 ههنا وان عني بقولك ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع في الخارج فلا
 يصدق الوجبة الحقيقية اصلا لان الحكم فيها ليس مقصودا على الموضوعات
 الموجودة في الخارج وان عني به ان الايجاب يستدعي مطلق الوجود في السالبة
 ايضا يستدعي مطلق الوجود لانه الحكم عليه لا بد ان يكون متصلا بوجبه
 ما وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة فلجواب بان كل
 ليس في القضية الخارجية والحقيقة لا في مطلق القضية على ما سبقت الاشياء
 اليه فالله يقولنا الايجاب يستدعي وجود الموضوع ان الموجبة ان كانت
 خارجية يجب ان يكون موضوعها موجودا في الخارج محققا وان كانت
 حقيقة يجب ان يكون موضوعها مقدر الوجود في الخارج والسالبة لا
 يستدعي وجود الموضوع على ذلك التفضيل فظهر الفرق وان دفع الاشكال
 وذلك كله اذ لم يكن الموضوع موجودا اما اذا كان موجودا فالموجبة ^{مستلزمة}
 للسالبة البسيطة مثلا زمان فان ح الوجود اذا سلب عنه البأ
 يثبت له الالاباد وبالعكس هذا هو الحكم في الفرق المعنوي واما
 اللفظي فهو ان القضية اما ان يكون ثلثية او ثنائية فان كان ثلثية فالإضافة
 اما ان يكون متقدمة على حرف السلب او متأخره عنه فان تقدمت الى الجملة
 هو ليس كقولنا ان يكتب يكون موجبة لان من شأن الضافة ان يرتبط ما بعد

عما قبلها

عما قبلها فهناك ربط السلب للايجاب وان تأخرت عن حرف السلب قولنا و ربط السلب
 ليدل ليس هو يكتب كانت السالبة لان من شأن حرف السلب ان يرتفع عما
 قبلها عما قبلها فهناك لسلب الربط فيكون القضية سالبة وان كانت
 ثنائية فالفرق انما يكون من وجهين احدهما بالنسبة بان ينوي اما ربط
 السلب او سلب الربط وثانيهما بالاصطلاح على تخصيص بعض اللفاظ بال
 الايجاب كاللفظ غير ذلك وبعضها بالسلب كطيس فاذا قيل ان يدعي كاتب
 او لا كاتب كانت موجبة فاذا قيل ان يدلي كاتب كانت سالبة قال الشيخ
الرازي انما بالوجه لاجل نسبة المولات الى الموضوعات من كيفية او سلبية
 كالضرورة واللازمة واللام والادام فان تلك القضية الكيفية مادة
 القضية واللفظ الدال عليها ليست جهة القضية ان نسبة المولات الى الموضوع سواء
 كانت بالايجاب او بالسلب لا بد من كيفية في نفس الامر كالضرورة
 واللازمة والادام والادام فان كل نسبة فرضت اذا قيلت في
 نفس الامر اما ان يكون مكينة بكيفية الضرورة او بكيفية اللازمه و
 جهة اخرى اما ان يكون مكينة بكيفية الادام او بكيفية اللازمه فاذا قلنا
 كل انسان حيوان بالضرورة فان الضرورة هي كيفية نسبة الحيوان الى
 الانسان واذا قلنا كل انسان كاتب لا بالضرورة كانت اللازمه
 هي كيفية نسبة الكتابة الى الانسان وتلك الثابتة في نفس الامر شبه
مادة القضية واللفظ الدال عليها القضية الملقولة او حكم العقل بان
 النسبة مكينة بكيفية كذا القضية المعقولة ليست جهة القضية ومعية خالفة
 لجهة مادة القضية كانت كاذبة لان اللفظ الدال على ان كيفية القضية

في نفس الامر هي كبنية لنا وحكم العقل بذلك ولم يكن تلك الكيفية الخدل
عليها اللفظ وحكم بها العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن الحكم
في القضية مطابقا للواقع مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة
بل بالضرورة على ان كبنية النسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر
هي بالضرورة وليس كبنية نفس فلا جرم كذبت القضية وتلحق الكلام
في هذا المقام بان نقول نسبة المحمول الى الموضوع الجارية كانت او
سلبية يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر وجود لها عند العقل
ووجود لها عند اللفظ كالموضوع والمحمول وغيرهما من الاشياء التي لها
وجود في نفس الامر وجود عند العقل وجود في اللفظ فالنسبة هي
كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لابد من ان يكون مكيفية كبنية ما ثم اذ
حصلت عند العقل اعتبر لها كبنية هي اما عين تلك الكيفية الثابتة
في نفس الامر او غيرهما ثم اذا وجدت النسبة في اللفظ احدث عبارة
نقل على تلك الكيفية المعبر عن العقل اذا اللفاظ انما هي الموضوع
بالذات تصور العقلية فكان ان الموضوع والمحمول والنسبة وجودان في نفس
الامر وعند العقل ويعد الاعتبار صارت اجزاء القضية المعقولة وفي
اللفظ هي صارت القضية الملقونة تلك كبنية النسبة لها وجود في نفس
الامر هي مادة القضية فالكيفية الثابتة لها في العقل هي الجهة القضية
المعقولة والعبارة الدال عليها هي الجهة القضية الملقونة ولما كانت لقود
العقلية واللفاظ الدالة لا يجب ان يكون مطابقا للمواد الثابتة في
نفس الامر لم يجب مطابقا للمواد الخبيثة للجهة المادة فكانا وجدنا شيئا

هو انسان

ثبوت للحال للموضوع او بضرورة او بضرورة سلبية عنه مادام ذات الموضوع موجودة اما الحق
حكم فيها بضرورة الثبوت فهي ضرورة موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة
الحيوانية للانسان في جميع اوقات وجوده ولما التي حكم فيها بضرورة السلب فهي ضرورة سلبية
كقولنا لا شيء من الانسان يحرق بالضرورة فان حكم فيها بضرورة سلبية لم يحرقه عن الانسان في
جميع اوقات وجوده ولما سميت ضرورة اشتمالها على الضرورة مطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها
وصفا ووقت الانشئة الدائمة للطفة وهي التي حكم فيها بلوام تلبس للمحمول للموضوع او بلوام
سلبية عنه مادام ذات الموضوع موجودة ووجه تسميتها دائما مطلقا قياسا للضرورة المطلقة
ومثالها انما ياتي من قولنا كل انسان حيوان فحكم فيها بلوام تلبس للحيوانية لان
انسان مادام ذاته موجودة وسلبا ما لم يضم من قولنا دائما لا شيء من الانسان يحرق فان
الحكم فيها بلوام المحمودة عن الانسان مادام ذاته موجودة فالنسبة بينهما وبين الضرورة
ان الضرورية الخفية منها لا يكون مفهوم الضرورية امتناع الفكاك النسبة عن الموضوع
ومفهوم الان وام شمول النسبة في جميع الالات والوقاات ومعنى كانت النسبة متعنة
الانفكاك عن الموضوع كانت متعنة في جميع اوقات وجوده بالضرورة وليس معنى كانت
النسبة متعنة في جميع الاوقات متعنة انفكاكها عن الموضوع بل واما ان انفكاكها عن الموضوع
وقد لا يدل على امتناع لان الممكن ليس يجب ان يكون دائما الثالثة المشترطة العامة وهي
التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبية عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا
بوصف للموضوع اي يكون الموصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة مثال الوجبة كقولنا كل
كاتب محقق الاصابع الضرورة مادام كاتبنا قد تم له الاصابع ليس ضروريا ان يكتب
لان الكاتب اذا اراد الانسان مطلقا بالضرورة ثبوت انما هو بشرط انصافنا بوجوب
الكاتب ومثالا لثابتة قولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب ياكل الاصابع مادام

كما تباين سلب ساكن الاصابع عن تلك التي ليس بضروري الا بشرط انصافها بالاكثار وتوجب
 نسبتها بالمشروط فلا تشا لها على شرط الوصف واما بالانصاف متغللتها عن المشروط الخاصة
 لذات الموضوع فبما بالاكثار وتوجب المشروط العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت او
 لزوم السلب في جميع اوقات ثبوت الوصف اعم من ان يكون للوصف دخول في تحقق
 الضرورة او لا للفرق بين المعنى ^{الذي} انشأه الكاتب من حيث الاصابع بالضرورة مادام كاتبها
 قد اودع المعنى الاول صدقته النسبية كقولهم لان ادعاء المعنى الثاني كذب القضية
 لان حركة الاصابع ليست ضرورية لثبوت لذات الكاتب في شيء من هذه اوقات فان الكاتب
 الذي في شرط تحقق الضرورة غير الضرورية لذات الكاتب في زمان اصاب فاضحك بالشرط
 فالمشروط العامة بالمعنى الاول اعم من الضرورية واللائمة من وجه لانك قد
 سمعت ان ذات الموضوع قد يكون عين وصف وقد يكون غيره فان الحد وكما كانت المادة
 فادوم الضرورة صدقت القضايا بالثلاث كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ادعاء
 او مادام انسانا له فاما بالانصاف فانه كانت المادة ضرورية ولم يكن للوصف دخل
 لتحقيق الضرورة صدقت الضرورية واللائمة هذه المشروطة كقولنا كل كاتب حيوان
 بالضرورة ادعاء بالضرورة مادام كاتب فان وصف الكاتب لا يدخل في
 ضرورة ثبوت لقولنا لذات الكاتب وان لم يكن للمادة الضرورية الذاتية
 او اللام الذاتية وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة
 دون الضرورية واللائمة كما في المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس بضروري
 وكذا انما لا بد من شرط الكاتب واما المشروطة العامة بالمعنى
 الثاني فهي اعم من الضرورية مطلقا لانه متى ثبتت الضرورة في جميع او
 ذات الذات ثبتت في جميع اوقات الوصف بل قد العكس ومن

اللائمة

ومن اللائمة من وجه لتصادفها في ضرورة المطلقة وصدق اللائمة بدو ^{بها} حيث
 لا بدوام عن الضرورة وبالعكس حيث يكون الضرورة في جميع اوقات الوصف ^{بها}
 اوقات الذات الرابعة العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحول للموضوع او سلبه
 عند مادام ذات الموضوع متصفا باللعنات ومثالهما بالاجابة ما رتبته المشروطة العامة ^{بها} وسلبها
 من قولنا كل كاتب حتى لا الاصابع مادام كاتبها فلا شيء من الكاتب بساكن الاصابع
 مادام كاتبها وانما سميت عرفية لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة اذا اطلقت
 حتى اذا قيل لا شيء من النائم يستغيظ يفهم العرف ان المستغيظ مسلوب
 عن النائم مادام نائما فلما اخذ هذا المعنى من العرف نسبت اليه وعامة لانها
 اعم مطلقا من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي اعم مطلقا من الشرطية
 العامة فانها متى تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب الوصف
 من غير عكس وكذا من الضرورية واللائمة فانه متى صدقت الضرورة او الدوام
 في جميع اوقات الذات صدقت الدوام في جميع اوقات الوصف ولا ينعكس
 الخامسة المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بثبوت المحول للموضوع
 او سلبه عنه بالفعل اما بالاجاب فكقولنا كل انسان متنفس بالاطلاق في
 العام واما بالسلب فكقولنا لا شيء من الانسان متنفس بالاطلاق العام
 وانما كانت مطلقة لان القضية اذا اطلقت ولم يقيد بشيء من دوام او
 ضرورة او لا بدوام ولا ضرورة يفهم منها افعالية النسبة فلما كان هذا المعنى
 مفهوما القضية المطلقة سميت لها وانما كانت عامة لانها اعم من
 الوجودية اللاحقة واللا ضرورة كما سميت وهي اعم من القضايا الاربع
 للضرورة لانه متى صدقت ضرورة او دوام بحسب الذات او بحسب الوصف

يكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعلية النسبة ضرورتها اود واما السادسة الممكنة
 العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب الخالف للحكم فان كان الحكم في القضية
 بالاجاب كان مفهوم الامكان سلب ضرورية السلب لان الجانب الخالف للاجاب
 هو السلب وان كان في القضية بالسلب كان مفهوم الامكان سلب ضرورية الاجاب
 فانه هو الجانب الخالف للسلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كانا معناه ان
 سلب الحرارة عن النار ليس بضروري فاذا قلنا لا شيء من الحار بار بالامكان العام
 فمعناه ان الاجاب البرودة الحار ليس بضروري وسببت محتملة لاحوالها على معنى
 الامكان وعامة لانها اعم من الممكنة الخاصة وهي اعم من المطلقة العامة لانه في
 صدق الاجاب بالفعل فلا بد ان لا يكون السلب ضروريا وسلب ضرورية
 السلب هو امكان الاجاب في صدق الاجاب بالفعل صدق الاجاب بالامكان
 ولا يتعكس لوان كان يكون الاجاب ممكنا ولا يكون واقعا اصل ذلك ان في صدق
 السلب بالفعل لم يكن الاجاب ضروريا وسلب ضرورية الاجاب هو امكان
 السلب في صدق السلب بالفعل صدق السلبية بالامكان وهو انعكس
 لوان كان يكون السلب ممكنا غير واقع والعم من القضاء بالباقية لان المطلقة
 العامة اعم منها مطلقا ولا اعم من الاعم **قال** ولما المركبات فتسبع الاولى
 المشروطة الخاصة وهي مشروطة العامة مع مقيد اللادوام بحسب الفئات
 وهي كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب مقررات الاصابع طلام كاتب
 لاداء فتر كبيرها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب يساكن الاصابع فادام كاتبها
 لاداء فتر كبيرها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة **انقل** من المركبات

المشروطة

المشروطة الخاصة وهي مشروطة العامة مع مقيد اللادوام بحسب الفئات اغا فريد اللادوام
 بحسب الفئات لان مشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف
 ودوام بحسب الوصف والادوام بحسب الوصف يتبع ان يقيد بالادوام بحسب الوصف فان يقيد
 بمحدد فلا بد ان يقيد بالادوام بحسب الفئات حتى يكون النسبة فيها ضرورية دائمة في جميع
 اوقات وصف الموضوع لا دائمة في بعض اوقات ذات الموضوع وهي مشروطة الخاصة ان كان
 موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب مقررات الاصابع فادام كاتبها لاداء فتر كبيرها من موجبة مشروطة
 عامة وسالبة مطلقة عامة للمشروطة العامة الموجبة فهي جزاء الفعل من القضية واقا سالبة
 المطلقة العامة اي قولنا لا شيء من الكاتب مقررات الاصابع بالفعل وهي مفهوم اللادوام
 لانه الاجاب المحول للموضوع اذ لم يكن دائما كان معناه ان الاجاب ليس متحققا في جميع الاوقات
 فاذ لم يتحقق الاجاب في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهو معنى سالبة المطلقة فان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب يساكن الاصابع فادام كاتبها لاداء فتر كبيرها من سالبة
 مشروطة عامة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة اي قولنا كل كاتب يساكن الاصابع
 بالفعل وهو مفهوم اللادوام لانه السلب اذ لم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الاوقات ولذا
 لم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الاجاب في الجملة وهو الاجاب المطلق العام كان
 قلت حقيقة القضية المركبة وسلبها بالاجاب الجزء الاول وسلبها اصطلاحا فانه كان
 الاول موجبا كانت القضية سالبة كانت القضية سالبة والجزء الثاني الخالف لذي الكيف سالبة فتقول
 وموافق لذي الكم والنسبة بينهما وبين القضاء بالبيسطة امينها وبين الانتمى فبذلك
 كلية لانها مقيدة بالادوام بحسب الفئات لانه الضرورة بحسب الفئات الذات الحق من الاعم بحسب الذات وهي
 بحسب الذات ونفي الاعم مباح لغيره الا حق مباحة كلية وهي الحق من المشروطة العامة نحو الضرورة
 مع لاداء المشروطة العامة المقيد بالادوام والمقيد الحق من المطلق وكذلك من

من الاجاب ولا
 كيف يكون صوح
 سالبة فتقول
 في الاجاب النسبة
 واعم بحسب الذات وهي
 المقيد بالادوام بحسب الذات
 المقيد بالادوام بحسب الذات

Handwritten signature or mark.

من موجبة مطلقة

177

في مادة القزوة وصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف ونحو
 من المطلقة العامة لخصوص المقيد ومن الممكنة العامة لانها اعم من المطلقة
 العامة **قال** في اربعة الوجودية اللادائمة والمطلقة العامة مع قيد اللادائمة
 ان سالبه لادوام بحسب ذات وهي سواء كانت موجبة فتركيبها من مطلقين عامتين احدهما موجبة
 والاخرى سالبة ومثالهما الجوابا ما مقرر **وسلبها** الوجودية اللادائمة في المطلقة العامة
 مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من
 مطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزا لادائم مطلقة عامة والجزء
 الثاني وهو اللادوام وقد عرفت ان مفهوم اللادوام مطلقة عامة والجزء الثاني وهو
 اللادوام وقد عرفت ان مفهوم مثاله الجوابا ما مقرر من قولنا كذا انسان ضلحت
 يا الفل فلانها في اخص من الوجودية الافرادية لانه من صدقت مطلقا صدقت
 مطلقة الممكنة بخلاف العكس واعلم من الخاصية لانه من تحقق الفردية والادام بحسب
 الوصف لادائم **فحقن** فعليه النسبة لادائم من غير عكس وبما ان الاثنين على
 ما من غير عكس واعلم من العامين من وجه لصادقهما في مادة المشروطة الخاصة
 وصدقهما بالذات في مادة الفردية وبالعكس حيث لادوام بحسب الوصف
 اخص من المطلقة والممكنة العلميتين وذلك **قال** الخاصة الوقتية وهي التي
 يحكم فيها الفردية بلبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين من
 من اوقات وجود الموضوع مقيد بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت
 موجبة كقولنا بالظن **كل** من منخسف حصوله الا في بينه وبين الشمس لادائم
 فتركيبها من موجبة مطلقة ووقتية وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة
 كقولنا بالفردية لاشي من القمر منخسف وقت الترتيب لادائم فتركيبها من

سالبة ووقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة **قال** الوقتية هي التي حكم فيها بفردية ثبوت
 المحمول للموضوع ايد بفردية سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيد
 بالادوام بحسب الذات فان كانت موجبة كقولنا بالفردية كل منخسف وقت حصوله
 الا في بينه وبين الشمس لادائم فتركيبها من موجبة مطلقة ووقتية وهي الجزاء الثاني
 اي قولنا كل منخسف وقت حصوله الا في بينه وبين الشمس وسالبة مطلقة
 عامة وهي مفهوم اللادوام اعني قولنا لاشي من القمر منخسف وقت الترتيب لادائم لانها من القمر
 فتركيبها من سالبة ووقتية مطلقة وهي الجزاء الاول اي لاشي من القمر منخسف العام لان زمانه
 وقت الترتيب ومن موجبة مطلقة عامة وهي كل منخسف بالاطلاق العام **قال** كقولنا بالفردية
 اخص الوجودية مطلقا لانه اذا صدق الفردية بحسب الوقت لادائم صدق لادائم
 لادائم ولا بالفردية ولا بعكس ومن الخاصية من وجه لانه اذا صدق
 بحسب الوصف فان كان الوصف فرديا بالذات الموضوع في شيء من الماوقات صدق
 القضايا قلت كقولنا بالفردية **كل** من منخسف مطلقا مادام نخسفا لادائم او بالذات
 لادائم فان كان النخسف لادائم فرديا بالذات الموضوع في بعض الاوقات واللاطلاق
 فرديا بالاختصاص كان الاطلاق فرديا بالذات في ذلك الوقت ولم يكن
 الوصف فرديا بالذات الموضوع صدقت الخاصية ولم يصدق الوقتية
 كقولنا بالفردية كل كاتب منخرط للاصابع مادام كاتباً لادائم فان الكتابة
 لما لم يكن فرديا بالذات في شيء من الماوقات لم يكن منخرطاً للاصابع الفردية
 بحيث فردية بالذات في وقت ما فلا يصدق الوقتية واذا لم يصدق
 الفردية بحسب الوصف والادوام بحسب لم يصدق الخاصية وان كان يصدق
 الوقتية كان المقال المذكور هذا اذا فسرنا المشروطة بالفردية

لا يشي من القمر
 وقت الترتيب
 العام لان زمانه
 كقولنا بالفردية

بشرط الوصف اما انما نشرها بالضرورة فما دام الوصف يكون المشروطة الخاصة
 فان الوصف
 الحق من الوقتية مدالة من تحقق الضرورة في جميع اوقات الوصف بغير اوقات
 الذات من غير عكس الوقتية مباينة للذاتية واعلم من العامتي من وجه
 لصرفها في المشروطة الخاصة فصرفها بدونها في مادة الضرورة وبالعكس
 حيث لا دوام بحسب الوصف وحق من المطلق العامة والممكنة العامة **قال**
 السادس المتشعبة وهي التي حكم فيها بفرقة ثبوت المحول للموضع او سلبه
 عند في وقت غير معين من اوقات وجود الموضع **قال** لا يجب الذات وجود الموضع
 وفي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متفلسف في وقت ما لا دائما فتركيبها
 من موجبة متشعبة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
 لا شيء من الانسان متفلسف في وقت ما لا دائما فتركيبها من سالبة متشعبة مطلقة و
 موجبة مطلقة عامة **قال** المتشعبة التي حكم فيها بفرقة ثبوت المحول للموضع
 او سلبه عند في وقت غير معين من اوقات وجود الموضع لا يجب الذات
 وليس المراد بعدم النقيض ان يوجد عدم النقيض قبل ثبوتها بل ان لا يقيد
 بالنقيض ويرسب مطلقا ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متفلسف
 في وقت ما لا دائما فتركيبها من موجبة متشعبة مطلقة وفي قولنا بالضرورة
 كل انسان متفلسف في وقت ما او سالبة مطلقة عامة اي قولنا لا شيء من الانسان
 بمتفلسف في الفعل الذي مفهومه اللادوام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
 لا شيء من الانسان بمتفلسف في وقت ما لا دائما فتركيبها من سالبة متشعبة مطلقة
 وفي الجزء الاول موجبة مطلقة عامة وفي مفهومه اللادوام هي اعلم من
 الوقتية لاننا اذا صدقت الفرقة في وقت لا يعني لا دائما صدقت الفرقة

ادوام

في وقت ما

في وقت ما لا دائما بدون العكس ونسبتها مع القضايا الباقية على قياس نسبة الوقتية من غير
 فرق واعلم ان الوقتية المطلقة والمنشعة للطلقة اللتين هما في الوقتية والمنشعة
 قضيان بسيطتان غير معدودتين في البساطة حكم في احداهما بالضرورة وفي وقت
 معين والاخرى بالضرورة في وقت ما او لا في سميت وقتية باعتبار نفس
 الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها بالادوام واللا ضرورة والاخرى منشعة
 لا دائما فمعيّن وقت الحكم فيها العقل الحكم كل وقت فيكون منشعة في الاوقات
 ومطلقة لانها غير مفيدة بالادوام واللا ضرورة ولهذا اذا قيدنا باحدهما
 حذف الاطلاق عن اسميتهما فكانتا وقتية ومنشعة لا مطلقين ودعا اسمع
 فيها بعد مطلقة وقتية ومطلقة منشعة وهما غير الوقتية المطلقة والمنشعة
 المطلقة فان المطلقة الوقتية وهي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير
 معين ففرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا وهذا واضح لاستدراكه **قال** المتشعبة وهي التي
 السابعة الممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بان تقاع ضرورة المطلقة عن جانب الوجود والعلم
 فيها بالنسبة
 جميعا في سواء كانت موجبة كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص او سالبة كقولنا
 لا شيء من الانسان كاتب بالامكان الخاص فتركيبها من مكنتين عامتين احدهما موجبة والله
 سالبة والفاظ ان الادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة فالفت
 الكلية وهو موافق الكلية القلبية المتبقية فيها **قال** الممكنة الخاصة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة
 المطلقة عن جانبي الإيجاب والسلب فان قلنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من
 الانسان كاتب بالامكان الخاص كان معناه ان الإيجاب الكتابة للانسان وسلبه عنه ليسا
 كمن سلب ضرورة الإيجاب امكان عام سالب وسلب ضرورة السلب امكان عام موجب فالممكنة
 الخاصة سواء كانت موجبة وسالبة يكون تركيبها من مكنتين عامتين احدهما موجبة والآخر سالبة

ومعني والمدة
 المتشعبة وهي التي
 فيها بالنسبة
 في وقت

فلا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى بل في اللفظ حتى ان عبرت بعبارة ايجابية كانت موجبة ذلك عبرت
 بعبارة سلبية كانت سالبة وهي اعم من سائر المركبات لان في كل منهما ايجابا وسلبا ولا فرق فيها من ان
 يكون مكتوب بالامكان العام ولا يلزم من امكان اليجاب والسلب ان يكون احدهما بالضرورة او بالامكان
 او بالادوام ومباينة للضرورة المطلقة واعم من الدائمة والعامة والمطلقة العامة من وجه لفظي
 في مادة الوجودية اللازمة وحدها في المكنة الخاصة بدورها حيث لا خروج المكن من القوة الى الفعل
 وبالعكس في مادة الضرورية واخص من المكنة العامة فقد ظهر ما ذكرناه ان المكنة العامة اعم من الضابط
 البسيطة والمكنة الخاصة اعم من المركبات والفردية اخص من البساطة والمشروطة
 الخاصة اخص من المركبات على وجه فنظم الضم ان الادوام اشارة الى مطلقة
 عامة والضرورية ممكنة علمية مما الضيق في الكيفية للقضية المفيد بها حتى ان كانت
 موجبة كانتا سالبتين وان كانت سالبة كانتا موجبتين ومتوافقين ههنا ان كان
 كانت كلية كانتا كليتين وان كانت جزئية كانتا جزئيتين ههنا الضابط في معرفة
 تركيب القضايا المركبة فانما قال الادوام اشارة الى مطلقة عامة ولم يقل الادوام
 معناه المطلقة العامة لان المعنى اذا اطلق برأيه الفهم المعنى المطابق وليس
 كما مفهوم الادوام الطابق المطلقة العامة فان الادوام لا يجاب مثل
 مفهوم الفرج دفع دوام لا يجاب واطلاق السلب ليس هو نفس دفع دوام
 الا يجاب بل لا دفع فهو معناه الا لزامي واما الضرورية فمعناه الصريح الامكان
 لان الضرورية الا يجاب مثل وهو سلب ضرورة الا يجاب وهو عين امكان السلب
 فلما احدى الفئتين معنى لكل العبارتين والاخرى ليست معنى الاخرى بل من
 لو انهما استعملتا بعبارة الاشارة ليكونا متشابهين بينهما **قال** الفصل الثاني
 في اقسام الشرطية للبرهان الاول منها يسمى مقدما والثاني تاليا اما المتصلة

الشرطية

اما الزمنية وهي التي يكون صدقها في التبعي فيبدا على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالتعبية
 والتضاييف واما اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان
 الانسان ناطقا فالحمار ناطق واما المنفصلة فاما متبينة وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين الجزئين **قوله**
 والكل ب معقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرعا او ما ينفذ **البرهان** وهي التي يحكم
 فيها بالتساوي بين جزئين في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا شجرة او حرا واما ما انفذ
 وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين الجزئين في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البر او ما ان
 لا يعرف **قوله** في الواقع الفرق بين الحقائق واقسامها مشرح في اقسام الشرطيات وقد سمعت
 ان الشرطية ما يرتكب من قضيتين وهي ما متصلة ان اوجب او سلبت حصول احداهما عند
 الاخرى او منفصلة ان اوجب او سلبت اشغال احداهما عن الاخرى فالقضية التي هي طرف
 الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة ليسى مقدما متقد بها في الذكر والفتنة الثانية
 تسمى تاليا لتوها اياها ثم المتصلة اما زمنية او اتفاقية اما الزمنية فهي التي يصدق
 الثاني فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك والمال بالعلامة شئ يسيرة
 يستعمله الاول الثانية كالتعبية اما لعناية فبانه يكون المقدم حلة للتالي كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار هو جود او معلولة كقولنا ان كانت النهار موجودا كانت الشمس طالعة
 او يكونا معلولين على واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضي فان وجد النهار
 وافتاة الشمس العالم معلول لان لطوع الشمس واما التضاييف فبانه متضاييفان
 كقولنا ان كان زيد ابابكر كان عمر ابنه وهذا التعريف لا يتناول الزمنية الحادثة لعلم
 اعتبار صدق التالي للعلاقة بينهما فالا والى بقى الزمنية ما حكم فيها بقصد قضية
 او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى لعلاقة بينهما توجب لذلك وهو متناول
 للزمنية الحادثة لان الحكم فيها للعلاقة ان طابق الواقع كان الحكم متققا والعلاقة

الشرطية الزمنية
الشرطية الزمنية

اية متقدمة وان لم يطابق الواقع فاما عدم الحكم في الواقع او شوبته من غير علاقة واما الانتفاضة في التي
 يكون فاللغاي صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها لا لعلاقة موجبة كما لا بد بل يجرى صدق المبرر
 كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحق انه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناطقة الحمار
 حتى يجوز العقل تحقق كل واحد منهما بل هو لا يخلو ليس فيهما الا توافق الطرفين على الصدق
 ولو قال في التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل يجرى صدقهما
 في تمام جنان الواقع بان لا يصدق التالي على تقدير صدق المقدم او يصدق
 ويوجب العلاقة وقد اكنت في الانتفاضة بصدق التالي حتى قبل انها التي حكم فيها بصدق
 التالي لا لعلاقة بل يجرى صدق التالي ويجوز ان يكون المقدم فيها مادقا او كذا في
 بهذا المعنى اتفاقية عامة وبالعلة الاولى اتفاقية خاصة للعلوم والمخصوصين فيها فانه
 من صدق المقدم والتالي فقد صدق التالي ولا يتعكس واما المنفصلة وقد
 عرفت انها على ثلاثة اقسام حقيقة وهي التي حكم فيها بالتنافي بين الجزئيات صدق
 وكن باقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرطا او مائة الجمع وهي التي
 حكم فيها بالتنافي بين جزئياتها صدق فقط اما ان يكون هذا الشيء حملا او شبرا
 ومائة الخ وهو التي حكم فيها بالتنافي بين جزئياتها كن بافقط كقولنا اما ان
 يكون زيد في الجراما ان لا يعرف وانما نسبت لادى حقيقة لانه التنافي بين
 جزئياتها اشهد من التنافي بين جزئيات الآخرين لانه في الصدق والكنه معا
 في الحق باسم المنفصل بل هي حقيقة الانفصال والتنافية مانعة الجمع لا شتما
 على منع الجمع بين جزئياتها لانه مانعة الخلق لانه الواقع ليس على وجه احد
 ودعا بق مانعة الجمع ومانعة الخلق على التي حكم فيها بالتنافي في الصدق
 ان في الكذب مطر لهذه المعنى يكون ان الحكم ولبعض الافاضل هي تحت

من رتبة

شريف وحواله المراد بالمناقاة في الخرج ان لا يصدق على ذات واحدة لانها لا يجتمع ملكة الخرج
 فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكني منع الجمع لان الوا
 جزء الكني وجزء المشي بما معنى الوجود لكن المشي نفس على منع الجمع بينهما ثم قال وعند
 في هذا نظر اذ يلزم من قال لا توجد مع الجمع بين الالزام والمزوم فان جزء المشي من لوازم
 وقد اجتمع على انه لا يمنع جمع بين الالزام والمزوم ولا يمنع خلق ووجاه من الله نعم انه يقع
 عليه اجواب عن هذا الاعتراض هو ليس الا نظرا فيما اذناه على عبادة القوم في مقام
 ان يعنى بالمناقاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فان مانعة الجمع من اقسام المنفصلة
 فلا انفصال لم يعتبر في الالزام القضيي فلا يكون منع الجمع الالزام القضيي ولو كان
 المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع للاستحالة ان يصدق
 قضيه على ما يصدق عليه قضيه اخرى ولا يكون بين القضيتين منع الخلق لانه
 من رتبة كنههما على شئ من الاشياء واقله مفرق من مغايرات بل ليس مرادهم بالناقاة
 في الجمع الا عدم الاجتماع في الوجود واما ان المشي ثبت بين الواحد والكني منع
 الجمع فيولس بين مفهوم الواحد والكني بل بين هذا واحد وهذا كثير فان القضية
 القائلة اما ان يكون هذا واحد واما ان يكون هذا كثير مانعة الجمع للاعتناع
 اجتماع جزئياتها على الصدق فقد بان ان الاشكال اما انشاء من سور الحفظ
 الفهم وقلة التندرية وكل واحد من هذه التندرية اما عنادية وفي
 يكون التنافي فيها التنافي الجزائي كما في الامثلة المذكورة اما الاتفاقية
 وهي التي يكون التنافي فيها غير تنافي كقولنا في الاسود الاكاتب
 اما ان يكون اسودا وكانا حقيقة او لا اسودا وكانا مانعة الجمع اسود
 او لا كانا مانعة الخلق كل واحد من المنفصلات الثالث اما عنادية

او اتفاقية كان المتصلة اما لزومية او اتفاقية فنسبة العناد للاتفاق الى المنفصلة
 نسبة الزوم والاتفاق الى المتصلة اما العنادية فهي التي يكون الحكم بالتثاني فيها لذات
 الجزئي اي حكم بان مفهوم احد هما متافيا للآخر مع قطع النظر عن الواقع كابين الذي هو والصدق
 والصدق والحر يكونان في الوجود لا يفرق ولما الاتفاقية هي التي يحكم فيها الثاني لا لذات
 الجزئيين بل مجرد الاتفاق الذي يجرى ان اتفاق الواقع ان يكون بينهما منافاة وله لم يقتض
 مفهوم احد هاتين يكون متافيا للآخر كقولنا للاسود ان لا يكتب اما ان يكون هذا اسود او
 كتابا كانت حقيقة فانه لا منافاة بين مفهوم الاسود والكتاب ولكن اتفاق تحقق السواد
 وانقضاء الكتابة فلا يصدق ان لا انقضاء الكتابة ولا يكذب بان بالوجود الاسود ولو قلنا
 اما ان يكون هذا الاسود او كتابا كانت مانعة الجمع لانها لا يصدق بان لا
 الاسود والكتابة معاني الواقع ولو قلنا اما ان يكون هذا اسود او كتابا كانت
 مانعة الخلو لانها لا يكذب بان ولكن يصدق ان تحقق السواد والكتابة بحسب الواقع
قوله وسالبة لكل واحد من هذين القضايا ثمان هي التي ترفع ما حكم في موجبها
 فسالبة الزوم يسمي سالبة لزومية العنادية يسمي سالبة عنادية وسالبة الاتفاقية
 سالبة اتفاقية **قوله** قد عرفت ثمان قضايا متصلة لزومية واتفاقية ومنفصلة
 ست ثلث منها عناديات وثلث منها اتفاقيات وهي كلها موجبات لان تعارضها
 المذكورة لا ينطبق الا على الموجبات فلا بد من تعريف سواها فسالبة كل واحدة
 منها هي التي يرفع ما حكم في موجبها فلما كان الوجبة الزومية ما حكم فيها بلزوم الثاني
 لتقديم كانت سالبة الزومية سالبة الزوم اي ما حكم فيها بسلب الزوم
 لا ما حكم فيها بيمينه بلزوم السلب فان الحكم فيها بلزوم السلب
 موجبة لزومية لا سالبة مثلا اذا قلنا ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل

موجود

موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسلب وجود الليل لطلوعه واذا قلنا اذا كانت الشمس
 طالعة فليس الليل موجودا كانت موجبة لان الحكم فيها بلزوم السلب وجود الليل لطلوع
 الشمس ولما كانت الموجبة المتصلة الاتفاقية ما حكم فيها بالموافقة الثاني لتقديم لا
 ما حكم فيها بموافقة السلب فانها اتفاقية موجبة فاذا قلنا ليس البتة اذا كان الاتفاقية
 ناطقا فالحاد ناطق كانت سالبة اتفاقية لان الحكم فيها بسلب موافقة لتحقيق
 الحاد ناطقة الانسان واذا قلنا ان الانسان ناطقا فليس الحاد ناطقا كانت موافقة الثاني لتقديم
 موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب ناطقة الحاد ناطقة الانسان وهذا يكون
 سالبة العنادية الحقيقية سالبة العناد وهي ما حكم فيها برفع العناد اما
 رفع العناد الذي هو في المصدق والكذب معا وهي سالبة العنادية الحقيقية
 واما رفع العناد الذي هو في المصدق وهي مانعة الجمع واما رفع العناد الذي
 هو في الكذب وهي مانعة الخلو لا ما حكم فيها بعناد السلب وسالبة الاتفاقية
 ما حكم فيها بسلب اتفاق المنافسة فيها على احد الخاء الثلاثة لا ما حكم فيها باتفاق
 السلب والمتصلة الموجبة لصدق عن صادق وعن كاذب وعن
 محجور المصدق والكذب وعن مقدم كاذب والثاني صادق ذلك العكس
 لا امتناع استلزام الصادق والكاذب ويكون بين جزئيتين كاذبين وعن مقدم
 كاذب والثاني صادق وبالعكس وعن صادق ان كانت لزومية واما
 اذا كانت اتفاقية فكذلكهما عن صادق **قوله** صدق الشرطية ولكن فيها
 انها هو بمطابقة الحكم بالاتصال والاتصال لنفس الامر وعدمها لا يصدق
 جزئيهما وكذا فيهما فان طابق الواقع الحكم فيها لنفس الامر في صادقة والافتر
 كاذبة كيف ما كان جزئيهما ثم اذا نسبنا جزئيهما الى نفس الامر حصلت اربعة

اقسام لا فها اما ان يكونا ماديين او كاذبين او يكون المقدم صادقا والثاني كاذبا وبالعكس والبيان
 ان كلا من الشرطيات من اي هذه الاقسام يتركب فالمشكلة الموجبة الصادقة يتركب من
 كقولنا ان كان زيد انسانا فهو حيوان وعن كاذبين كقولنا ان كان زيد حمارا كان جارا
 وعن مجهول الصادق والكذب كقولنا ان كان زيد يكتب فهو حمارا يدعه وعن مقدم
 كاذب والثاني صادق كقولنا ان كان زيد حمارا كان حمارا دون عكساي لا يتركب
 من مقدم صادق والثاني كاذب لا متعلق انه يستلزم الصادق الكاذب والا لزم كذب
 الصادق وصدق الكاذب اما كذب الصادق فقلنا لا لزم كاذب وكذب اللازم يستلزم
 كذب المترجم واما صدق الكاذب فانه المترجم فيها صادق وصدق المترجم مستلزم لصدق
 كاذب والثاني اللازم لا ياتي اذا فتركب المشكلة من مقدم صادق والثاني كاذب لا نقول ذلك
 وعندم ان لا نقول كذا في الجزئية فان قلت المتضمن في جزئية المشكلة الجرح بالصدق والكذب لا يقع
 ونقول تلك الاقسام عند نسبتها الى النفس الامر في داخلتها والموجبة الكاذبة يتركب
 عن الاقسام الاربعة لانه الحكم بالانزوم بين المقدم والثاني اذا لم يكن مطابقا للواقع جاز ان يكون
 كاذبي كقولنا ان كان الخلاء موجودا كان العالم قد عمدا ان يكون المقدم كاذبا والثاني صادق
 كقولنا ان كان الخلاء موجودا كان الانسان موجودا فاطفا او بالعكس كقولنا ان كان الانسان
 فاطفا فالخلاء موجودا ان يكونا ماديين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فزيد انسانا
 اذا كانت المشكلة لزومية واما اذا كانت انتقائية فكذلكها عن ماديين في كلتا اقسام
 الطرفين وافق احد هما الاخر با نفردة كقولنا ان كان الانسان فاطفا فالحمار حمارا
 صدق وعن ماديين وكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية لان طرفيها ان كانا كاذبين اذا كان
 الثاني كاذبا والمقدم صادقا فكل منهما حكم لانه الكاذب لا يوافق شيئا وان كان المقدم
 كاذبا والثاني صادقا فكل ذلك للاعتبار صدق الطرفين فيها واما اذا انتقائية فصدق

الثاني يكون

الثاني يكون صدقها عن ماديين وعن مقدم كاذب والثاني صادق ولكن بهما من القسمين
 الباقيين وهما جرح وهما ان التامة لا يكون فيها صدق الطرفين الا صدق الثاني بل
 لا بد مع ذلك من عدم العلاقة ليجوز ان يكون بهما من ماديين اذا كان بينهما علاقة يصدق
 الملازمة بينهما **قال** والمنفصلة الموجبة الحقيقية يصدق عن صادق وكاذب
 وكذب عن ماديين واما عند ما يجمع صدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وكذب
 عن ماديين والمناقضة الخلو يصدق عن ماديين وعن صادق وكاذب وكذب عن كاذبين
 والسالبة يصدق عما تكذب به الموجبة وكذب عما تصدق **قال** الاقسام في
 المنفصلة ثلثة لما استوفى الى المقدم فيها لا يمتد من قال بحسب الطبع فطرها
 اما ان يكونا ماديين او كاذبين او يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فالقضية
 الحقيقية يصدق عن صادق وهو كاذب لانها الى حكم فيها بعد اجتماع جزئيهما
 وعدم ادقاعها فلا بد ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا كقولنا اما ان
 يكون هذا العدد زوجا او فرعا وكذب عن ماديين لاجتماعهما في الصدق
 اما ان يكون الاربعة زوجا او منقسمة بنسأويين وعن كاذبين لادقاعهما
 كقولنا اما ان يكون الثلثة زوجا او منقسما بنسأويين واما عند ما يجمع يصدق
 عن كاذبين وعن صادق وكاذب لانها الى حكم فيها بعد اجتماع طرفيهما في
 الصدق **قال** فاما ان يكون طرفاهما متعدي فيكون تركيبها عن كاذبين كقولنا
 اما ان يكون زيد شجرا او حمارا ان يكون احد طرفيهما واقعا والاخر غير واقعا
 فيكون تركيبها من صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او حمارا فيكون
 عن ماديين لاجتماع جزئيهما كقولنا زيد انسانا او فاطما واما عند ما يجمع يصدق
 عن ماديين وعن صادق وكاذب لانها الى حكم فيها بعد ادقاع جزئيهما لاجاز

جزئية المتصلة والمنفصلة ليس ^{بجزئية} القدم والتالي جزئية لان ما من والاحوال حتى يكون الحكم
بالانقضاء والاقتران في بعض الامان وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان السيل جري
كان انسانا فان الحكم بالضرورة الانسانية اما هو على وضع كونهنا طلقا وكقولنا اما ان يكون كونه
ثابتا او جازلا فان العناد بينهما اذ لا يكون على وضع كونه من العنصرات واما مفهوم الشرطية
فيعني بعض الاوضاع زمان والاحوال كقولنا ان جئنا اليوم اكرمنا الله تعالى بها فبالاحوال
الارمان والاحوال وبالجملة اللدفع والامان في الشرطية من حيث افراد في الجملة
فكذلك الحكم فيها ان كان على فرد معين في خصوصية فلا يعلم بكونه فان بين كية الحكم على كل
افراد وعلى بعضها في الخصوصية والاحوال في الجملة كك الشرطية ان كان الحكم بالانقضاء
والاقتران فيها على وضع معين في خصوصية فلا ناهي بين كية الحكم على جميع الاوضاع
او بعضها في خصوصية ولا في جملة وسور الموجبة الكلية في المتصلة طلقا وحما ومع كونه
كل او حيا او ميت كانت الشمس طالعة فالنهاه موجود في المتصلة دائما كقولنا دائما
اما ان يكون الشمس طالعة ولا يكون النهاية موجودا وسور السالبة الكلية فيها ليس المست
واما في المتصلة كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجودا اما في المتصلة كقولنا
ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة دائما ان يكون النهاية موجودا وسور الموجبة الجزئية
فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كان الشمس طالعة كان النهاية موجودا وقد يكون اما
ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وسور السالبة الجزئية فيها قد لا
يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما
ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهاية موجودا وبإدخال حرف السلب على
سور الاحجاب الحكم ليس كل او ليس محال وليس معنى في المتصلة وليس دائما في المتصلة
لاننا قلنا طلقا كان كذا كان مفهوم الاحجاب الحكم فاذا قلنا ليس كل او يكون معناه

رفع الاحجاب

رفع الاحجاب الحكم لا اذا ارتفع الاحجاب الحكم الحق السلب الجزئي على ما حققته فيها
سلف وهكذا في المواقيط والاطلاق لفظه لو وان وهو اطلاق اللفظ والاما في الاحوال
الاهل كقولنا ان كان الشمس طالعة فالنهاه موجودا اما ان يكون الشمس طالعة
واما ان يكون لا يكون النهاية موجودا **قال** والشرطية قد تتركب من حلتين
وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حلتية ومتصلة وعن حلتية ومنفصلة
وعن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من هذه الثلاثة الاخيرة في المتصلة تنقسم الى
قسمين لا متباين مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها
اقا يتجزأ تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلات تسعة والمنفصلات ستة واما
الاسئلة فعليك بامتناع احكام فصل **الاحوال** لما كانت الشرطية قد تتركب من
قتبتين والقتبة اما حلتية او متصلة او منفصلة كانت تتركبها اما من حلتيتين
او متصلتين او منفصلتين او من حلتية ومتصلة او من حلتية ومنفصلة او من منفصلة
ومتصلة لا مزيد على هذه الاقسام لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة تنقسم
في المتصلة الى قسمين لان المقدم المتصلة مميز عن تاليها بحسب الطبع اي بحسب المسمى
فان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي الملازم ويحتمل ان يكون الشرطية
لاخر ولا يكون لان ماله فالقدم في المتصلة صفتين ان يكون مقدم ملازم والتالي
متعين ان يكون تاليا لان ما يجلك في المتصلة فان مفهوم التالي فيها المعاندي
مفهوم المقدم فيها المعاندي والمعاندي لا بد ان يكون معاندا اي لا ان عناد واحد
الشيئين لاخر في قوة عناد لاخر اياه محال كل واحد من جزئيهما عند الآخر محال
حال واحدة فاما عرض احدهما ان يكون مقدم والاخر ان يكون تاليه الجزئي
وضع لا طبع ففرق ما بين المتصلة المركبة من الحلتية والمتصلة والمقدم فيها

فنعرض الفروقات المطلقة العامة لذلك سلب الفروقات هي اشتقاقها من اشتقاقها لا من اشتقاقها المطلقة العامة لان السلب في كل اوقات تناقضها لا بما جنة البعض والعكس ونقص الشرطية العامة والحيثية الممكنة في الحكم بها من الفروقات كسلب الوصف العنواقي عن جانب الخالف كقولنا ليس به ذات الجنب يمكن ان تجعل بعض الاوقات كونه محسوبا ونقيض العنوية العامة الجنبية المطلقة اعني ان الحكم فيها بثبوت الحول للوصف او سلبه عن بعض اجزاء الوصف للوصف

مقالها ما سطر

اليد ولنسبنا احد الاربع الى اخر لسبب مغايرة لنسبة اليه شرط آخر وعلى هذا في الحديث ^{نسبة اجزاء} النسبة الى الكل وان كانت القضية كحصولي فلا بد من ذلك لاني مع الحاد هاء والي النسبة من اخذها في الحكم اي في الكلية والجزئية فافهم لو كانتا كليتين او جزئيتين لم يتناقضا بجوار كليتي كليتي وصدق الجزئيتين في مادة يكون الموضوع اعم كقولنا كل حيوان انسان فلا حجة من الحيوان با انسان فانهما لا يمتان وقولنا بعض الحيوان انسان وبعض ليس بانسان فانها صادقات فان قلت الجزئيتان انما يتصادقان لا خلاف في الموضوع لا لاختلاف الكلية فان بعض الحكم عليه بالانسانية غير البعض المحكوم عليه بسلب الانسانية فنقول النظر في جميع الاحكام انما هو مفهوم القضية ولما لوحظ مفهوم الجزئيتين فهو الايجاب لبعض الافراد والسلب عن البعض لم يتناقضا لانا نقسم الموضوع فامر خارج عن المقوم فانه قلت ليس اعتبر القوم ووجه الموضوع واما الحجة الى اعتبار الشرطية الآخرة المحسوس قلنا المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لا ذات الموضوع والام بكى بين كليته والجزئية تناقض فان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي الجزئية بعضها واما اختلافنا هذا فلهذا لم يكن القيتان موجبتين اما اذا كانا موجبتين فلا بد من تلك السبل من شرط اخر في الكل اي في الخصوصتان والمحمودنا وهو الاختلاف في الحجة لانها لو اتحدت في الحجة لم يتناقضا كذب الضروريتين في مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالضرورة فافهم ان كان لان الايجاب الكتابات لشيء من الافراد لانسان ليس ضروري ولا سلبها عنها وصدق المتكلمين فيها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتب بالامكان فقد بان ان اختلاف الحجة لا بد منها في الوجهات **قال** فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة **القول** اعلم ان لا نقيض كل شيء ونقد هذا القدر

كاف في اخذ النقيضين لقضية قضية هي ان كل قضية يكون نقيضا رفع تلك القضية فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فنقيضها انه ليس كذلك وكفى في سائر القضايا ولكن اذا وقعت القضية فيها يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بالضرورة وبما لم يكن رفعها قضية لانه مفهوم محصل عند العقل من القضايا بل يكون لرفعها لازم مساو له ومفهوم محصل فاذا قلنا ذلك ويطبق اسم النقيض عليه نحو الحمل لنقايض القضايا مفهوم محصل عند العقل وانما حصلت تلك المفهومين لم يكف بالاعتدال لاجل اخذ النقيض ليسهل استدلالها في الاحكام فلما لا بالنقيض في هذا التعميل احدا للامر بما نفس النقيض اذ لا من المساوي اذ لو فرض ذلك فنقول نقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان الامكان العام هو سلب الضرورية عن جانب الخالف ولا حجة في ان اثبات الضرورية في جانب الخالف وسلبها في ذلك الجانب مما يتناقضان ضرورة الايجاب نقيضا سلب ضرورة الايجاب وسلب ضرورة الايجاب بعينه امكان عام سالب ضرورة السلب نقيضا سلب ضرورة السلب وهو بعينه امكان عام موجب لك امكان الايجاب فنقيضه سلب الايجاب اي سلب سلب ضرورة السلب الذي هو بعينه ضرورة السلب وامكان السلب فنقيضه سلب امكان السلب اي سلب سلب ضرورة الايجاب الذي هو ضرورة الايجاب ونقيض الآخرة المطلقة المطلقة العامة لان السلب في كل اوقات يناقض الايجاب والعكس اي الايجاب في كل الاوقات يناقض السلب البعض واما قال يناقضه بخلاف ما ظاهرا في الضرورية لان اطلاق الايجاب لا يتناقض دوام السلب بل لا بد من نقيضه فان دوام السلب نقيض رفع دوام السلب وبذلك اطلاق الايجاب لا يتناقض بل هو المحل دائم السلب لان اما دائم الايجاب او ثابتا في بعض الاوقات دون بعض وانما ان يتحقق الملاقاة الايجاب وكذا دوام الايجاب يناقضه رفع دوام الايجاب اذا وقع دوام الايجاب فاما ان يدوم السلب او يتحقق السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كل النقيضين فاطلاق السلب لازم جزئيا وهذا البيان في ان نقيض المطلقة العامة الواجبة فانه

انما يمكن الالحاق بالجزء بلزم السلب دائما وانما يمكن الالحاق بالجزء بلزم الالحاق دائما ونقيض
 الشرطية العامة المحيطة بالكلية هي التي حكم فيها بسلب تفرد بحسب الوصف عن جانب
 الخالف قولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يعمل في بعض الاوقات كونه جنوا باوذا لانه ليس بها
 الا الشرطية العامة كنسبة المحنة العامة الى الضرورية المطلقة فكان التفرد بحسب الذات
 يتناقض بسلب تفرد بحسب الذات كالتفرد بحسب الوصف يتناقض بسلب التفرد بحسب
 الوصف ونقيض العرفية العامة المحيطة بالكلية هي التي حكم فيها بالثبوت او السلب
 بالفعل في بعض الاوقات الوصف الموضوع ومناها ما مر من قولنا كل من به ذات الجنب ليس
 بالفعل في بعض الاوقات كونه جنوا ونسبنا الى العرفية العامة كنسبة المطلقة الى الدائمة
 ان الدوام بحسب الذات يتناقض في الاطلاق بحسبها كذلك الدوام بحسب الوصف يتناقض في الاطلاق
 بحسبها **قال** واما المركبات فان كانت كلية فنقيضها نقيض اقسامها فكذا لا يمكن نقيض
 الاحاطة بحقائق المركبات فنناقض البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية الالهية
 دائمة مركبتها من مطلقين عامين احدهما موجبة والاخرى سالبة وان نقيض
 المطلقة الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائم الخالف والدائم الموافق **اقول** القضية المركبة
 عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع كرفع
 المجموع انما يكون برفع احد جزئيه لا على التعيين فان جزئيه اذا تحققتا تحقق المجموع ورفع
 احد جزئيه هو نقيض الجزئيه لا على التعيين فيكون لان ما مساو بالنقيض المركبة
 وهو المفهوم المرد في نقيض الجزئيه لانه احد النقيضين مفهوم مرد بينهما
 وبقا اما هذا لنقيض واما ذلك وبالحقيقة فهو منفصلة مانعة المخلو مركبة من
 بسيطاهما فنقيض الجزئيه فتكون طريق اخذ نقيض المركبة الى تحليل بسيطاهما ويؤخذ لكل
 منهما نقيض ومركب منفصلة مانعة المخلو من النقيضين ففي مساوية لنقيضها لانه

منه صمد

منه صمد في الاصل صمد في جزائه وفي صمد في جزائه كذب نقيضا لها فيكذب المنفصلة المانعة المخلو
 فكذب جزئيه وفي كذب الاصل صمد في المنفصلة لانه كذب الاصل فلا بد ان يكذب
 احد جزئيه فيصمد في نقيضه فيصمد في المنفصلة يصمد في احد جزئيه باخذ السلب في نقيض المركبة
 يصمد لاحاطة بحقائق المركبات ونناقض البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية الالهية
 مركبة من مطلقين عامين اولهما موجبة والاخرى سالبة وتحققت ان نقيض المطلقة الدائمة
 الدائمة الموافقة تحققت ان نقيض الوجودية الدائمة اما الدائم الخالف والدائم الموافق فاذ
 قلنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما بكونه نقيضا له ليس كذلك بل ما ليس ببعض الناس
 ضاحكا دائما ونقيض الانسان ضاحك دائما فنقولنا ليس كذلك وهو رفع المجموع ونقيض
 المرح وقولنا بل دائما المنفصلة مساوية للنقيضين وعلا هذا القياس في مسائل المركبات
قال وان كانت جزئية فلا يكف في نقيضها ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم حيوانا دائما مع كذب
 كل واحد من نقيض جزئيه بل الحق في نقيضها ان يرفع نقيض الجزئيين لكل واحد واحد اي كل
 واحد واحد لا يحسم نقيضها بل كل جسم اما حيوان دائما وليس حيوانا دائما **اقول** ما مر
 كان حكم المركبات الكلية واما المركبات الجزئية فلا يكف في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم
 المرد في نقيض الجزئيه بل حيوان كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المرد فانك من الجائز
 ان يكون الحيوان دائما دائما لبعض الافراد الموضوع ومسلوبا دائما عن الافراد الباقية
 فيكون الجزئية الدائمة كانه مفهوم بها ان بعض افراد الموضوع يكون بحيث يثبت له المخلو
 تارة ويسلب عنه اخرى ولا فرق من افراد الموضوع في تلك المادة لكذلك يكذب
 البعض كل واحد من نقيض جزئيه اي الكليتين اما الكلية الموجبة فلدوام سلب الحي عن
 بعض الافراد واما الكلية السالبة فلدوام اجاب المخلو لبعض كقولنا بعض الجسم حيوان
 لا دائما فان الحيوان ثابت لبعض الافراد الجسم دائما مسلوب عن افراد الباقية دائما

قلت الجزئية كاذبة مع كذب قولنا لجم حيوان دائما وحسنه من الجسم حيوانا دائما بالحق ونقيضها
 انه يذهب بين نقيض الجزئيين لكل واحد واحد لا اذا قلنا بعض ب لا دائما كان معناه ان بعض
 ج بحيث يثبت له ب في وقت ولا يثبت له ب في وقت آخر فنقيضه انه ليس كذلك واذا
 لم يكن بعض افراد ج بحيث يكون ب في وقت ولا يكون ب في وقت آخر فنقيضه ان يكون
 كل واحد من افراد ج اما ب دائما وليس ب دائما وهو الذي يد بين نقيض الجزئيين لكل
 واحد واحد لا واحد واحد لا ج عن نقيضها فيكون ذلك الجسم اما حيوان دائما وليس
 حيوانه دائما ويشتمل على ثلثه كل واحد من افراد الموضوع اما ان يثبت له الحيوان دائما
 او ليس بثبت ولا ج اما ان يكون مسلوبا عن كل واحد واحد مسلوبا عن البعض دائما
 ثابتا للبعض والجزء الثاني مشتق على مفهومين فلو تركبت منفصلة المانعة المخلو من هذه
 المفهومين الثلث كانت متساوية ايضا لنقيضها فهو طريق ثالث واخذ النقيض فان قلت
 كان المركبة الكلية عبارة عن مجي النقيضين فلكل المركبة الجزئية ودفع المجمع اما هو دفع احد
 الجزئيين اي احد نقيض الجزئيين الذي هو المفهوم المزدوج فكيف نقيض الكلية فكيف في
 نقيض الجزئية ولا فلا فرق فنقول مفهوم نقيض مفهوم الكليتين المختلفتين بالاجاب
 والسلب فاذا اخذ نقيضا مما يكون احد نقيضها مساويا لنقيضها واما مفهوم الجزئية
 فهو ليس مفهوم الجزئيين المختلفين بالاجاب والسلب لان موضوع الاجاب في
 المركبة الجزئية بعينه موضوع السلب وموضوع الجزئية الموجبة الذي لا يكون موضوع
 الجزئية السالبة محمول تقايرها على مفهوم الجزئيين المعجم من مفهوم الجزئية المركبة لانه
 مع صدق الجزئيتين المختلفتين بالاجاب والسلب مع اتحاد الموضوع صدق الجزئيتين
 المختلفتين بدو العكس فليكون احد نقيضها احص من نقيض مفهوم الجزئية لانه
 نقيضه لا يحص من نقيض الاخص فلا يكون متساويا لنقيضه ولهذا جاز اجتماع

كان هذا القول من اصحابنا
 في ان المركبة الكلية عبارة عن مجي
 النقيضين فلكل المركبة الجزئية ودفع
 المجمع اما هو دفع احد الجزئيين
 اي احد نقيض الجزئيين الذي هو المفهوم
 المزدوج فكيف نقيض الكلية فكيف في
 نقيض الجزئية ولا فلا فرق فنقول مفهوم
 نقيض مفهوم الكليتين المختلفتين بالاجاب
 والسلب فاذا اخذ نقيضا مما يكون احد
 نقيضها مساويا لنقيضها واما مفهوم
 الجزئية فهو ليس مفهوم الجزئيين
 المختلفين بالاجاب والسلب لان موضوع
 الاجاب في المركبة الجزئية بعينه
 موضوع السلب وموضوع الجزئية
 الموجبة الذي لا يكون موضوع الجزئية
 السالبة محمول تقايرها على مفهوم
 الجزئيين المعجم من مفهوم الجزئية
 المركبة لانه مع صدق الجزئيتين
 المختلفتين بالاجاب والسلب مع اتحاد
 الموضوع صدق الجزئيتين المختلفتين
 بدو العكس فليكون احد نقيضها احص
 من نقيض مفهوم الجزئية لانه نقيضه
 لا يحص من نقيض الاخص فلا يكون
 متساويا لنقيضه ولهذا جاز اجتماع

المركبة

المركبة الجزئية مع الكليتين على الكذب فان احد الكليتين لما كانت احص من نقيض المركبة الجزئية
 والاخص محمولان يكذب بدو ذلك الاخص فربما وجد في نقيض المركبة الجزئية ولا يصح ان الكليتين
 وج نقيضها على الكذب كله لثالثا المذكور فان قولنا بعض الجسم حيوانا دائما كاذب فبعضه
 يكذب احد الكليتين لا اخص من نقيضه **قال** واما شرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في
 الجنس النوع والمخالف في الكيف **قال** والعكس **قال** اما شرطية فنقيض الكلية منها الجزئية المخالفة في
 لها في الكيف الموافقة لها في الجنس ليس على الاتفاق والانفصال والنوع ليس على الزوم والعناد والاتفاق
 وبالعكس فنقيض المتصلة للزومية الموجبة الكلية الامة للزومية الجزئية وبكيفية في
 شرطيات فاذا قلنا ان كان آت في ذكره وصية لا نقيض ليس كما كان آت في صريحه وكره وصية
 اذا قلنا دائما اما ان يكون آت في ذكره حقيقة فنقيضه ليس كما كان دائما اما ان يكون آت في صريحه
 حقيقة على هذه القبلك **قال** البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل
 الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اقل من بقا الصدق والكيف بجما لها **قال** من
 احكام القضايا والعكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا
 والجزء الثاني اقل من بقا الصدق والكيف بجما لها كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان
 حيوان بد لنا جزئية وثالثا بعض الحيوان انسان او عكس قولنا لا ينفع من الانسان
 بحر فلنا لا حشنة من بائس ان البحر فالمراد بالجزء الاول والثاني الجزئان في الذكر كما في
 الحقيقة فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف
 المحول والعكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف المحول موضوعا بل موضوع
 العكس هو ذات المحول لا المحول ووصف الموضوع فالتعبيل ليس الا في
 الجزئيين المختلفتين لا يبق فلهذا يلزم ان يكون المنفصلة عكس لان جزئيهما
 متغيران في الذكر في الموضوع وان لم يتغير بحسب الطبع فاذا بدل احد هاتين الجزئيتين

والعكس المستوي
 هو عبارة عن جعل
 الجزء الاول من القضية
 ثانيا والثاني اقل من بقا
 الصدق والكيف بجما لها
 كما اذا اردنا عكس قولنا
 كل انسان حيوان بد لنا
 جزئية وثالثا بعض
 الحيوان انسان او عكس
 قولنا لا ينفع من الانسان
 بحر فلنا لا حشنة من
 بائس ان البحر فالمراد
 بالجزء الاول والثاني
 الجزئان في الذكر كما في
 الحقيقة فان الجزء الاول
 والثاني من القضية في
 الحقيقة هو ذات الموضوع
 ووصف المحول والعكس لا
 يصير ذات الموضوع محمولا
 ووصف المحول موضوعا بل
 موضوع العكس هو ذات
 المحول لا المحول ووصف
 الموضوع فالتعبيل ليس
 الا في الجزئيين المختلفتين
 لا يبق فلهذا يلزم ان يكون
 المنفصلة عكس لان جزئيهما
 متغيران في الذكر في الموضوع
 وان لم يتغير بحسب الطبع
 فاذا بدل احد هاتين
 الجزئيتين

والعكس المستوي
 هو عبارة عن جعل
 الجزء الاول من القضية
 ثانيا والثاني اقل من بقا
 الصدق والكيف بجما لها
 كما اذا اردنا عكس قولنا
 كل انسان حيوان بد لنا
 جزئية وثالثا بعض
 الحيوان انسان او عكس
 قولنا لا ينفع من الانسان
 بحر فلنا لا حشنة من
 بائس ان البحر فالمراد
 بالجزء الاول والثاني
 الجزئان في الذكر كما في
 الحقيقة فان الجزء الاول
 والثاني من القضية في
 الحقيقة هو ذات الموضوع
 ووصف المحول والعكس لا
 يصير ذات الموضوع محمولا
 ووصف المحول موضوعا بل
 موضوع العكس هو ذات
 المحول لا المحول ووصف
 الموضوع فالتعبيل ليس
 الا في الجزئيين المختلفتين
 لا يبق فلهذا يلزم ان يكون
 المنفصلة عكس لان جزئيهما
 متغيران في الذكر في الموضوع
 وان لم يتغير بحسب الطبع
 فاذا بدل احد هاتين
 الجزئيتين

في الجزئيين والثالثا
 بعض الحيوان انسان
 او عكس قولنا لا ينفع
 من الانسان بحر فلنا
 لا حشنة من بائس ان
 البحر فالمراد بالجزء
 الاول والثاني الجزئان
 في الذكر كما في الحقيقة
 فان الجزء الاول والثاني
 من القضية في الحقيقة
 هو ذات الموضوع ووصف
 المحول والعكس لا يصير
 ذات الموضوع محمولا
 ووصف المحول موضوعا
 بل موضوع العكس هو
 ذات المحول لا المحول
 ووصف الموضوع
 فالتعبيل ليس الا في
 الجزئيين المختلفتين
 لا يبق فلهذا يلزم ان
 يكون المنفصلة عكس لان
 جزئيهما متغيران في
 الذكر في الموضوع وان
 لم يتغير بحسب الطبع
 فاذا بدل احد هاتين
 الجزئيتين

يكون عكسها الصدق في التعريف عليه لكنهم مرحوا بانها لا عكس لها الاثبات لا يتم
 ان المتفصلة لا عكس لها فان المفهوم ما يكون اما ان يكون الصدق زوجا واما ان يكون فردا انهم علموا وجوب
 العدد بمعاينة فردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فردا او زوجا الحكم على فردية العدد بمعاينة
 الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاندة هذا ان عكس المفهوم من معاندة ذلك لهذا فيكون المفصلة
 عكس مغايرتها في المفهوم الا ان لم يكن فيه فائدة لم يعتبره فكانت ما عني بقولهم لا عكس للمفصلة
 الاثبات واما ان يجعل الجزء الاول من القضية ثانيا لا يتبدل الموضوع بالحوال كما ذكره بعضهم فيتمثل
 عكس الخليات والشروط وليس المراد ببقاء الصدق ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع
 بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدق فرد لم صدق العكس واما اعتبار الفرد في الصدق لا
 العكس لازم من لوازم القضية فيصدق الصدق المفروض بدونه صدق اللازم ولم يعتبر بقاء الكذب
 انه لم يلزم من الكذب المفروض كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه
 قولنا بعض الانسان حيوان والرد ببقاء الكيف ان الاصل لو كان موجبا كان العكس ايضا موجبا وان
 كانت سلبا سلبا واما ان يقع بالمطلوع عليه لا يتم جميع القضايا فليجربوها في اكثرها كذا في
 صادقة لانها لا صادقة لها في الكتب واما السوال فان كانت كلمة تسبع منها لا تنفك وهي
 الوقتية والوجودية والمكنية والمطلقة العامة لا تنفك لا امتناع العكس وانحصار
 الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لا تسبع من الزم بخسفة وقت الزم لا تسبع لا تسبع
 الخسفة ليس بمرها الا مكان العام الذي هو انما الحكم لان كل محسفة فهو فرد بالضرورة فلذا
 لم ينعكس الاخص لم ينعكس العام لان العكس لا ينعكس الاخص لان لازم الامر لا ينعكس
 فردية فخرجت العادة بتقديم عكس السوال لان منها ما ينعكس كلمة واكثرها وان كان سلبا
 اشرف في الجزئي وان كان ايجابا لا نه في العلم واضطررنا للسوال اما كلمة او جزئية فان
 كانت كلمة تسبع منها في الوقتية والوجودية والمكنية والمطلقة العامة لا ينعكس لان
 (اضفها)

انحصارها في الوقتية لا تنفك ومن لم ينعكس الاخص لم ينعكس العام اما ان الوقتية لا ينعكس
 قولنا لا تسبع من الزم بخسفة بالضرورة وقت الزم لا تسبع كاذب قولنا بعض الخسفة بمرها
 العام الذي هو انما الحكم لان كل محسفة فهو فرد واما انما الحكم لا ينعكس الاخص لم ينعكس العام فلا
 لو ان عكس العام لا ينعكس الاخص لان العكس لازم العام والعام لازم الاخص فلا لازم الامر لا ينعكس
 واما ان معنى انحصار القضية انه يلزمها العكس لزومها كليا فلا يبقى صدق العكس معها في
 واحدة بل يحتاج الى مرجعها لتطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها ليس يلزمها العكس
 لزومها كليا فينتج ذلك بالتحقق في مادة واحدة فانه لو لم يلزمها كليا لم ينعكس في جميع المواد
 قل هذا التفتت لبيان عدم الانعكاس من مادة واحدة ذلك الانعكاس واما الضرورية في
 الظن ان تنفكس لا تامة كلية لانه اذا صدق ^{الظن} او داما لا شيء من ج ب فلا لا شيء من ج ب
 ولا يصح ج ب بالاطلاق العام وهو مع الاصل ينتج ليس ب ^{بعض} بالظن بالضرورة ودائما
 في الدائم وهو محال من السوال الكلية بالضرورة والظن والدائم ينعكسان سالبين
 دائمة مطلقة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او داما لا شيء من ج ب وجب ان يصدق
 داما لا شيء من ج ب ولا فليصدق به نقيضه وبعض ج ب بالاطلاق وبعضه لا بالاصل
 هكذا بعض ج ب بالاطلاق ولا شيء من ج ب بالظن او داما ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة
 في الضرورية بالدائم في الدائم وهو محال وهذا المحال ليس بل لازم من تركيب لقدمين للحمية
 ولا من اصل لانه مفروض الصدق متعين ان يكون لا من نقيض العكس فيكون ها لا يكون
 العكس حقا لا يقيم لا كذب قولنا بعض ب ليس ب حيوان ان يكون الموضوع معدوما فيصدق
 سلبه عن نفسه لانا نقول صدق السالبة اما لعدم موضوعها او لوجوده مع عدم الحول
 لكن الاول ههنا متفولوج بعض ب بحيث فرض صدق نقيض العكس فليصدق ذلك
 السالبة لم يكن الالعدم الحول فهو محال ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة

الفعل
 الضرورية كنفها وهو فاسد بخوانا مكان صفة لشعيرين ثبت لاحدهما بالضرورة
 دون الاخر فيكون النوع الاخر سلبا عما له تلك الصفة بالفعل بالنظم مع امكان
 ثبوت الصفة فلا يصدق سلبها عنه بالنظم كما ان مركوب زيد يكون مكانا لنفس
 والحار ثابا لنفس بالفعل دون الحار فيصدق لاشئ من مركوب زيد محار بالضرورة
 ولا يصدق لاشئ من الحار بمركوب زيد بالنظم لصدق بعض الحار بمركوب زيد
 بالامكان **واما المشروط والعرفية العامتان** فيتنكسان عرفية عامة كلية **التسمية الكلية**
 المشروطة والعرفية العامتان تنكسان عرفية عامة كلية لانه من مدق بالفردة او طاعلا
 من ج ب مادام ج مدق لاشئ من ج ب مادام ج مدق لاشئ من ج ب مادام ج مدق لاشئ من ج ب
 مع الاصل بان نقول بعض ج ب ج ب حوب وبالفردة او طاعلا لاشئ من ج ب مادام ج ب يندرج
 بعض ج ب ليس ج ب حوب لانه من ج ب حوب فاشئ من ج ب حوب فاشئ من ج ب حوب فاشئ من ج ب حوب
 العامة يتعكس بنفسها وهو باطل لان المشروط في اللفظ هو الوصف الموضوع فيها داخل في الفردة
 غاما سبق فيكون مفهوم التسمية المشروطة منافاة ومن المحل لجميع وصف الموضوع في ذاته
 ومفهوم عكسها منافاة وصف الموضوع لجميع وصف المحل في ذاته ومن البين ان الاول
 يستلزم الثاني **واما المشروطة والعرفية الخاصتان** تنكسان عرفية عامة معينة بالادغام
 في البعض فانه اذا صدق بالفردة احد طاعلا لاشئ من ج ب مادام ج ب كذا عما فيصدق داعلا
 من ج ب مادام ج ب كذا عما في البعض اي بعض ج ب ج ب بالفعل فان الادغام في البعض
 الكلية مطلقة عامة كلية على ما عرفت فاذا قيدنا بالبعض يكون مطلقة عامة جزئية اما صدق
 العرفية العامة وهي لاشئ من ج ب مادام ج ب فلا تها لانه لا مانع من العلم لاشئ من ج ب
 واما صدق الادغام في البعض فلا تها لولم يصدق في بعض ج ب ج ب بالفعل لصدق لاشئ من
 ج ب داعلا ويتعكس لاشئ من ج ب داعلا وقد كان الادغام العمل كل ج ب بالفعل هذا

خلق

خلف فاما لا تنكسان **العرفية العامة المقيمة بالادغام** في الكل لانه يصدق لاشئ
 في الكتاب ب ا ك الا ما بع مادام كاتبا لا دائما ويكذب لاشئ من ا ك كاتبا مادام كاتبا
 لا دائما ككذب بالادغام والكل هو كل ا ك كاتبا بالاطلاق لصدق بعض ا ك ليس
 كاتبا دائما لان من ا ك ما هو ساكن دائما كالارض وان كان جزئية فالمشروطية الجزئية
 الخاصة ينكس عرفية خاصة لانه اذا صدق في طاعلا بالضرورة او داعلا بعض ج ب ليس ج ب مادام
 ج ب لاداعلا لفرض ذات الموضوع وهو ج ب قد ج ب بالفعل وبالفعل الادغام ليس بالبلا
 وليس ج ب مادام ب والا لكان ج ب حوب فاشئ من ج ب حوب وقد كان ليس ج ب مادام
 ج ب مفدا اذا صدق الجيم والباء عليه ولنا فيه صدق بعض ج ب ليس ج ب مادام ب لاداعلا
 وهو المطلوب **واما البولية** فلا تنكس لانه يصدق بالضرورة بعض الجيم ليس بان وبالفعل
 بعض الجيم ليس بمفصدة وقت الترتيب لاداعلا مع كذب مكسها باكان العام لان الضرورية
 اخص البولية والوقفية اخص المركبات الباقية ومن لم تنكس لم تنكس لاشئ منها لما عرفت
 ان النكاس العام مستلزم لالتكاس الخاص قد عرفت ان التوالف
 الكلية سبع منها لا يتعكس وستة منها يتعكس فالتوالف الجيم لا يتعكس الا بالضرورة
 والعرفية الخاصتان فالفعل يتعكس عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة

احد التاليف ليس بعض ج ب مادام ج ب لاداعلا لاشئ من ج ب ليس ج ب مادام ج ب
 لاداعلا لاشئ من ج ب مادام ج ب لاداعلا لاشئ من ج ب ليس ج ب مادام ج ب
 اذا صدق ج ب ج ب على دسونا فيه ليس لاشئ من ج ب ليس ج ب مادام ج ب ليس ج ب
 صدق بعض ج ب ليس ج ب مادام ج ب وهو امره الا ان العكس صدق بعض ج ب ج ب بالفعل
 وهو لا يروم العكس فيصدق العكس جزئية معا او التوالف الجزئية الباقية فلا يتعكس
 لانه اما التوالف الاربع التاليف العامتان والعامة التاليف الدورية فالتاليف الدورية
 لا تنكس لاشئ من ج ب مادام ج ب لاداعلا لاشئ من ج ب ليس ج ب مادام ج ب



تسكن كلية الاحتمال كون المحمول اعم واما الجهة فالضرورة والعامة والعامة تسكن جنسية
للعلاقة اذا صدق كل ج ب باحد الجهتين المذكورة وبعض ج ح حجب واما لا تسكن من ج ب ج ما اذا
ب وهو مع الاصل يتبع لا يتبع من ج ج ذلك في الضرورة والعامة مادام ج في العامين وهو ج واما لا تسكن
بمسبقة

واضح ان الوجودية والضرورة والسببية الوقتية وفيها لا تنعكس اما الضرورية فليست تنعكس
لأنها لا تسكن في المحمول ليس بالانسان بالضرورة مع كذب بعض الانسان ليس بحيوان با
لا يمكن ان يكون انسان حيوان بالضرورة واما الوقتية فتصدق بعض القمر
بمخفف وقت التوقيع لا دائم وكذا بعض المتخفف ليس بقمر بالامكان
العام لان كل متخفف قمر بالضرورة واذا لم تنعكس الاخص لم تنعكس
الاعم لان انعكاسي الاعم مستلزم لانعكاسي الاخص لا يصح قد بينا ان
السؤال السبع الكلية لا تنعكس ويلزم من ذلك عدم انعكاسي خريفا
فما لان الكلية اخص من الجزئية وعدم انعكاسي الاخص يلزم
لعدم انعكاسي الاعم فكان في ذلك كفاية فلا حاجة الى هذا التطويل
لنا نقول هذا طريق اخر لبيان عدم انعكاسي الجزئيات ونعني الطريق
الذي ج بالاطلاق ليس من رتب المناظر واما الموجبة كلية كانت او جزئية تلزم
ما هي كان حكم السؤال واما الموجبة فهي لا تنعكس في الكم كلية سواء كانت
كلية او جزئية لجواز ان تكون المحمول فيها اعم من الموضوع واستناع حمل
الحاصل على كل افراد العلم كقولنا كل انسان حيوان وعكسها كلية كما ذهب
واما في الجهة فالضرورة والعامة والعامة تسكن جنسية مطلقا بخلاف
بانه اذا صدق كل ج ب او بعضه ب باحد الجهتين الاخرى اي
بالضرورة او دائما او مادام ج وجب ان يصدق بعضه ب ج جنسي
والا يصدق نقيضه وهو لا تسكن من ج ج مادام ج وهو
مع الاصل يتبع لا يتبع من ج ج احوالها ان كان الاصل ضروريا او
دائما او مادام ج الممكن احد العامين وهو صحيح وليس لاحد
تسكن

ان عنده
استدلال
مستند الى كبره
١٣٣٧

